الفصل 11 - البُنية التحتية الإحصائية المشتركة

1.11 المقدمة

1.1.11 تعريف البنية التحتية الإحصائية المشتركة

تُعرَّف *البنية التحتية الإحصائية المشتركة* بأنها *الأدوات والنُظُم الإحصائية* الداعمة *ل*لأنشطة التي تشكل المسار العام للإنتاج الاحصائي ، ولكنها ليست جزءاً من أي عملية إحصائية محددة، وذلك إلى جانب *الأنشطة الإحصائية* اللازمة لإعداد هذه الأدوات والنُظُم أو اقتنائها، وإدارتها، وتعزيز استخدامها. والبُنية التحتية الإحصائية المشتركة هي جزءٌ مما يسمى بالأصول غير الملموسة للأجهزة الإحصائية الوطنية.

ولتبيان الفرق بين الأنشطة المرتبطة بالعمليات الإحصائية العامة وتلك المرتبطة بالبُنية التحتية الإحصائية المشتركة، يستحسن الاستعانة ببعض الأمثلة التالية:

أ) يتناول المثال الأول العمليات الفرعية لتصميم الإطار اللازم لإجراء مسحٍ ما، كما هو موضح في العمليات الفرعية 4.2 و 1.4 للنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية. ففي حالة إعداد مسح لقطاع الأعمال، يتم عادةً الحصول على الإطار من سجل إحصائي للمؤسسات (SBR)، بحيث لا يكون جزءاً من الدراسة الاستقصائية، بل يتم إعداده وإدارته بشكل يعود بالفائدة على جميع مسوح قطاع الأعمال. وبالتالي فإن هذا السجل هو عنصر من عناصر *البنية الأساسية الإحصائية المشتركة*، وترتبط به الأنشطة الإحصائية اللازمة لتصميمه، وإعداده، وإدارته، وتعزيز استخدامه. وبالمثل، يشكّل سجل العناوين عنصر من عناصر *البنية الأساسية الإحصائية المشتركة* التي توفر أُطُر مسحٍ لمسوح الأسر المعيشية.

ب) يتعلق المثال الثاني بالعمليات الفرعية المرتبطة بتصميم استبيانات المسح وإعدادها (العمليات الفرعية 3.2 و 1.3 للنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية). وعادة ما يتم دعم هذه العمليات من خلال أداة أو نظام منفصل عن المسح لتصميم الاستبيانات وإعدادها. وتشكّل هذه الأداة أو النظام عنصر آخر من عناصر *البنية الأساسية الإحصائية المشتركة*، ويتم تطويرها أو الحصول عليها، وإدارتها وتعزيز استخدامها بما يعود بالفائدة على العديد من المسوح الاخرى.

ت) يهتم المثال الثالث بالعملية الفرعية المتعلقة بالتحقق من التزام جداول المخرجات بالسرّيّة (العملية الفرعية 4.6 للنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية). ويتم ذلك عادة من خلال أداة للتحقق من الحفاظ على السرية تكون أيضاً مستقلة عن المسح، ويتم تطويرها أو الحصول عليها، وإدارتها وتعزيز استخدامها بما يعود بالفائدة على العديد من المسوح الاخرى. وهذه الأداة تشكّل عنصر آخر من عناصر *البنية الأساسية الإحصائية المشتركة*.

ث) يتعلّق المثال الرابع بعملية وضع معيار إحصائي وإدارته وتعزيز استخدامه، بحيث يحدِّد هذا المعيار جميع الوسائل المتاحة لتقسيم بلد ما حسب المناطق الجغرافية على نحو مقبول، وذلك بغرض جمع البيانات الإحصائية ونشرها. ويُستخدَم هذا المعيار في مراحل تصميم عملية إحصائية عامة ما ونشرها، ولكنه مستقل عن هذه العملية. وهو عنصر آخر من عناصر *البنية الأساسية الإحصائية المشتركة*.

2.1.11 فوائد البُنية التحتية الإحصائية المشتركة

ثمة فائدتان رئيسيتان لوجود بنية أساسية إحصائية مشتركة. تتمثل الفائدة الأولى في أن كل عنصر من عناصر البنية التحتية، وبمجرد تطويره، يدعم جميع العمليات الإحصائية أو على الأقل تلك التي تخص نوع معين منها، على غرار المسوح الخاصة بالأعمال التجارية. وبالتالي، يمكن تطوير عملية إحصائية جديدة بسرعة أكبر وبتكلفة أقل في وجود بنية تحتية إحصائية مشتركة، ويمكن إجراء هذه العملية بأكثر كفاءة واتّساق مع العمليات الأخرى. أما الفائدة الثانية من وجود بنية أساسية إحصائية مشتركة، فتتعلق بتعزيز اتّساق المسوح من خلال استخدام الأساليب والمعايير المشتركة.

وبطبيعة الحال، من المرجّح أن يمتلك جهاز الإحصاء الوطني وغيره من الجهات التي تنتج كميةً كبيرةً من الإحصاءات الرسمية المزيد من البُنى التحتية الإحصائية المشتركة مقارنةً بالأجهزة الإحصائية الوطنية الأصغر حجماً والتي تقوم بعددٍ صغيرٍ نسبياً من العمليات الإحصائية، وبالتالي الاستفادة الكبيرة من هذه الميزة من قبل الأجهزة الإحصائية الوطنية الكبيرة. غير أن الأجهزة الإحصائية الوطنية الأصغر حجماً، وبحكم انتمائها إلى النظام الإحصائي الوطني، قد تستفيد أيضاً منها إن تمكّنت من الانتفاع من البنية التحتية الإحصائية المشتركة التي وضعها أعضاء آخرون. والواقع أن وجود بنية تحتية إحصائية مشتركة لا يأتي بالفائدة على جهاز الإحصاء

الوطني وعلى النظام الإحصائي الوطني بشكل عام وأجهزته فحسب، بل يتعدى ذلك الى منتجي الاحصائيات في بلدان شتى. وهذا هو الهدف الرئيسي من الهيكل الموحّد لإنتاج الإحصاءات (CSPA) للجنة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والذي يعرف بـ:

"مجموعة من المبادئ تهدف إلى تعزيز القدرة على التشغيل البيني داخل المنظمات الإحصائية وفيما بينها، من خلال تبادل أساليب العمل ومكوناته، لتيسير الفرص الحقيقية للتعاون، وتسهيل اتخاذ القرارات والاستثمارات على الصعيد الدولي، وتبادل التصورات والمعارف والممارسات" .

وسيتم تقديم هذا الموضوع بأكثر تفصيل بالفصل 12.2.14 "الهيكل الموحّد لإنتاج الإحصاءات".

3.1.11 هيكلية الفصل ومحتوياته

يتطرق الفصل السادس (*'المستخدمون واحتياجاتهم'*)، والفصل الثامن (*'مصادر البيانات وتجميعها ومعالجتها'*)، والفصل التاسع (*'التحليل والأُطُر التحليلية'*) والفصل العاشر (*'نشر الإحصاءات الرسمية'*) والفصل السابع (*'إدارة الجودة'*) إلى الأنشطة الإحصائية المرتبطة بالنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية (GSBPM).

فتَصِفُ الفصول السابقة هذه الأنشطة، وتقدّم الإرشاد بشأنها، على النحو الوارد في مراحل النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية وعملياته الفرعية. ويكمّل هذا الفصل ما ورد بالفصول السابقة، حيث يركّز بشكل منفصل على الأدوات والنُظُم الإحصائية التي تدعم الأنشطة المرتبطة مباشرة بالعمليات الإحصائية العامة. ولا يغطي هذا الفصل *"التدريب الإحصائي"* ، و *"المعلومات الإحصائية، وإدارة البيانات والبيانات الوصفية"* ، إذ يتناول الفصلان الثاني عشر (*'إدارة وتنمية الموارد البشرية '*) والثالث عشر (*'إدارة البيانات والمعلومات والمعارف'*) هذه المواضيع.

يبدأ أي مسح[1] بتحديد مفهوم المجتمع المستهدف من حيث نوع الوحدة التي يتطرق إليها المسح (على سبيل المثال، مؤسسة، أو شخص، أو أسرة معيشية، أو مزرعة، الخ)، والتغطية المتوقعة لهذه الوحدات (على سبيل المثال، جميع المؤسسات المسجّلة في ضريبة القيمة المضافة، أو جميع الأشخاص المقيمين بصفة دائمة في بلد أو منطقة ما، إلخ).

وكما نوقش في الفصل الثامن-*مصادر البيانات وجمعها ومعالجتها*، يتم تحديد المجتمع المستهدف على شكل مجموعة من *وحدات معاينة* ضمن *إطار مسح* (يُختصَر بتسميته *الإطار* حيثما دلّ السياق على ذلك). ومن حيث المبدأ، ينبغي أن يوفر إطار المسح تغطية كاملة وغير متكررة لجميع الوحدات التي يشملها المجتمع المستهدف. وهو من الناحية العملية، يمثّل أدقّ تقدير يُعقَل الحصول عليه للمجتمع المستهدف. ويطلق على المستهدَفين المشمولين فعلياً تسمية المجتمع المستهدف. والإطار ليس مجرد قائمة من وحدات المعاينة، بل يشمل جميع البيانات المتعلقة بالوحدات اللازمة للتقسيم إلى طبقات، والمعاينة، والوصول اليها.

وينبغي تنسيق أُطُر المسح على امتداد المسوح المرتبطة ببعضها البعض بأي شكل من الأشكال، بحيث تكون البيانات الناتجة عن المسوح متّسقة، أي يمكن الجمع بينها بسهولة دون تعرضها لأي اختلالات. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تتسم الأُطُر الخاصة بمسحين تجاريين اثنين الغرض منهما تغطية قطاعات صناعية مختلفة بعدم تداخل نطاق التغطية.

وتعتمد الطريقة التي يتم بها إنشاء إطار مسح على نوع وحدة المعاينة المعنية. وفي هذا السياق، يمكن تقسيم المسوح إلى اربعة أنواع أساسية: مسوح قطاع الأعمال، مسوح القطاع غير المنظم، المسوح الزراعية، ومسوح الأسر المعيشية.

---

[1] في الفقرات التالية، وفي جميع أجزاء الفصل، ما لم يُشِر السياق إلى خلاف ذلك، يشمل مصطلح "مسح" كلاً من المسح بالعينات والتعداد.

وبالنسبة إلى أغلب *مسوح الأعمال التجارية*، يتسم إنشاء الإطار بكفاءة وفعالية أكبر لدى استخدام *سجل إحصائي للمؤسسات*. وهذا يصف كيفية إعداد هذا السجل وإدارته، فضلاً عن وظيفته الأساسية - وهذه الوظيفة هي توفير أُطُرٍ لمسوح الأعمال التجارية- فضلاً عن الاستخدامات الأخرى للسجل ، ولا سيما كمصدر للخصائص الديمغرافية للأعمال التجارية القابلة للنشر.

وبما أن إنشاء السجل الإحصائي للأعمال التجارية وإدارته يعتمد على البيانات الإدارية، ليس بإمكان هذا السجل أن يغطي مسوح القطاع غير المنظم. ويتعين الحصول على أطر هذه المسوح عن طريق إجراء تعدادات اقتصادية تستند إلى عدّ المناطق، أو كنتاج عرضي لتعداد للسكان والمساكن، أو باستخدام مسح للأسر المعيشية تُسأل من خلاله عينة من الأسر المعيشية عن الأعمال التجارية.

وعلى الرغم من أن المجموعات المسحية الاربع يتم تناولها كل على حدة، فإن برامج تعداد ومسوح الأعمال التجارية، والقطاعات غير المنظمة والزراعة، والأسر المعيشية باتت مترابطة بصورة متزايدة. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام مسوح الأسر المعيشية لجمع البيانات عن مؤسسات الأعمال في القطاع غير المنظم أو لتحديد المنتجين الزراعيين للاستهلاك الخاص. ويمكن استخدام السجل الإحصائي للأعمال التجارية كإطار للمسوح الزراعية المتعلقة بالمؤسسات التجارية التي تعمل في مجال الزراعة. وتشدد المبادئ التوجيهية الدولية ذات الصلة على ضرورة التعاون الوثيق بين التعداد السكاني والتعداد الزراعي.

2.11 الإحصاءات القائمة على السجلات

1.2.11 وصف الإحصاءات القائمة على السجلات

"الإحصاءات القائمة على السجلات" تعني الإحصاءات التي تستند بالكامل على السجلات الإدارية أو تستند جزئياً إليها مع البيانات التكميلية من مصادر إدارية أخرى ومسوح مباشرة. وهذا التعريف واسع إلى حد ما ويمكن أن يشمل جميع إنتاج الإحصاءات تقريباً. وينصب التركيز في هذا القسم على الإحصاءات التي لها صلة بنموذج الإنتاج القائم على السجلات.

يُستخدم مصطلح "نظام إحصائي قائم على السجلات" في هذا القسم على الرغم من أنه بطبيعته إرشادي وليس وصفاً دقيقاً لأي نظام إحصائي. وكمقاربة عملية، يُعرّف الدليل باستخدام المصادر الإدارية والثانوية للإحصاءات الرسمية: دليل المبادئ والممارسات الذي نشرته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (2011) النظام الإحصائي القائم على السجلات كنظام يعتمد بشكل أساسي على البيانات الإدارية التي تم تنظيمها في سجلات إحصائية مترابطة. ويعتبر هذا التعريف من الناحية العملية، أن جميع الاجهزة الإحصائية الوطنية ، بصرف النظر عن سياساتها ونماذج الإنتاج الخاصة بها ، تحتاج إلى إجراء مسوح منتظمة لإنتاج مجموعة كاملة من الإحصاءات.

ومع ذلك، ، يتم في النظام الإحصائي القائم على السجلات تنظيم البنية التحتية للبيانات الأساسية حول السجلات الإحصائية المترابطة القائمة على المصادر الإدارية. وفي ظل هذه البنية التحتية، تعتبر البيانات الإدارية مصدراً رئيسياً للمعلومات لتجميع الإحصاءات الرسمية. وقد استخدمت البيانات الإدارية في إنتاج الإحصاءات الحديثة لعقود من الزمن، وكان أحد المعالم البارزة في إنتاج الإحصاءات المستندة إلى السجلات هو تعداد السكان والمساكن الدنماركي لعام 1981 ونموذج الإنتاج الأساسي القائم على التسجيل. ويستند نموذج الإنتاج على الربط بين العديد من السجلات الإدارية ومصادر البيانات الإدارية الأخرى. ومنذ ذلك الحين، طبقت العديد من الاجهزة الإحصائية الوطنية هذا النهج في إنتاج الإحصاءات القائمة على السجلات.

ويلخص دليل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا المذكور أعلاه تجارب عدة بلدان في جمع واستخدام البيانات الإدارية في ذلك الوقت. وازداد بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير فهم مشترك بين الإحصائيين بشأن إمكانيات وقيود استخدام البيانات الإدارية. في الوقت نفسه، تطورت الأساليب الإحصائية لتحسين الإمكانيات والتغلب على المشاكل. وقد أصبح من الممارسات الدولية الجيدة إضافة قسم محدد لاستخدام المصادر الإدارية إلى الإرشادات الخاصة بالمجال، مثل المبادئ التوجيهية لتعداد السكان أو إحصاءات الأعمال المتكاملة، لتذكير الأجهزة الإحصائية الوطنية بإمكانيات البيانات الإدارية كمصدر لتجميع الإحصاءات.

ويتناول الفصل 3.8 *المصادر الإدارية* وإمكانية الحصول على البيانات الإدارية والوصول إليها. ويتناول هذا القسم استخدام السجلات الإدارية وغيرها من البيانات الإدارية بفعالية في الإنتاج الإحصائي. وينصب التركيز على بناء

بنية تحتية للسجلات الإدارية والإحصائية لاستخدامها في إنتاج الإحصاءات الرسمية - بما في ذلك الهياكل والمرافق التقنية والتنظيمية - التي يمكن أن تسهل استخدام بيانات السجلات.

ويختلف استخدام المصادر الإدارية اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر. ويتوقف مدى تطوير البنية التحتية الأساسية في اتجاه الاستخدام المكثف للمصادر الإدارية على وجود مصادر إدارية مناسبة، وسهلة الوصول إليها، والميسرات العامة مثل المحددات المشتركة، وبالتالي، على السياسات الحكومية وقبول عامة الجمهور. واعتبارا أن مرحلة التطوير عادة ما تكون طويلة، فإن هناك حاجة إلى نهج تدريجي خطوة بخطوة.

2.2.11 السجلات

السجلات الادارية

يمكن أن يكون السجل مجرد قائمة أساسية لجميع الوحدات في السكان المستهدفين ولا شيء أكثر من ذلك. ومن ناحية الممارسة العملية، تتضمن معظم السجلات خصائص إضافية لكل وحدة. وفي سجل السكان، ترتبط هذه الخصائص بالأشخاص الطبيعيين: الاسم، ورمز الهوية، والعنوان، ورمز السكن، والجنس، والعلاقات الأسرية. وفي سجل الأعمال التجارية، قد يكون لدى الكيان المسجل خصائص مثل الاسم، والعنوان، ورمز الهوية، ونوع الشركة وفئة النشاط.

وتتمثل وظيفة السجل الإداري عادةً في تحديد الوحدات المسجلة، والاحتفاظ بمخزون من السكان (مثل الأشخاص الطبيعيين في سجل السكان والأعمال التجارية في سجل الأعمال) وتتبع أي تغييرات في المعلومات المتعلقة بالتغطية (الوحدات الجديدة التي سيتم إضافتها والخروج منها) والأحداث (التغييرات في خصائص الوحدات). وتستند إدارة هذه التغييرات الى نظام تحديث السجل.

ولدى جميع البلدان سجلات إدارية، ويُنظر إلى السجلات الإدارية في كثير من الأحيان على أنها مورد وميسر في الأداء الفعال والسليم للمجتمع. وتولي الحكومات اهتماماً متزايداً لتطوير وإدارة السجلات الإدارية وإدارة المعلومات في الإدارة العمومية بالكامل بما في ذلك أنظمة المعلومات، وأمن المعلومات، وعمليات التشغيل، والمنصات التقنية. وكجزء من أنظمة معلومات القطاع العام، هناك حاجة إلى السجلات الإدارية ليس فقط لخدمة الإدارة الحكومية في

عملياتها اليومية ولكن أيضا لمساعدة الأفراد والأعمال التجارية والمنظمات الأخرى على فهم حقوقهم القانونية والحصول على المزايا والوفاء بالتزاماتهم في المجتمع.

ومن بين أهم السجلات الإدارية المستخدمة على نطاق واسع للأغراض الإحصائية نجد السجلات السكانية أو نظم التسجيل المدني وتسجيل المواليد والوفيات، وسجلات الأعمال التجارية، وسجلات الضمان الاجتماعي وأنظمة الرعاية الصحية، وسجلات الضرائب والجمارك، وسجلات نظم المباني وتسجيل الممتلكات.

وتختلف الطريقة التي يتم من خلالها تنظيم وتطوير السجلات وغيرها من المعلومات الحكومية من بلد إلى آخر حيث تعتمد على ثقافة وسياسات وهيكل القطاع الحكومي وكذلك الإطار التشريعي للمجتمع. كما تختلف درجة مركزية السجلات الإدارية وأنظمة تحديد الهوية ومدى تنظيم السجلات وأنظمة تحديد الهوية بموجب القانون، اختلافا ملحوظا من بلد الى آخر.

وتقوم أنظمة تحديد الهوية بدور حيوي في الحفاظ على السجلات الإدارية واستخدامها لإنتاج الإحصاءات، بما انها تعني عادة ربط البيانات من مصادر مختلفة. ومن الناحية المثالية، لا ينبغي تغيير رموز الهوية (رموز الهوية) خلال الفترة التي مازالت توجد فيها الوحدة، وهي الطريقة التي تطبق عادة في البلدان ذات نظام تحديد الهوية المشترك. وتستخدم الرموز في البيانات الإدارية على نطاق الإدارة ككل.

وعادة ما تنظم القوانين الوطنية السجلات ورموز الهوية في البلدان التي تتميز بمركزية إدارة نظم المعلومات في القطاع العام. وتنظم القوانين السلطات المسؤولة وحقوقها والتزاماتها بالإضافةإلى محتوى هذه السجلات والوصول إليها واستخدامها. وينظم القانون أيضاً إنشاء واستخدام رمز الهوية الشخصية وقانون بطاقات الهوية التجارية.

وتنظم التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية الحياة الخاصة والحقوق الأساسية الأخرى، التي تكفل الحق الفردي في الخصوصية وادارة المجتمع. ولهذه الأسباب، فإن عدد الهياكل التي لديها حق الوصول إلى سجل السكان والحق في التعامل مع أي معلومات مع رموز الهوية الشخصية محدود للغاية. وضمن الإطار التشريعي، يحق لجهاز الإحصاء الوطني الحصول على البيانات الإدارية على مستوى السجلات واستخدامها، مع ضرورةضمان السرية الإحصائية للمعلومات. وعلى عكس سجلات السكان والسجلات الإدارية الأخرى ذات المعلومات الخاصة، فإن معلومات سجل

الأعمال التجارية بخصوص رمز الهوية مثل العنوان ومكان الإقامة والنشاط الرئيسي تكون في بعض البلدان ، معلومات عامة بموجب القانون ومتاحة على شبكة الإنترنت.

وتنشئ التشريعات وتنظيم السجلات، ونظم التحديث ، ونظم تحديد الهوية المستخدمة فيها، الإطار الذي يعمل ضمنه النظام الإحصائي الوطني. وفي الواقع، فإن وجود نظام إداري مركزي قائم على السجلات يتضمن رموز تعريف موحدة يسهل الحصول على البيانات الإدارية لإنتاج الإحصاءات الرسمية. وعندما تكون السجلات الإدارية أكثر لامركزية بين الكيانات الحكومية والكيانات الإدارية، وخاصة إذا لم يكن هناك نظام موحد لتحديد الهوية يستخدم على نطاق الإدارة، يتعين على جهاز الإحصاء الوطني أن يبذل المزيد من الجهود للحصول على البيانات ومعالجتها. وقد بذلت الاجهزة الإحصائية الوطنية جهوداً من أجل مواءمة البيانات من مختلف المصادر الإدارية دون وجود نظام موحد لتحديد الهوية، إلا أن هذه الجهود شاقة للغاية مع إمكانية أن تكون النتائج ضعيفة إلى حد كبير مقارنة بظروف الإنتاج الإحصائي المنتظم.

يناقش الفصل 3.8 – المتعلق بـ*المصادر الإدارية* اشكالية المصادر الإدارية وقضايا الجودة ذات الصلة بشكل عام. ونظرا لتنوع الممارسات بالسجلات الإدارية، فإن أطر تقييم جودة البيانات المتعلقة بالبيانات الإدارية هي أطر مخصصة. ويتطلب استخدام السجلات الإدارية في الإنتاج الإحصائي أن يقوم جهاز الإحصاء الوطني بتقييم أهمية كل سجل إداري وملاءمته وجودته كمصدر للبيانات. وينبغي أن تناسب التغطية ومحتوى البيانات ونظام تحديث السجل الإداري مع الأغراض الإحصائية وتلبية متطلبات الجودة الشاملة للبيانات. ونظام تحديث السجل الإداري له تأثير كبير على تغطيته ومحتوى البيانات في وقت معين. ولذلك، من الضروري أن يتضمن السجل لغايات الاستعمال مرجعية موثوقة بخصوص الزمن من حيث التسجيل والتحديث. ويجب أن تكون السجلات والنظم الإدارية لإدارتها مستقرة بمرور الوقت لتلبية متطلبات الاستمرارية للإحصاءات. كما يجب أن تكون البيانات متاحة بالشكل المتفق عليه بين الجهة المنتجة للبيانات وجهاز الإحصاء الوطني.

السجلات الإحصائية والنهج القائم على سجلات الإنتاج

تحتفظ أجهزة الإحصاء الوطنية بسجلات إحصائية حصرية للأغراض الإحصائية. وثمة حاجة إلى تنظيم أنشطة جمع البيانات بجهاز الإحصاء الوطني من خلال توفير أطر معاينة مناسبة للسكان المستهدفين وأخذ العينات. وعادة

ما يتم إنشاء السجلات الإحصائية عن طريق معالجة البيانات من عدة مصادر إدارية، مع أو بدون دمجها مع بيانات المسح. ونادراً ما تكون السجلات الإدارية مناسبة بشكل مباشر كسجلات إحصائية، ولكنها تشكل مصدراً ممتازاً. ويلعب السجل الإحصائي عادةً دور أداة تنسيق البيانات التي تدمج البيانات من عدة مصادر إدارية وإحصائية. وتُدمج مصادر البيانات بشكل أساسي عن طريق ربط البيانات على مستوى السجل بمعرفات مشتركة، وذلك من حين إلى آخر باستخدام تقنيات المطابقة.

ويناقش النموذج العام للإحصاءات القائمة على السجلات في "استخدام المصادر الإدارية والثانوية للإحصاءات الرسمية: دليل المبادئ والممارسات التي نشرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا". ويوضح الفصل 3.9 - *أساليب ونظم التطليل* من هذا الدليل الربط بين المصادر الإدارية والسجلات الإحصائية والمخرجات الإحصائية.

وأصبحت أهمية السجلات الإحصائية واضحة منذ شروع البلدان في تطوير تعدادات مستندة إلى السجلات. واستنادا إلى السجلات الإدارية المتاحة والتي تم اختيارها، تتمثل الخطوة الأولى في عملية التطوير في تحديد الأولوية التي تلعب من خلالها السجلات الإدارية دورا في نظام الإنتاج، إضافة الى السجلات التي تمكن من تحديد الوحدات والروابط بين السجلات. ويؤدي ذلك إلى اختيار الأكثر أهمية ليتم استخدامها كأساس للسجلات الإحصائية المطلوبة في نظام التعداد. ويتيح إنشاء السجلات الإحصائية الأساسية لأغراض التعداد بالأساس، تنفيذ نظام ذي جدوى للروابط الداخلية بين هذه السجلات وصلاتها بالسجلات الأخرى والبيانات الإدارية.

وعادة ما يتم تعريف السجل الإحصائي للسكان، والسجل الإحصائي للمباني والمساكن أو العناوين، وسجل الأعمال الإحصائي على أنها القاعدة للسجلات الإحصائية. وقد تتضمن القاعدة الأساسية للسجلات الإحصائية أيضاً سجلات إحصائية أخرى وذلك حسب السجلات الإدارية ونظام تحديد الهوية في البلد. وتستخدم القاعدة الأساسية للسجلات الإحصائية كأساس لنظام الإنتاج الإحصائي القائم على السجلات التي تعتبر الميزة الرئيسية في "انموذج الإنتاج القائم على السجلات". تتيح أنظمة تحديث السجلات الإدارية الأساسية باختيار المواعيد المثلى لتحديث القاعدة الأساسية للسجلات الإحصائية بشكل منتظم على ان يكون على الأقل سنويًا. وفي صورة استخدام مصادر إدارية أو سجلات إدارية أخرى بدل السجل الإداري الرئيسي في الإنتاج الإحصائي ، يتم ربط هذه المجموعات بالبيانات

الإحصائية الأساسية المقابلة. ويوفر هذا النهج المستند إلى السجل "المركزي" أساساً لتنسيق ودمج أنظمة إنتاج إحصاءات السكان والإحصاءات الاجتماعية بناءً على البيانات الإدارية أو بيانات المسح أو كليهما.

ولا يمكن أن يستند سجل الأعمال التجارية الإحصائية بالكامل إلى السجلات الإدارية لأنه يتضمن أيضا معلومات عن المنشآت ومجموعات الشركات التي لا تتوفر في السجلات الإدارية. ويتم التعامل مع سجلات الأعمال التجارية الإحصائية بمزيد من التفصيل في الفصل 3.11- *سجل الأعمال التجارية الإحصائية*. وبمجرد إنشاء السجل الإحصائي للأعمال التجارية مع نظام التحديث، فإنه يعمل بمثابة قاعدة لسجل إحصائي واحد في الإنتاج الإحصائي، وهو عنصر أساسي في دمج إحصاءات الأعمال التجارية والإحصاءات الاقتصادية. وقد يؤدي النهج القائم على التسجيل في الإنتاج إلى خفض عدد المسوح الإحصائية المباشرة، ولكنه لا يقلل من أهميتها باعتبار أن العديد من مجاميع البيانات والمتغيرات لا توجد في أي سجل إداري أو مصدر بيانات. وتتضمن عناصر هذه البيانات على سبيل المثال، تفاصيل أنشطة الأفراد والأعمال التجارية وآرائهم وتوقعاتهم وسلوكياتهم. وفي جميع البلدان، هناك دائما حاجة كبيرة لإجراء مسوح إحصائية منتظمة لإنتاج مجموعة كاملة من الإحصاءات الرسمية.

وعادة ما يتم إنشاء السجلات الإحصائية لتكون بمثابة السكان المستهدفين لأطر سحب العينات. الا انه مع تطور محتوى السجلات الإحصائية وآليات تحديثها وانتظامها، أصبحت على نحو متزايد مصادر للبيانات الإحصائية في حد ذاتها، ولا سيما فيما يتعلق بديمغرافيا السكان والمؤسسات، وبيانات المناطق الصغيرة أو المجموعات الفرعية السكانية الصغيرة.

وقد ازدادت أهمية السجلات الإحصائية، خاصةً بعد أن أدركت الاجهزة الإحصائية الوطنية ذلك وشرعت في تطوير هياكل مشتركة للبيانات ومستودعات البيانات.

3.2.11 إنتاج الإحصاءات القائمة على السجلات

السمات الرئيسية للإحصاءات القائمة على السجلات

تم استخدام مصطلح "الإحصاءات القائمة على السجلات" لأول مرة في الثمانينيات في سياق تعداد السكان القائم على السجلات. وفي نفس الوقت ، تم الاعتراف بأن النهج القائم على التسجيل المستخدم في نظم الإنتاج القائمة على

السجلات مفيد أيضا في إنتاج العديد من الإحصاءات الأخرى. والمبدأ الأساسي لنموذج الإنتاج القائم على السجل هو أن جميع مصادر البيانات المتأتية من المصادر الإدارية والمسوح المباشرة، تستخدم نفس نظام المعرفات والربط بسجلات القاعدة الإحصائية. وأكثر الطرق شيوعا لإنتاج الإحصاءات باستخدام النظام القائم على السجل هو الجمع بين البيانات المستمدة من مصادر إدارية مختلفة أو الجمع بين البيانات المستمدة من المصادر الإدارية والمسوح المباشرة.

ويسمح النهج القائم على التسجيل بإنتاج بعض الإحصاءات من السجلات دون أي بيانات تكميلية من المسوح المباشرة. ويمكن أن تشمل هذه البيانات إحصاءات السكانية والتجارية وإحصاءات التعليم وإحصاءات الجريمة وإحصاءات الإسكان. فعلى سبيل المثال، يمكن من خلال نموذج الإنتاج المستند إلى السجلات إنتاج المتغيرات الديمغرافية من سجل السكان الإحصائي، و تستخدم في جميع أنواع الإحصاءات السكانية والاجتماعية.

التعداد السكاني القائم على السجلات

تقدم "مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة لتعدادات السكان والمساكن" التي نشرت في عام 2017، معلومات مفيدة عن منهجية التعداد ملخصا في الفصل الرابع الأسئلة المنهجية المتعلقة بأساليب جمع البيانات الثلاثة: العد الميداني الكامل، والتعداد القائم على السجلات، والمنهجيات الهجينة وخاتمة بمزاياها وعيوبها.

ويتطلب التعداد السكاني القائم على السجلات نظام بيانات معقداً يعتمد أساساً على الربط بين مختلف السجلات الإدارية. ويختلف الجمع بين السجلات الإدارية والبيانات المستخدمة حسب البلدان وكذلك الأساليب المستخدمة ونماذج الإنتاج المطبقة. وعادة ما تستغرق عملية إعداد التعداد السكاني القائم على السجل سنوات عديدة، أو حتى عقود، حسب تطوير السجلات الإدارية المناسبة والبنية التحتية اللازمة في النظام. وعادة ما تُستكمل البيانات الإدارية الناقصة ببيانات جديدة أو قائمة من المسوح المباشرة أثناء مرحلة التطوير.

وفي العادة، يتطلب التعداد السكاني القائم على السجلات بيانات من عدة سجلات تتضمن معرفات موحدة وطريقة مناسبة لتنظيمها في نظام تعداد قائم على التسجيل. وعادة ما تكون سجلات السكان وسجلات المباني والمساكن أو العناوين وسجلات الأعمال هي حجر الزاوية في هذا النظام. وهي سجلات تتضمن روابط لسجلات أخرى وتوفر

كذلك روابط لمصادر إدارية أخرى. واعتماداً على أنظمة التسجيل الوطنية، فإن السجلات الإدارية النموذجية الأخرى المستخدمة في التعدادات القائمة على السجلات هي سجلات الضرائب، والعمالة، والمعاشات التقاعدية، والرعاية الاجتماعية، والباحثين عن عمل، والطلاب.

وقد ورد نظام التعداد القائم على السجلات في أربعة بلدان الشمال (الدنمارك وفنلندا والنرويج والسويد) بشكل شامل في المنشور "الإحصائيات القائم على السجلات في بلدان الشمال الأوروبي - استعراض أفضل الممارسات مع التركيز على الإحصاءات السكانية والاجتماعية " . وتقدم الورقة الهولندية "قابلية استخدام البيانات الإدارية للتعدادات القائمة على السجلات" وصفاً واضحا لعملية التطوير لإنجاز تعداد قائم على السجلات بالكامل في هولندا. وتشرح الورقة نظام التسجيل في الدولة وتقدم وصفاً جيداً للحلول والأساليب التي تم وضعها للتغلب على البعض من أهم المشاكل.

لا تغطي السجلات الإدارية عادة جميع البيانات المطلوبة أو توفر تفاصيل كافية تسمح بإنتاج جميع المتغيرات الإحصائية للتعداد. ولاستكمال المعلومات غير المتوفرة من السجلات، تستخدم البلدان أساليب مختلفة تناسب ظروفها الوطنية على أفضل وجه. تم وصف الأساليب المستخدمة في عشرة تعدادات سكانية مختلفة قائمة على السجلات في الوثيقة الكفاءة في تعدادات السكان - حالة تعدادات 2011 القائمة على السجلات الأوروبية.

وبمجرد إنشاء نظام التعداد القائم على السجلات، غالباً ما تسمح البنية التحتية بالإنتاج السنوي للبيانات الإحصائية الرئيسية الواردة فيه. وعادة ما يوفر نظام التعداد السكاني القائم على السجلات أساسا جيدا لإنتاج البيانات الجغرافية المكانية في البلدان ذات السجلات المترابطة. ويعتبر سجل المباني إحدى الطرق لتنظيم الإنتاج التي يتم فيها تحديد المباني والمساكن جغرافيا مع إحداثيات خريطة. وباستخدام ميزات التشغيل القائمة على السجلات، يمكن استخلاص الموقع الدقيق لكل وحدة إحصائية. وبالتالي، فإن معظم متغيرات التعداد السكاني والمساكن يمكن أن تكون ذات طابع جغرافي.

ويوفر نظام التعداد القائم على السجلات أيضا أساسا جيدا لتطوير خدمات خاصة بالباحثين. وقد تطورت هذه الخدمات بسرعة في الوقت الحالي، وتحتوي على كمية كبيرة من البيانات الجزئية مخفية المصدر ومترابطة حول الأشخاص والأسر المعيشية والأعمال التجارية. ويمكن عرض هذه الخدمات على الباحثين كخدمات على الإنترنت.

ومع ذلك، عند منح الوصول إلى بيانات التعداد على مستوى أكثر تفصيلاً (البيانات الجزئية)، يجب تأمين السرية والخصوصية كما تمت مناقشته في الفصل 3.1.3.9 - *قواعد السرية والتحكم في الابلاغ*.

النهج القائم على التسجيل في إنتاج الإحصاءات الأخرى

تستند كميات هائلة من الإحصاءات في العديد من البلدان إلى مزيج من البيانات المتأتية من المصادر الإدارية والمسوح المباشرة. ويمكن أن تتضمن عادة الإحصاءات الاقتصادية والتجارية السنوية والقصيرة الأجل، وإحصاءات الدخل، وإحصاءات الظروف الاجتماعية للأسر المعيشية بالإضافة إلى كمية هامة من إحصاءات الطاقة والبيئة. وترتبط هذه الإحصاءات بنموذج الإنتاج القائم على السجلات في قاعدة السجلات الإحصائية بحيث يمكن للأنظمة الإحصائية في مجالات خاصة أن تستخدم البيانات الإدارية بسهولة أكبر وتمزج بين البيانات الإدارية وبيانات المسوح، والهدف من ذلك هو زيادة التماسك والاتساق في إنتاج الإحصاءات. كما توفر البنية التحتية التي تم تطويرها للإحصاءات القائمة على السجلات إمكانيات في تعزيز مستودعات البيانات وتكاملها في إنتاج الإحصاءات الرسمية، يصف "دليل تكامل البيانات للإحصاءات الرسمية"، الذي نشرته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، تكامل البيانات بالتفصيل فيما يتعلق بمصادر البيانات المختلفة وطرق وأدوات ربط البيانات ومطابقتها.

ويمكن أن تشكل السجلات الإدارية المفصلة مصدرا ممتازا للمعلومات من أجل تجميع أطر إحصائية أكثر تعقيدا، مثل الحسابات القومية أو الحسابات البيئية - الاقتصادية. وقد يسمح وجود نظام قائم على السجلات يحتوي على كمية كبيرة من البيانات الإدارية وبيانات المسح مخزّنة وهيكلة بطريقة جيدة في السجلات والمستودعات الإحصائية، بإنتاج إحصاءات معقدة دون انجاز مسوح جديدة. وعلاوة على ذلك، يزيد هذا النظام من المرونة وسرعة التحرك لتلبية الاحتياجات الجديدة والناشئة من الإحصاءات والمؤشرات ذات الأهمية المتزايدة في ضوء رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. أما فيما يتعلق بالمسوح الإحصائية، فإن قاعدة السجلات الإحصائية تعمل بوصفها أطرا للعينات.

كما يسهم نظام إحصائي قائم على السجلات في زيادة جودة المسوح بالعينات، مما يجعلها أكثر اتساقا مع الإحصاءات الأخرى على المستوى الكلي وتعمل كمعلومات إضافية في تحليل النتائج. وتتضمن قاعدة السجلات الإحصائية

بيانات ديمغرافية هامة عن الوحدات التي يمكن استخدامها لتعريف السكان واختيار العينات. ويمكن أيضا، باستخدام قاعدة السجلات الإحصائية ، سحب عينات عن الفئات الفرعية المرغوب فيها، مثل الأشخاص العاملين أو الطلاب. وفي مرحلة التحليل، يمكن مقارنة نتائج المسوح ببيانات المجموعة المرجعية المطلوبة المتاحة في قاعدة السجلات الإحصائية وغيرها من المصادر المرتبطة بها.

وتُستخدم السجلات الإحصائية أيضا للتخفيف من أثر عدم الاستجابة في المسوح بالعينات عند استخدام البيانات لتسجيل القيم المفقودة أو غير الصحيحة.

4.2.11 البنية التحتية لإنتاج الإحصاءات القائمة على السجلات

التنسيق والتعامل مع مزودي البيانات

يتطلب إنتاج الإحصاءات القائمة على السجلات عادة تنظيما رسميا يدعم التعاون المكثف بين سلطات السجلات وجهاز الاحصاء الوطني. ومن الناحية المثالية، فإن دور جهاز الاحصاء الوطني من حيث المسؤولية والتنسيق معروفة خارج نطاق النظام الإحصائي الوطني، على غرار أصحاب البيانات الإدارية والمستخدمين وأصحاب المصلحة الآخرين. ويختلف نموذج تنظيم التنسيق من بلد إلى آخر، وتتمثل إحدى الممارسات الجيدة في هذا المجال أن يقوم جهاز الإحصاء الوطني بتعيين خبير إحصائي كبير ليقوم بوظيفة التنسيق مع أهم منتجي السجلات الإدارية وغيرها من البيانات. وغالباً ما تتم إدارة التعاون والتنسيق والمتابعة، من قبل وحدة تنسيق بجهاز الاحصاء الوطني، تعمل أيضا كمركز للمعلومات بين مختلف المنتجين.

إن إبرام الاتفاقيات الرسمية المكتوبة (مذكرات التفاهم/اتفاقيات تبادل البيانات) بين جهاز الاحصاء الوطني وأصحاب البيانات الإدارية تعتبر من المهمات الأساسية لوظيفة وحدة التنسيق في نظام إحصائي قائم على السجل، حيث تساعد هذه العقود جميع الأطراف على فهم التزاماتها. وقد تفضل بعض الهياكل التي لديها العديد من أنظمة البيانات الإدارية مثل مصلحة الضرائب، آليات تنسيق مركزية وهي أيضا مفيدة لجهاز الإحصاء الوطني. ويقوم المنسق المعين في جهاز الإحصاء الوطني ونظيره أو نقطة الاتصال في الإدارة بإعداد العناصر المرجعية المتعلقة بتبادل البيانات أو الولوج اليها مع الملحقات التقنية مفصلة لكل مجموعة من البيانات المستقلة المقرر توقيعها من

أعلى مستوى إداري. ويجب تحديث المرفقات التي تحتوي على معلومات مفصلة عن كل مجموعة بيانات بما في ذلك التفاصيل الفنية وجداول التسليم بانتظام. ويتمثل دور الخبير/الخبراء في وحدة التنسيق في إدارة وتحديث كل منظومة العقود العام والتواصل بين المتخصصين في الموضوع في جهاز الاحصاء الوطني وأصحاب البيانات الإدارية.

كما يتعين على الاجهزة الإحصائية الوطنية المعتمدة على نظام إحصائي قائم على السجلات أن تساهم بفعاليةفي تطوير نظم معلومات القطاع العام لحماية أسس مصادر البيانات واستمراريتها من أجل إنتاج الإحصاءات، إضافة الى البحث على إمكانيات جديدة لمواصلة التطوير. لذلك، تمثل استشارة جهاز الإحصاء الوطني ودعوته للمشاركة في أي مبادرات حكومية من الممارسات الجيدة وقد يكون لها تأثير على إمكانية الوصول والتشغيل البيني والنطاق والمحتوى وتواتر البيانات الإدارية وتوقيتها.

جوانب أخرى من البنية التحتية المشتركة

ضمن نظام إحصائي قائم على السجل، تحتاج البنية التحتية لجهاز الإحصاء الوطني بشكل عام إلى التكيف مع التدفقات المتزايدة للبيانات الإدارية ونتائج المسوح التي تكملها. وغالباً ما تكون هناك حاجة إلى إعادة هندسة العمليات وأنظمة البيانات الوصفية ودمجها، وتطوير الأساليب وأطر الجودة، وتبسيط التنظيم الداخلي والسياسات، وتطوير قدرات الموظفين. ونادراً ما ينجح استكمال أو استبدال بيانات المسوح ببيانات إدارية لإنتاج الإحصاءات الرسمية دون تكييف عملية الإنتاج الإحصائي. وعموما، لا تتغير العملية الإحصائية في نظام قائم على السجلات ، لكن استخدام البيانات الإدارية يؤثر على كل مرحلة من مراحل العملية.

وهناك حاجة إلى خبرة منهجية واسعة لاستخدام البيانات الإدارية في إنتاج الإحصاءات، مثل مطابقة البيانات والأساليب الأخرى المستخدمة لدمج المصادر الإدارية في عملية الإنتاج. وتؤدي زيادة حجم البيانات الإدارية المستخدمة والمرتبطة بالعملية الإحصائية إلى زيادة الحاجة إلى أساليب وقواعد الابلاغ السليمة. ومن المهم أيضا تكييف أطر الجودة وقواعدها وممارساتها مع نظام الإنتاج هذا. وقد يحتاج الموظفون العاملون في مجال الإحصاءات القائمة على السجلات إلى مهارات وتدريب إضافي. وينبغي أن يعرف الخبراء الذين يتعاملون مع السجلات الإدارية وغيرها من مصادر البيانات في إنتاج الإحصاءات في مجالات معينة كيفية التعامل مع بيانات

المسوح والبيانات الإدارية التي يستخدمونها. وينبغي أن ينعكس نظام الإنتاج القائم على السجلات على سياسات وبرامج الموارد البشرية. وقد تكون وظيفة خاصة بالبيانات الإدارية، في كثير من الأحيان كجزء من وحدة جمع البيانات، مفيدة. وتتمثل مهمتها في إجراء أول العمليات الأولى للتحقق من صحة وجودة البيانات الإدارية الواردة، ومراجعة عمليات الإنتاج والحصول على تطبيقات البرامج أو تطويرها. وستكون هذه الوحدة، كما هو مذكور أعلاه، مسؤولة أيضا عن إدارة اتفاقيات جمع البيانات.

مثلما تمت مناقشته في الفصل 13 - *البيانات والمعلومات و إدارة المعارف*، يحتاج إنتاج الإحصاءات إلى أنظمة بيانات وصفية تعمل بشكل جيد وموحدة وقائمة على توحيد الأداء. وفي الأنظمة القائمة على السجلات، من المهم توثيق السجلات الإدارية وغيرها من البيانات الإدارية المستخدمة في الإنتاج في أنظمة البيانات الوصفية. كما يجب تخزين التوثيق الدقيق لبيانات المصادر الإدارية، وأوصاف السجلات، والوصول الإلكتروني إلى الاستبيانات، بما في ذلك التعليمات في نظام البيانات الوصفية، بالإضافة الى توثيق جميع التغييرات وتخزينها. وتشكل قواعد المعالجة وإمكانية تتبع البيانات إلى المصدر جزءا أساسيا من هذه الوثائق. وقد طورت أجهزة الإحصاء الوطنية على مر السنين قواعد بيانات مشتركة للبيانات الوصفية المستخدمة في عملية الإنتاج بأكملها.

ويمكن أن تشمل هذه البيانات الوصفية الوحدات الإحصائية، والتصنيفات من حيث المستويات والمفاهيم والمتغيرات والخصائص المختلفة مع التعريفات وكذلك البيانات الوصفية للمعايير الفنية. ويؤدي هذا النوع من مستودعات البيانات الوصفية الموحدة على تحسين اتساق الإحصاءات وتبسيط عملية الإنتاج. ويجب تخطيط هذه المستودعات وتكييفها مع عملية الإنتاج متعددة المصادر.

روابط الإرشادات وأفضل الممارسات والأمثلة:

- الكفاءة في تعدادات السكان - حالة تعدادات 2011 المستندة إلى السجلات الأوروبية؛
- دليل تكامل البيانات للإحصاءات الرسمية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا؛
- استخدام المصادر الإدارية والثانوية للإحصاءات الرسمية، دليل المبادئ والممارسات، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا 2011 ؛
- مبادئ وتوصيات حول تعدادات السكان والمساكن، التنقيح 3، الأمم المتحدة 2017؛

- قابلية استخدام البيانات الإدارية في التعدادات القائمة على السجلات؛
- الإحصاءات القائمة على السجلات في بلدان الشمال الأوروبي: مراجعة أفضل الممارسات مع التركيز على الإحصاءات السكانية والاجتماعية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا 2007.

3.11 السجل الإحصائي للأعمال التجارية

1.3.11 ما هو السجل الإحصائي للأعمال التجارية ؟

يُعرف السجل الإحصائي للأعمال التجارية بشكل دقيق بأنه مجموعة من الاعمال التجارية، بما في ذلك جميع خصائص تلك الاعمال التجارية المطلوبة لتوفير اطر مسوح الأعمال التجارية. وعلى نطاق أوسع، فان السجل الإحصائي للأعمال هو البيانات إلى جانب الإجراءات والنظم والموارد البشرية التي تدعم استخدامها. ومن الناحية التشغيلية، هو قاعدة بيانات مستكملة ومنظمة تضم وحدات تنظيمية وإدارية وإحصائية تصف الأعمال التجارية في بلد أو منطقة، ويحافظ عليها موظفون متفرغون، يدعمها نظام برمجيات وُضِع خصيصاً لأجله، ويُستخدَم من قبل جهاز الإحصاء الوطني لإنشاء أُطُرٍ لمسوح قطاع الأعمال، وأحياناً كمصدر مباشر لتعداد مؤسسات الأعمال حسب النوع، والحجم، والموقع الجغرافي، والنشاط الاقتصادي، الخ.

ويقدم الفصل 1.2.11 –" *وصف الإحصاءات القائمة على السجل الاحصائي"* لمحة عامة عن العناصر الرئيسية لسجل إحصائي للأعمال مصمَّمٌ تصميماً جيداً، وسيتم استعراض هذه العناصر بعد ذلك بمزيد من التفصيل في الأقسام اللاحقة. وسيتم كذلك عرض المؤشرات التي تدل على قصور السجلات الإحصائية للأعمال المتوفرة استنادا الى هذا المعيار.

الدور الرئيسي للسجل الإحصائي للأعمال التجارية والفوائد المتأتية عنه

يتمثل الدور الأساسي لأي سجل إحصائي للأعمال التجارية في توفير مصدرٍ لأُطُر مسوح الأعمال. وفي هذا السياق و حتى يكون السجل ذو جودة عالية، يجب أن يشمل على جميع الأعمال التجارية ذات الأهمية للمسوح التي تعتمد عليه، مع تضمينه بمعلومات دقيقة ومحدّثة حول هذه الاعمال التجارية تقسيمها إلى طبقات وأخذ العينات منها واستغلالها.

إن الاعتماد على سجل إحصائي للأعمال التجارية كمصدر مشترك لأُطُر مسوح قطاع الأعمال أفضل من إنشاء وإدارة إطار خاص بكل مسح، وذلك لأن هذا السجل:

a) يُسهّل تطبيق المعايير والتصنيفات المشتركة، مثل التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC 4) في جميع مسوح الأعمال التجارية؛

b) ينسِّق المسوح التي يوفر لها الأُطُر من حيث التغطية والوحدات، مما يسهّل إدماج الانتاج الاحصائي الخاص بالأعمال ؛

c) يتميز بفعاليته، إذ يضمن تغطية شاملة وأفضل مما قد توفره أُطُر المسح المعدّة بشكل فردي؛

d) يتسم بالكفاءة، فهو يضمن جمع البيانات المتعلقة بالخصائص الرئيسية (مثل النشاط الاقتصادي الرئيسي، والموقع، والإيرادات، وعدد الموظفين) مرة واحدة واستخدامها في عدة مسوح، وهذا يوفر الموارد ويسمح لموظفي المسح بالتركيز على الجمع والتحليل بدلاً من إعداد الأُطُر.

في بعض الأحيان يتم استخدام السجل الإحصائي للأعمال التجارية كمُدخَل لإعداد الأُطُر، وذلك في سياق المسوح التي تعمل على حفظ نسخة محلية من السجل لأغراضها الخاصة. وتعتبر هذه الممارسة بالتأكيد ليست مثالية، ولكن يتم اتّباعها في صورة صعوبة التسهيلات المتاحة لإجراء التحديثات على السجل الإحصائي (المركزي) للأعمال التجارية ، أو عند صعوبة التحكم فيها.

إعداد سجل إحصائي للأعمال التجارية وإدارته

يتوفر لدى جهاز الإحصاء الوطني طريقتين مختلفتين لبناء مجموعات الوحدات ضمن السجل الإحصائي للأعمال التجارية: الطريقة الأولى من خلال العدّ الميداني، وهذا ممكن عادة في سياق إجراء تعداد اقتصادي. الطريقة الثانية باستخدام السجلات التي تم إنشاؤها لأغراض إدارية من قبل الإدارات والوكالات الحكومية الأخرى. وتُحَدَّث هذه الوحدات من خلال المصادر الإدارية والمصادر الإحصائية.

التعداد الاقتصادي كأساس للسجل الإحصائي للأعمال التجارية

كان استخدام التعداد الاقتصادي في الماضي أساسا لإنشاء سجل إحصائي للأعمال التجارية ممارسة شائعة في جميع الأجهزة الوطنية الإحصائية، ولا يزال يُستخدَم الى حد الآن في العديد من البلدان. فعلى سبيل المثال، وفقاً للمبادئ التوجيهية للبنك الأفريقي للتنمية حول وضع سجل إحصائي للأعمال التجارية ، وضعت كل من أوغندا وبوتسوانا وزمبيا وموزمبيق خلال العقد الماضي سجلاً إحصائياً للأعمال التجارية استناداً الى تعداد اقتصادي. غير أن البلدان التي أحسنت تطوير سجلاتها الإحصائية للأعمال التجارية لم تعد تتبع هذا النهج للأسباب التالية:

أ) أولاً، إن إجراء تعداد اقتصادي مكلف للغاية، حتى لو اقتصر نطاقه على وحدات الأعمال التجارية الموجودة في مواقع معروفة. ويرتفع عدد وحدات الأعمال التجارية وتزداد التكاليف بقدرٍ أكبر في حال تضمنت الأعمال التجارية التي تقوم بها الأسر المعيشية دون أن تكون ظاهرة للعيان. وهذا يعني إمكانية إجراء تعداد اقتصادي في أحسن الأحوال كل خمس أو عشر سنوات. وترى العديد من الأجهزة الإحصائية الوطنية المتقدمة أن إجراء مجموعة من المسوح السنوية المرتكزة على قائمة تستند على السجلات هي أكثر فعالية من حيث الكلفة.

ب) ثانياً، ينتج التعداد الاقتصادي قائمة بالأعمال التجارية الموجودة في فترة زمنية معينة. فوضع الأعمال التجارية الصغيرة التي يتم تحديدها أثناء عدّ المناطق بالغ التغيير، اذ مكن ان يتوقف او ينشط انتاج هذه الشركات بشكل سريع، أو تتغير ملكيتها، أو قد يتغير مجال عملها أو عنوانها. ولهذا السبب، يجب تحديث هذه القائمة باستمرار لكي تكون مصدراً فعالاً لأُطُر المسوح بشكل دائم إلى حين حلول موعد التعداد المقبل.

ت) ثالثاً، إن الوسيلة الوحيدة لتحديث القائمة تكمن في عملية عدّ مستمرة على نطاق واسع. ولا تستطيع الأجهزة الإحصائية الوطنية تحمل تكاليف ذلك، فيتجاوز الزمن هذه القائمة بشكل مستمر، مما ينتج عنه عينات مسوح تحتوي على وحدات غير نشطة أو غير موجودة.

ومع ذلك، تستدعي الظروفُ في بعض البلدان إجراءَ تعداد اقتصادي دوري و/أو عدّ للمناطق من أجل إجراء مسوح عن القطاع غير الرسمي.

مصادر المُدخَلات الإدارية

تحتوي المصادر الإدارية *على معلومات لا تُجمَع بصفة أساسية لأغراض إحصائية* ولكن لأغراض الإدارة، مثل الضرائب والتصاريح السنوية وما إلى ذلك. وينبغي أن توفِّر هذه المصادر معظم البيانات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة الواردة في السجل الإحصائي للأعمال التجارية ، وتشكّل نقطة انطلاق للحصول على بيانات عن المؤسسات الكبيرة وإدارة هذه البيانات. ويرجع السبب في استخدام البيانات الإدارية الى أنها توفِّر تغطية شاملة للأعمال التجارية المسجَّلة، ويتم تحديثها باستمرار، ويستخدمها جهاز الإحصاء الوطني مجاناً. وفي البلدان القادرة على الولوج بشكل جيد وجماعي الى المصادر الإدارية، يتم تحديد مدى تغطية السجل الإحصائي للأعمال التجارية ، ومن ثم أُطُر المسوح التي يوفرها. أما في البلدان التي يكون فيها الوصول إلى البيانات الإدارية محدوداً، قد يتعين استخدام البيانات الإحصائية لتوفير تغطية كافية.

وتُعتبَر جودة البيانات المتوفرة من خلال المصادر الإدارية أحد الاعتبارات الهامة. ويمثل التنسيق الوثيق بين جهاز الاحصاء الوطني ومالكي المصادر الإدارية ضرورة لضمان فهم البيانات الإدارية فهماً جيداً، وعدم حدوث تغييرات مفاجئة في تدفق البيانات أو محتواها. ويسهل تدفق البيانات وتبادلها وجود تشريعات أو مذكرة تفاهم، فضلاً عن استخدام نظام ترميز موحّد.

مصادر المُدخَلات الإحصائية

تشير المصادر الإحصائية إلى *البيانات التي تُجمَع من خلال العمليات الإحصائية التي يقوم بها جهاز الإحصاء الوطني* أو سائر منتجي الإحصاءات في النظام الإحصائي الوطني. وتُستخدَم هذه البيانات لاستكمال المصادر الإدارية عن الأعمال التجارية، من خلال توفير معلومات إضافية حول:

a) الهيكل التنظيمي، وترتيبات الإبلاغ المناسبة، بالنسبة للمؤسسات الكبيرة والمعقدة جداً، والتي يتم الحصول عليها عن طريق *رسم ملمح المؤسسات*، أي البحث والمناقشة مع تلك المؤسسات؛

b) خصـــائص الأعمال التجارية التي لا تتوافر من خلال البيانات الإدارية، أو الخصـــائص غير المحدثة، والتي يتم الحصـول عليها عن طريق المسـوح ؛ وقد تشـمل هذه الخصـائص رمز النشـاط الاقتصـادي، والإيرادات، والتوظيف، أو رمز آخر للإشارة إلى حجم الشركة، ووضع العمليات الراهن (ناشطة، غير ناشطة، خارج نطاق العمل)، ومعلومات الاتصال.

القطاع غير المنظم

إن الأعمال التجارية غير المسجّلة في أي من المصـادر المستخدمة لإنشاء سجل إحصـائي للأعمال التجارية عادة ما تكون صـغيرة وفردية غير ذات شـخصـية اعتبارية، ويمكن القول أن هذه الأعمال التجارية تشـكّل *القطاع غير المنظم*. ولا يمكن الحصـول على معلومات عنها من المسـوح المسـتندة إلى السـجل الإحصـائي للأعمال التجارية. وهذه عقبة هامة تحدّ من نطاق السجل الإحصائي للأعمال التجارية والمسوح التي تستند إليه، ولا سيما في البلدان النامية حيث مساهمة القطاع غير المنظم كبيرة نسبياً.

ويمكن الحصـول على بيانات القطاع غير المنظم عن طريق التعداد الاقتصـادي اسـتناداً إلى عدّ المناطق، أو من نتائج تعداد السكان والمساكن، أو باستخدام مسح الأسر المعيشية تُسأل فيه عينة من هذه الأسر المعيشية عن (1) الأعمال التجارية التي تقوم بها، (2) والأعمال التجارية التي لم تسجّلها لدى أي من المصـادر الإدارية المستخدمة في بناء السـجل الإحصـائي للمؤسـسـات. وسـيتم التطرق الى ذلك ضـمن الفصـل 4.11 *أُطُر مسوح القطاع* غير المنظم.

مخرجات السجل الإحصائي للمؤسسات

يتمثل المُخرَج الأساسي لـــلسجل الإحصـائي للأعمال في *إطار مشترك* دوري (عادة يكون ربعيا)، وهو بمثابة لوحة بيانات للوحدات النشـطة في السـجل اعتباراً من تاريخ معين، ويتم من خلال هذا الإطار اسـتخراج عينات للمسوح، وتوليد إحصاءات الأعمال التجارية.

وللسـجل الإحصـائي للأعمال التجارية أغراض أخرى بالإضـافة إلى توفير أُطُر المسـوح. أولاً، يشـكّل السـجل مصـدر محتمل للإحصـاءات الديموغرافية لقطاع الأعمال؛ ثانياً، يخفف السـجل من قياس عبء الاسـتجابة الذي

تتسبب به المسوح للأعمال التجارية؛ وثالثاً، يوفر إطاراً يجمع البيانات على مستوى الوحدة والناتجة عن مختلف المسوح والمصادر الإدارية. وعلاوة على ذلك، يمكن توسيع نطاق نظام السجل الإحصائي للأعمال التجارية ليشمل *اختيار العينات* (من إطار المسوح) واستخراج *عينة ذي الصلة كملف للمراقبة* ويتم استخدامها في إجراء مسح لاحق، وبالتالي ضمان ترابط سلس بين هذه الوظائف.

العمليات المرتبطة بالسجل الإحصائي للأعمال التجارية

يلخص الشكل 10 مدخلات السجل الإحصائي للأعمال التجارية ، بالإضافة إلى العمليات والمخرجات، والتداخل في ما بينها في إطار سجل مكتمل الإعداد. وغالبا ما يشار إلى المكون المركزي الذي يمثل *قاعدة بيانات السجل الإحصائي للأعمال التجارية بالسجل الحيوي*، وذلك نظراً لتحديث البيانات التي تحتوي عليها باستمرار اعتمادا على البيانات المتأتية من المصادر الإدارية والإحصائية.

وقد تشمل المصادر الإدارية بيانات تتعلق بتسجيل الضرائب، ومعاملات ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل، وأصحاب العمل حول الضريبة المحجوزة في المنبع، وتسجيل الشركات، والترخيص. وتفادياً للتكرار، من الأفضل استخدام المصادر ذات المعرف الموحد المشترك لتحديد الهوية فحسب، أو تلك المصادر التي لا يتداخل نطاق تغطيتها. وينبغي أن يكون التحديث آلياً بالكامل، مع تخصيص عدد قليل من سجلات البيانات الواردة للتحقق اليدوي تجنباً لإرباك موظفي السجل الإحصائي *للأعمال التجارية*.

يتم الحصول على البيانات الإحصائية من خلال نتائج المسوح بالعينات والتعدادات ذات الأُطُر المشتقَّة من السجل الإحصائي للأعمال التجارية ، ومن العمليات المرتبطة به، بما في ذلك توصيف المؤسسات الكبيرة، ومسوح تطوير جودة السجل الإحصائي *للأعمال التجارية* الخاص الأعمال التجارية الصغيرة، وعمليات التحقيق المتخصصة. و ينبغي كذلك إدخال هذه المعلومات آلياً بقدر المستطاع.

ويتم استخراج لوحة بيانات سريعة بشكل دوري (عادةً ربعي)من قاعدة بيانات السجل الإحصائي للأعمال التجارية، ويوفّر أساساً ثابتا للتحليل مع استمرار تطور السجل الحيوي. ويشار إلى هذه اللوحة السريعة أحياناً

باسم *إطار مُجَّد*. ويتم اشتقاق عدد الوحدات حسب الصناعة، ورمز المنطقة والحجم، والأرقام أو الوحدات التي تكون خصائصها مفقودة لتُستَخدَم في تخطيط العمليات المستقبلية للسجل الإحصائي للأعمال التجارية .

ويتم وضع *إطار مشترك* باشتقاقه من *لوحة سريعة للبيانات* وبشكل دوري (عادةً ربعي أو سنوي)يشمل فقط الوحدات النشيطة والتي تتضمن معلومات كافية ليتم تقسيمها إلى طبقات لاختيار العينات والاتصال بها عند اختيارها. ويوفر الإطار المشترك الأساس الذي يتم استخراج أُطُر المسوح منه. كما يمكن أن يوفر الأساس لنشر إحصاءات الأعمال التجارية.

الشكل 10 المدخلات والوظائف والمخرجات النموذجية للسجل الإحصائي للأعمال التجارية

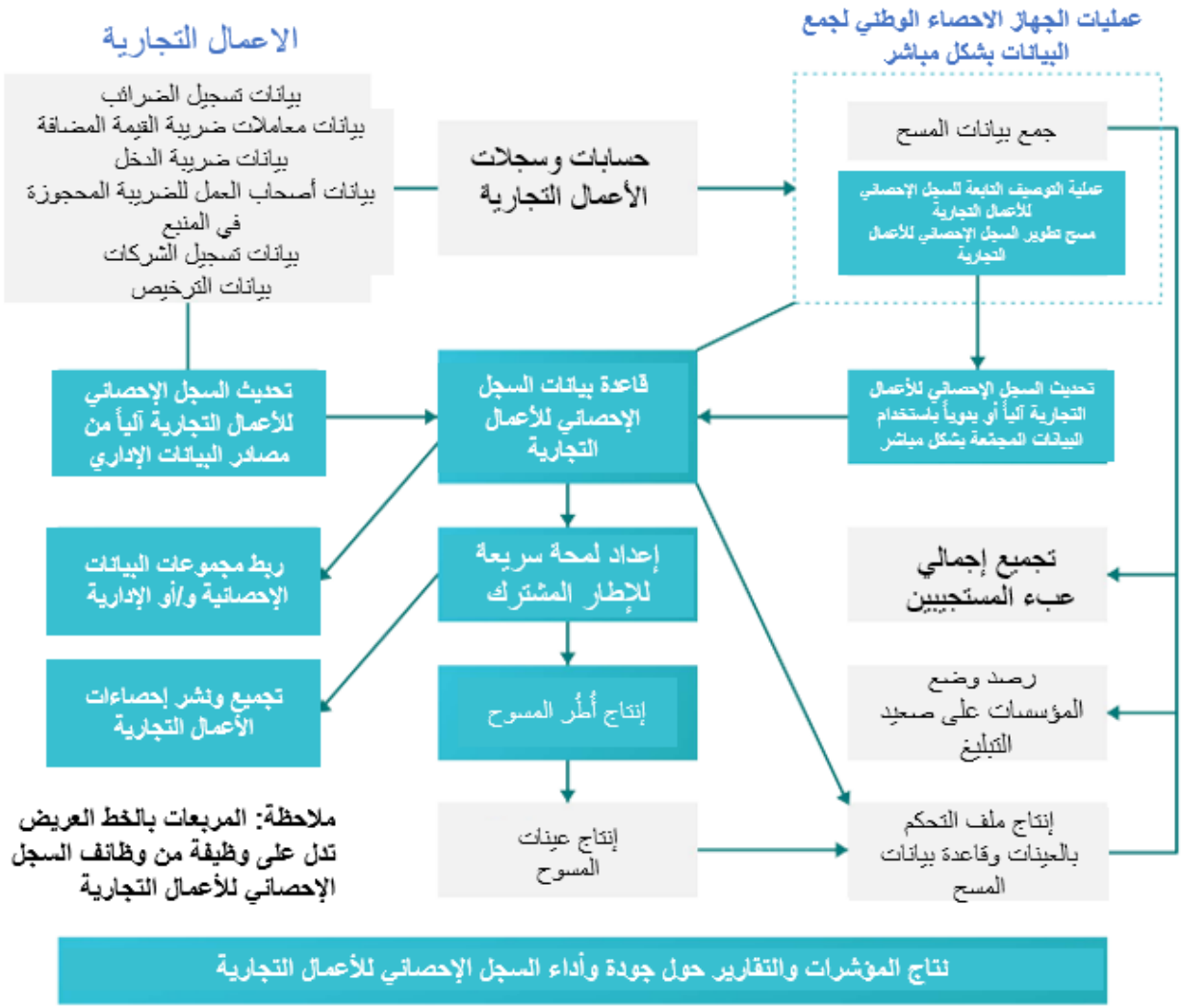

ويتم اختيار عينة من كل إطار مسح، وإنشاء عينة كملف للمراقبة وقاعدة بيانات أولية للمسوح، ويُجرى المسح مع تغذية راجعة للبيانات إلى السجل الإحصائي للأعمال التجارية، كما هو مذكور أعلاه. واعتمادا على ملفات مراقبة المسح يمكن دراسة المشاكل المرتبطة بالإجابة عن هذا المسح..

ويمكن أيضا استخدام قاعدة بيانات السجل الإحصائي للأعمال التجارية كوسيلة لربط مجموعات البيانات الإدارية والإحصائية الأخرى.

نموذج وحدات السجل الإحصائي للأعمال التجارية

- يشير الشكل 11 إلى *نموذج مثالي لوحدات* السجل الإحصائي للأعمال التجارية ، أي عرض لأنواع الوحدات المستخدمة في وصف السجل الإحصائي للأعمال التجارية ، ومدخلاته، ومخرجاته. وتتوزع الوحدات على ثلاث مجموعات:

أ) **الوحدات التنظيمية** – وتضم وحدات قانونية على شكل أعمال تجارية (شركات، أو شراكات، أو مالك وحيد)، ومجموعات من الوحدات القانونية التي تحددها الملكية وترتيبات الرقابة، ووحدات تشغيلية تنظم فيها مؤسسات الأعمال (الكبيرة) نفسها، مثل الأقسام، والفروع، والمصانع، ومنافذ البيع؛

ب) **الوحدات الإدارية** - مثل وحدات ضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، وأصحاب العمل/الضريبة المحجوزة في المنبع؛ وهي الوحدات التي تستخدمها الأعمال التجارية للاستجابة للمتطلبات الإدارية المختلفة؛ وعادة (ولكن ليس دائماً) توجد وحدة واحدة من كل نوع مرتبطة بأعمال تجارية، أو لا توجد أي وحدة؛

ت) **الوحدات الإحصائية المعيارية** – وتضم (في إطار هذا النموذج المحدد) تسلسل هرمي ثلاثي المستويات (مجموعة مؤسسات، ومؤسسة، ومنشأة) يستخدمه جهاز الإحصاء الوطني لتمثيل الأعمال التجارية بطريقة موحدة لأغراض اختيار العينات وجمع البيانات. وقد تستخدم بعض الأجهزة الإحصائية الوطنية نموذجاً مختلفاً وربما أكثر تعقيداً.

الشكل 11 نموذج نمطي للسجل الإحصائي للأعمال التجارية

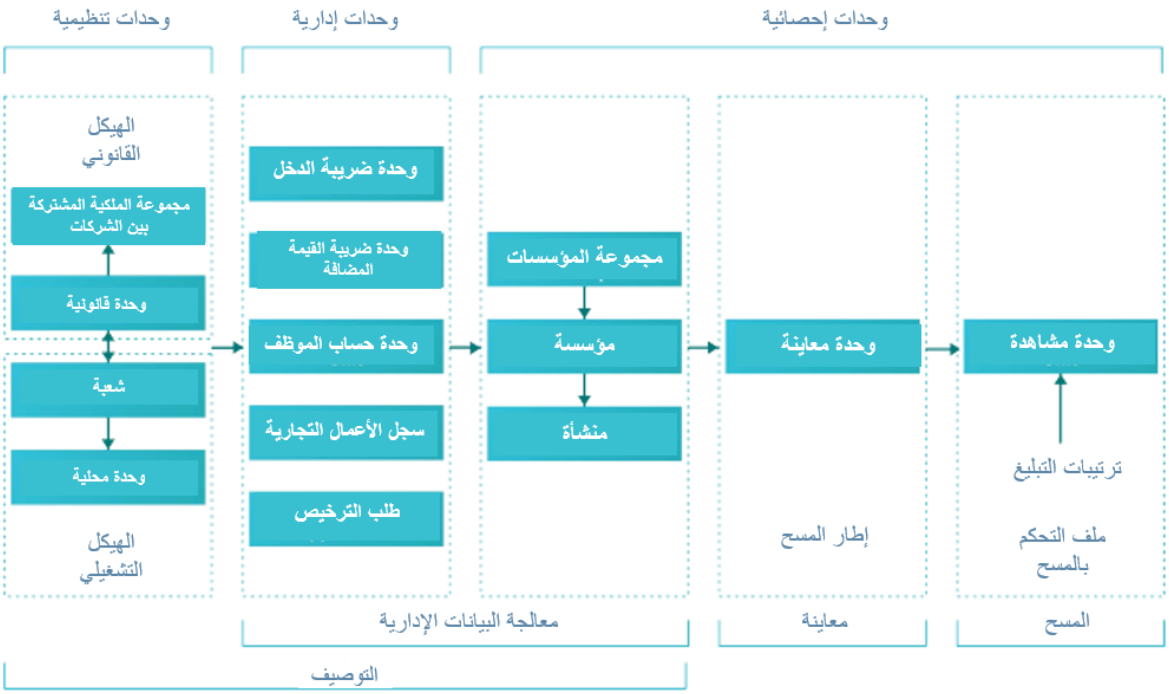

2.3.11 الإطار المفاهيمي للسجل الإحصائي للأعمال التجارية

مثلما تم بيانه في الفصل 1.4.9 *نظام الحسابات القومية لعام 2008* فهو العنصر الأساسي للإطار المفاهيمي وأهم آلية لتنسيق الإحصاءات الاقتصادية وتحقيق تكاملها. ويحدد مفهوم أنشطة الإنتاج الاقتصادي التي تشارك فيها الوحدات المؤسسية من خلال دورها كمؤسسات. ويعتبر تعريف المؤسسة واسعا جداً، إذ يشمل المؤسسات التجارية (تشمل الشركات والأعمال التجارية المنزلية غير المدمجة) ويشمل المؤسسات غير التجارية (تشمل الشركات التي لا تستهدف الربح والادارات الحكومية). ويشمل أيضاً مؤسسات القطاع غير المنظم، بل وحتى الأسر التي تنتج سلعاً لاستهلاكها الخاص (التي لا تدخل في القطاع غير المنظم).

ويشير نظام الحسابات القومية لعام 2008 والتنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التنقيح 4 (ISIC4)، إلى أن المؤسسة، ولا سيما المؤسسة الكبيرة، قد تشارك في مجموعة من الأنشطة المختلفة في مواقع مختلفة. وفي هذه الحالة، فإن تصنيف مؤسسة كبيرة ضمن نشاط واحد وفي موقع واحد سيؤدي إلى عدم وضوح التفاصيل، مما يعيق التحليل اللاحق لأية مجموعات بيانات تتضمن بيانات تم

جمعها من تلك المؤسسة. ولذلك، يوصى بتقسيم المؤسسات الكبيرة إلى وحدات إنتاج أصغر حجماً وأكثر تجانساً، ويمكن تصنيفها بدقة أكبر، وتمثّل مع بعضها البعض المؤسسة بأسرها. وينتج عن تقسيم المؤسسة حسب أنشطتها الاقتصادية المختلفة، وفي مواقع تواجدها المختلفة (وهذه عملية يشار إليها باسم التوصيف وهي مبينة أدناه) مجموعة من *المنشآت*، يشير كل منها إلى نشاط معين في موقع معين. كما يمكن بدلا من ذلك واضافة لهذا تقسيم المؤسسة ببساطة حسب أنشطتها الاقتصادية إلى *وحدات إنتاج حسب نوع النشاط*).

ويشير نظام الحسابات القومية لعام 2008 أيضا إلى *مجاميع مؤسسات*- أي المؤسسات التي تنتمي إلى مجموعة ملكية مشتركة بينها. وقد يتوقف سلوك المؤسسة على دورها في مجموعة ما، وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد ترتيبات الإبلاغ عن نتائج المسح. (على سبيل المثال، على الرغم من كونها جزءاً من هيكل الملكية، قد تكون المؤسسة "شركة وهمية"، بدون أنشطة إنتاجية، وبالتالي تكون خارج نطاق المسح الخاص بالإنتاج). ولذلك فمن الاهمية بمكان ن المؤسسات، عند اللزوم، ترتبط *بمجموعة مؤسسات*. إن عملية توزيع المؤسسات على منشآت و/أو تجميعها في مجموعات مؤسسات يشار إليها عادة على أنها عملية *تصنيف/تنميط* (ولكن ليس في نظام الحسابات القومية).

وباختصار، يوفر نظام الحسابات القومية الأساس لتحديد مجموعة الوحدات الإحصائية القياسية التي يمكن على أساسها وضع نماذج لجميع الأعمال التجارية الكبيرة منها والصغيرة. ويبين الشكل 11 نموذجا هرمياً من ثلاثة مستويات (مجموعة المؤسسات، والمؤسسة، والمنشآت) يتماشى مع نظام الحسابات القومية لعام 2008 وكثيراً ما يستخدم في الممارسة العملية. والبديل الشائع هو نموذج ثلاثي المستويات يحتوي على مجموعة مؤسسات، ومؤسسة، ووحدة إنتاج حسب نوع النشاط. ويمكن تحديد نماذج أكثر تعقيداً على أساس نظام الحسابات القومية 2008 ، فعلى سبيل المثال نموذج يحتوي على *وحدة الإنتاج حسب نوع النشاط، والوحدة المحلية، والمنشأة*، ولكن نادراً ما تستخدم في الممارسة العملية.

3.3.11 مصادر البيانات الإدارية اللازمة لإعداد السجل الإحصائي للأعمال التجارية وتحقيق التغطية

كما تم بيانه في الشكل 10، يعتبر السجل الإحصائي للأعمال التجارية وتحديثه استناداً إلى المصادر الإدارية والإحصائية .

تتمثل الخطوة الأولى في إنشاء سجل إحصائي للأعمال التجارية في تحديد *المصدر الرئيسي للبيانات الإدارية*. يجب أن يكون هذا المصدر هو الذي يؤمّن تقريباً معظم التغطية المستهدفة للسجل الإحصائي للأعمال التجارية ومحتواه. يشير الشكل 11 إلى الخيارات النموذجية، مثل بيانات ضريبة الدخل التجاري، وبيانات ضريبة القيمة المضافة، وبيانات تسجيل الأعمال التجارية.

وبما أنه ليس من المرجح أن يقدم مصدرٌ واحد كل ما يلزم من تغطية ومحتوى، فإن البيانات الواردة من المصدر الرئيسي تُستكمَل عادة ببيانات من مصادر إدارية ثانوية. ومع ذلك، على الرغم من وجود مجموعة واسعة من المصادر الإدارية الممكنة، فإن الجمع بينها قد يكون صعباً. وبالتالي زيادة احتمال التكرار بشكل كبير ما لم يكن هناك نظام مشترك لمعرف موحد لكل المصادر ، أو عدم تداخل هذه المصادر فيما بينها. ولهذا السبب ينبغي التشجيع على اعتماد نظام مشترك لمعرف موحد. وفي غياب هذا النظام، جرت تجربة تقنيات الربط بالسجلات القائمة على الاسم والعنوان وغير ذلك من الخصائص لتحديد مكامن التكرار المحتملة، ولكن نادراً ما حققت نتائج مرضية. وهكذا، عادة ما يستند السجل الإحصائي للأعمال التجارية على عدد قليل من المصادر الإدارية المختارة بعناية، التي يمكن استخدامها معاً دون الخوف من التكرار. وتحدد هذه المصادر بشكل مشترك تغطية السجل الإحصائي للأعمال التجارية.

من المناسب إذا أن يتم تعريف التغطية الناتجة للسجل الإحصائي للأعمال التجارية على أنها تمثّل القطاع الرسمي، بينما تُعرَّف جميع الأعمال التجارية الأخرى المنتجة للسلع أو للخدمات، للبيع أو للمقايضة، على أنها القطاع غير الرسمي، فضلاً عن أن هذه التعاريف تتوافق تماماً مع إطار تعريف القطاع غير الرسمي الوارد في القرار الثاني للمؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل لعام 1993 (ICLS93).

وبافتراض أن المصادر الإدارية توفر تغطية كافية، *لا ينبغي* استخدام المراقبة الميدانية من جانب موظفي جهاز الإحصاء الوطني لزيادة توسيع نطاق التغطية، لأن ذلك سيعتبر استخداما غير فعال للموارد باعتبار أن المؤسسات الإضافية التي يتم العثور عليها بهذه الطريقة يحتمل أن تكون عابرة ومتنقلة وبالتالي لا تستحق محاولة حفظها ضمن السجل الإحصائي للأعمال التجارية. وعلاوة على ذلك، يصعب إجراء تقييم كمّي للتغطية الإضافية التي يتم الحصول عليها، أي أنه من الصعب تبيان التغطية التي لا تزال مفقودة على وجه التحديد.

وفي حين أن هذا النهج لا يمكن أن تعتمده البلدان التي لا تستطيع الوصول إلى البيانات الإدارية، أو تلك التي تكون فيها البيانات الإدارية ذات نوعية رديئة للغاية، ينبغي أن يكون الهدف دائماً زيادة استخدام البيانات الإدارية إلى أقصى حد نظراً لتحديثها باستمرار، وبإمكان جهاز الإحصاء الوطني استخدامها بشكل مجاني.

4.3.11 مصادر إحصائية لرفد محتوى السجل الإحصائي للأعمال التجارية

على الرغم من أن المصادر الإدارية توفر المعلومات اللازمة عن المؤسسات التي تحدد تغطية السجل الإحصائي للأعمال التجارية ، إلا أنها لا تكفي لإدارة السجل. فهي تعاني من القصور في جانبين أساسيين:

a) لا تقدم المعلومات المطلوبة لتقسيم المؤسسات الكبيرة المعقدة إلى منشآت؛

b) لا توفر القيم الحالية لخصائص المؤسسة ومعلومات عن كيفية التواصل، و ذلك يلزم لإنتاج أُطُر مسوح محدّثة. وتشمل الخصائص اللازمة حالة النشاط (ناشطة، غير ناشطة، غير قائمة، إلخ)، ورمز النشاط الاقتصادي، وقيم الحجم (المبيعات ، التوظيف، الأصول، إلخ). وتشمل معلومات حول التواصل على غرار الاسم، والعنوان الفعلي، والرمز الجغرافي، والعنوان البريدي، وعنوان البريد الإلكتروني، وجهة أو جهات التواصل، إلخ. يمكن ان توفر المصادر الإدارية القيم الحالية للعديد من الخصائص، لكنها لا توفر هذه القيم لكل الخصائص او ان تكون غير محدثة.

التوصيف/التنميط

مثلما تم ذكره سابقا، إن جمع البيانات من المؤسسات الكبيرة بكفاءة وعلى مستوى ملائم من التفصيل يستدعي تقسيم المؤسسات الكبيرة إلى منشآت و/أو تجميعها في مجموعات مؤسسات من خلال عملية تعرف عادة باسم التوصيف. وتتمثل الخطوة الاولى في عملية التوصيف في دراسة الوثائق المتوفرة لتحديد جميع الوحدات القانونية المنتمية إلى مجموعة ملكية مشتركة بين المؤسسات، وعلاقاتها المتبادلة، وبالتالي وضع مسودة أولية للهيكل التنظيمي وكيفية تمثيله على أفضل نحو من حيث نموذج وحدات السجل الإحصائي للأعمال التجارية (عادة ما يكون مجموعة مؤسسات، ومؤسسات، ومنشآت) لغرض جمع البيانات. وتتمثل الخطوة الثانية في التواصل المباشر مع كبار الموظفين (عادة كبير المحاسبين أو الأمين العام) في المؤسسة الرئيسية المعنية

لاســتعراض وتحديث مشــروع الهيكل التنظيمي وترتيبات الإبلاغ. وتتعلق الخطوة الأخيرة بإنشــاء الوحدات الإحصائية المقابلة في السجل الإحصائي للأعمال التجارية.

وتتطلب عملية التوصيف تواصلا على مستوى رفيع جداً مع المؤسسات المعنية، إضافة الى موارد كبيرة. ولذلك، لا يستحق القيام بهذه العملية إلا في حال *المؤسسات الكبيرة جداً والمعقدة*، حيث يشكّل تحديد ترتيبات الإبلاغ المناسبة المتعلقة بها أمراً حيوياً. وهكذا، لا يُعرَّف سوى عدد قليل جداً من مجموعات المؤسسات، ولا يتم تقسيم سوى عدد قليل من المؤسسات إلى منشآت متعددة.

ردود الأفعال عن مسوح الأعمال التجارية

لاستكمال وتحديث ما يتم التوصل به من المصادر الإدارية، يتم الحصول على رمز النشاط الاقتصادي الحالي، ومقاييس الحجم، ومعلومات التواصــل من ردود افعال الوحدات التي اســتمدت أُطُرها من الســجل الإحصــائي للأعمال واجابت على مسوح الأعمال التجارية. وعادة ما تتضمن الصفحة الأولى من استبيان مسح الأعمال التجارية التحقق من معلومات التواصــل أو تحديثها، كما توفر أجزاء أخرى من الاســتبيان مقاييس حجم مُحدّثة وربما كذلك مؤشرات على حدوث تغيرات في النشاط الاقتصادي.

مسح تطوير جودة السجل الإحصائي للأعمال التجارية

- إن ردود الأفعال عن المسوح وحدها غير كافية، ذلك أن وحدات السجل الإحصائي للأعمال التجارية ليست جميعها مشمولة بالمسوح. والواقع أن بعض هذه الوحدات يتم حصريا استبعادها بسبب عدم وجود معلومات كافية عنها لتحديد ما إذا كانت في نطاق المســح، أو لأخذ عينات منها في حال كانت ضــمن النطاق، أو للاتصــال بها إذا تم اختيارها في العينة. ويجري جهاز الإحصــاء الوطني عادة وبشكل مستمر مسوحاً مخصصةِ للسجل الإحصائي للأعمال التجارية بغرض الحصول على هذه المعلومات من خلال الاعوان الميدانيين، ويشار إليها باسم *مسوح طبيعة الأعمال التجارية* أو *مسوح تطوير جودة السجل الإحصائي للأعمال التجارية*.

5.3.11 لوحات البيانات السريعة للسجل الإحصائي للأعمال التجارية والأُطُر المشتركة

1.3.5.11 السجل الحيوي ولوحات البيانات السريعة

كما ذُكِر سابقاً، غالباً ما يشار إلى المكون المركزي في الشكل 10، والمتمثل في *قاعدة بيانات السجل الإحصائي للأعمال التجارية*، باسم *السجل الحيوي*، وذلك نظراً لتحديث البيانات التي تحتوي عليها باستمرار استناداً إلى البيانات المتأتية من المصادر الإدارية والإحصائية. ومن الممكن استخراج أُطُر المسوح مباشرةً من هذا المكون. ولكن تفضّل العديد من الأجهزة الإحصائية الوطنية أن تلتقط وحات *سريعة* للبيانات منتظمة للسجل الإحصائي للأعمال التجارية، نظراً إلى تغير قاعدة البيانات بشكل مستمر، واستخدام هذه كأساس لتطوير أُطُر المسوح. ويمكن أيضاً استخدام اللوحات السريعة لأغراض النسخ الاحتياطي للسجل الإحصائي للأعمال التجارية، ولتحليل تعدادات السجل وجودة محتواه، وللإنتاج المباشر للإحصاءات، على النحو المبين في الفقرات التالية.

ويشكل أخذ لوحة سريعة للبيانات بخصوص السجل الإحصائي للأعمال التجارية بأكمله (سجل حيوي) نقطة بداية لاشتقاق بيانات من هذا السجل، على غرار:

أ) عدد المؤسسات حسب وضع النشاط (ناشطة، غير ناشطة بشكل مؤقت، غير ناشطة بشكل دائم، غير قائمة، إلخ)؛

ب) عدد المؤسسات حسب الموقع الجغرافي والنشاط الاقتصادي؛

ت) مقاييس جودة البيانات مثل:

ث) عدد المؤسسات التي لا يوجد لها رمز نشاط؛

ج) عدد المؤسسات التي لا يوجد لها رمز لحجم المبيعات؛

ح) وعدد المؤسسات ذات بيانات التواصل غير كافية لتحديد موقع الأعمال التجارية.

الإطار المشترك

يشار الى *الإطار المشترك* أيضاً باسم *الإطار المجمّد*، وهو مجموعة فرعية من لوحة بيانات سريعة كاملة لسجل إحصائي للأعمال التجارية، تم الحصول عليها عن طريق اختيار المؤسسات التالية فقط:

a) المؤسسات الناشطة أثناء فترة مرجعية محددة أو في نهايتها؛

b) المؤسسات التي تتضمن معلومات كافية لتحديد ما إذا كانت ستُدرَج في الإطار الخاص بأي مسح للأعمال يُجرى للفترة المرجعية المحددة، أو تُستَبعَد منه.

والإطار المشترك هو نقطة البداية لاستخراج الإطار لكل مسح أُجريَ للفترة المرجعية المحددة. وإن استخدام مجموعة البيانات الواحدة هذه كأساس لتحديد تغطية جميع المسوح يضمن اتساق أُطُر المسوح ذات الصلة.

6.3.11 تكوين أُطُر المسوح والعينات

أُطُر المسوح

ينبغي أن يكون إطار المسح الاقتصادي عبارة عن مجموعة فرعية من الإطار المشترك، يتألف من مجموعة من الوحدات الإحصائية والإدارية (المرتبطة) التي تتطابق مع مواصفات المستهدَفين من المسح، والتي تكون ناشطة خلال الفترة المرجعية للمسح، إلى جانب الخصائص الضرورية للمسح. على سبيل المثال، قد يستلزم تحديد مواصفات الإطار لمسح شبه سنوي للإنتاج الصناعي كافة المنشآت النشطة، والتي تمتلك رمز التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية للإنتاج الصناعي، ويعمل بها خمسة موظفين أو أكثر.

اختيار العينات والتحكم في تداخلها

نظراً إلى أن السجل الإحصائي للأعمال التجارية هو مصدر أُطُر المسوح، يصبح من الحيوي أن يتفاعل البرنامج الحاسوبي لاستخراج الأطر، والتابع للسجل، بشكل جيد مع برامج تحديد طبقات العينة واختيارها، فضلاً عن تهيئة ملفات التحكم في العينة، ومدخلات قواعد البيانات التي سيتم تخزين بيانات المسوح بها. ويضمن دمج هذه الوظائف في إطار السجل الإحصائي للأعمال التجارية تناسقها الجيد.

ويمكن من خلال إطار المسوح اختيار عينة وفقاً لخصائصها. فعلى سبيل المثال، قد تتطلب خصائص العينة الخاصة بالمسح السنوي الفرعي للإنتاج الصناعي المذكور أعلاه أن تشمل العينة على جميع المنشآت التي يعمل بها مائة موظف أو أكثر، وعلى نسبة خمسة في المائة من جميع المنشآت المتبقية في كل مجموعة من مجموعات التصنيف الصناعي الدولي الموحد. (يُناقش موضوع المعاينة في الفصل 4.2.8 تصميم *المسوح*).

وقد تشترط آلية اختيار العينات تجنب تداخل العينة مع عينة مسح تجاري آخر (وذلك قدر الإمكان)، أو أن يوجد تداخل محدد مع ذلك المسح أو مع الدورة السابقة للدراسة نفسها. ومن الأفضل معالجة هذه المسألة ضمن إطار السجل الإحصائي للأعمال التجارية.

7.3.11 إنتاج الإحصاءات مباشرة من السجل الإحصائي للأعمال التجارية

يشكّل السجل الإحصائي للأعمال التجارية مصدراً لديموغرافية لقطاع الأعمال، أي تعداد المؤسسات، ونشأتها وانتهائها والتغيرات التي تطرأ عليها وذلك حسب القطاع الصناعي، والحجم، والقطاع المؤسسي، والمنطقة، الخ. ويمكن نشر هذه الإحصاءات، مع مراعاة اعتبارات الجودة.

وعادة ما تستند عمليات العدّ على الإطار المشترك، بحيث تشير إلى لحظة زمنية معينة، ولا تشمل شركات الأعمال التي لا يعرف عنها أنها ناشطة، أو التي تفتقد لخصائص رئيسية. و ينبغي النظر في الجوانب المتعلقة بالجودة التالية:

أ) أعداد المؤسسات غير المدرجة في عملية التعداد بسبب نقص خصائص البيانات في السجل الإحصائي للأعمال التجارية (على سبيل المثال رمز التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية) والتي لم يتم تضمينها في الإطار المشترك؛

ب) التغييرات التي تطرأ من فترة إلى أخرى على عمليات التعداد، والتي ترجع ببساطة إلى تغييرات في عمليات السجل الإحصائي للأعمال التجارية (على سبيل المثال إزالة ما تراكم من مؤسسات تفتقد إلى رمز للنشاط)، وليس إلى تغييرات اقتصادية.

8.3.11 وظائف أخرى للسجل الإحصائي للأعمال التجارية

ربط البيانات عبر المصادر الإدارية والإحصائية للبيانات

يتّسم السجل الإحصائي للأعمال التجارية بوضعٍ مثاليٍ يسمح بتسهيل ربط البيانات على مستوى الوحدات الفردية عبر المصادر الإدارية والإحصائية للبيانات (مع مراعاة أحكام السرية). على سبيل المثال، إذا كانت ضريبة الدخل التجاري تمثّل مصدر بيانات للسجل، يصبح من السهل ربط البيانات المتأتية من إقرارات ضريبة الدخل (والبيانات المالية المصاحبة) بالبيانات الخاصة بنفس الأعمال التجارية والتي يتم الحصول عليها عن طريق مسح الإنتاج أو العمالة.

متابعة أعباء المستجيبين

من المفيد أن تتوفر إمكانية حصر كل المسوح التي يتعين على أي مؤسسة إعداد تقارير حولها خلال سنة معينة وحالة تلك التقارير. كما أنه من المفيد كذلك قياس عبء الاستجابة الذي تتحمله المؤسسات جراء المسوح الفردية وجميع المسوح بشكل عام. ويتم التعامل مع هذه الوظائف بأكبر كفاءة من خلال السجل الإحصائي للأعمال التجارية.

9.3.11 مصادر المعلومات الإضافية

المبادئ التوجيهية بشأن سجلات الأعمال التجارية، 2020، شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة

نشرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا عام 2015 مبادئ شعبة الإحصاءات التوجيهية بشأن سجلات الأعمال التجارية ، ثم نقحتها لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة، بالتعاون مع شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة. واعتباراً من حزيران/يونيو 2020، تتوفر نسخة أولية تمهيداً لإصدارها بشكل رسمي.

وتتلخص أهداف المبادئ التوجيهية الرئيسية في:

أ) توفير إرشادات عملية بشأن القضايا الأساسية المتعلقة بإنشاء وحفظ السجل الإحصائي للأعمال التجارية ؛

ب) توضيح التصنيف والمفاهيم والتعاريف، بما في ذلك ما يخص الوحدات الإحصائية؛

ت) تقديم إرشادات بشأن استخدام المصادر الإدارية والمصادر الأخرى لإنشاء سجل إحصائي للأعمال التجارية وتحديثه؛

ث) تقديم إرشادات بشأن كيفية استخدام السجل الإحصائي للأعمال التجارية بذاته لإنتاج الإحصاءات، وبشأن إمكانية الجمع بين معلومات السجل والمعلومات المتأتية من السجلات الإحصائية الأخرى، والمصادر الإدارية أو المسوح لإنتاج إحصاءات جديدة؛

ج) تقديم إرشادات حول دور السجل الإحصائي للأعمال التجارية في تحديث الإنتاج الإحصائي والخدمات الإحصائية.

وتتسق المبادئ التوجيهية مع نظام الحسابات القومية لعام 2008 ونسخته الأوروبية. و تستهدف هذه المبادئ أعضاء إدارة السجل الإحصائي للأعمال وموظفيه وموظفي مسوح قطاع الأعمال والموظفين الذين يتعاملون مع السلطات الإدارية التي تقدم البيانات إلى السجل. كما تقدم التوجيه في شكل مجموعة واسعة من المفاهيم والتفسيرات التي تحتاج إلى تأويل حسب كل سياق وطني بحد ذاته.

المبادئ التوجيهية لبناء السجلات الإحصائية في أفريقيا، 2014، البنك الأفريقي للتنمية

إن تصميم سجل إحصائي للأعمال التجارية وإعداده واعتماده أو تعزيزه مهم لدرجة أنه يشكل عادةً هدفاً أساسياً في الاستراتيجيات الوطنية الخمسية ليس فقط لجل الأجهزة الإحصائية الوطنية في افريقيا بل لكل هذه الاجهزة. ولهذا السبب، واستجابة لطلبات من الأجهزة الإحصائية الوطنية، أعد البنك الأفريقي للتنمية المبادئ التوجيهية لبناء السجلات الإحصائية في أفريقيا. و تشرح هذه المبادئ بالتفصيل جميع العناصر الأساسية للسجل الإحصائي للأعمال التجارية في البلدان الإفريقية ، لكنها تنطبق كذلك بنفس القدر على البلدان النامية في القارات الأخرى. وهي منسجمة مع المبادئ التوجيهية للسجل الإحصائي للأعمال التجارية الخاص باللجنة الاقتصادية لأوروبا نظراً لمساهمة اللجنة في صياغتها.

وتتلخص أهداف المبادئ التوجيهية العامة في توفير التالي:

أ) معلومات أساسية عامة تفسّر الحاجة إلى وجود سجل إحصائي للأعمال التجارية والمفاهيم التي يقوم عليها؛

ب) وصف لوظائف السجل الإحصائي للأعمال التجارية ؛

ت) معلومات مفصّلة حول إعداد سجل إحصائي للأعمال التجارية والعمل به؛

ث) نقطة انطلاق للتنسيق ما بين السجلات الإحصائية للأعمال التجارية على نطاق الأجهزة الإحصائية الوطنية في القارة الأفريقية.

وتستهدف المبادئ التوجيهية، أولاً وقبل كل شيء، العاملين في مجال الإحصاءات الاقتصادية وسوق العمل في الأجهزة الإحصائية الوطنية، ومحللي السياسات في وزارات التنمية والاقتصاد والعمل وفي المصارف المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن ان تكون هذه المبادئ مفيدة الى اطياف واسعة من المستخدمين الآخرين، بما في ذلك:

أ) مدراء السجل الإحصائي للأعمال التجارية وموظفيه، وذلك من خلال شرح مفصّل لمفاهيم السجل وإنشائه واجراءات صيانته، ومقاييس جودته وأدائه؛

ب) مدراء مسوح الأعمال التجارية وموظفيها، من خلال توفير المفاهيم الأساسية التي يستند عليها السجل، ووصف إنتاج أُطر المسح استناداً على السجل؛

ت) موظفو نشر إحصاءات الأعمال التجارية ، من خلال توفير المفاهيم الأساسية، بما في ذلك البيانات المدرجة في السجل الإحصائي للأعمال التجارية وكيفية نشر هذه البيانات؛

ث) الموظفون المسؤولون عن التواصل مع المنظمات الأخرى في النظام الإحصائي الوطني، ومع المنظمات الدولية، من خلال توفير المفاهيم الأساسية؛

ج) الموظفون المسؤولون عن العلاقات مع المجيبين، من خلال تحديد العبء الفردي والتراكمي للمستجيبين المرتبط بمسوح الأعمال التجارية، وتيسير عملية احتسابه؛

ح) كبار مدراء جهاز الإحصاء الوطني، من خلال توفير المفاهيم الأساسية، ومقاييس الجودة والأداء، واقتراحات لتحسين الجودة.

دليل توصيات سجلات الأعمال التجارية، 2010، المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي

تنصّ المادة 7 من اللائحة رقم 177/2008 للبرلمان الأوروبي وللمجلس المنعقد بتاريخ 20 شباط/فبراير 2008 المتعلقة بوضع *الإطار المشترك لسجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية*، على أن "تنشر المفوضية دليل توصيات سجلات للأعمال التجارية، يتم تحديثه بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء".

والغرض من دليل توصيات سجلات الأعمال التجارية الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي هو الاستجابة لهذا المتطلب من خلال توفير مبادئ توجيهية تشرح اللائحة ويُسترشَد بها في الإعداد المتواصل للسجلات الإحصائية للأعمال التجارية في النظام الإحصائي الأوروبي.

بالرغم أن لائحة سجل شركات الأعمال تحدد إطاراً مشتركاً للمواءمة بين السجلات الوطنية، فإن الآثار العملية ليست واضحة دائماً، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن اللائحة هي نتيجة لمفاوضات معقدة. ويهدف الدليل إلى شرح الأسباب الكامنة وراء أحكام اللائحة. كما يهدف إلى توفير المعلومات الإضافية اللازمة للتفسير الصحيح والمتناسق للائحة في جميع البلدان.

ويمتد نطاق الدليل ليتطرق إلى ما هو أبعد من أحكام لائحة سجل الأعمال التجارية، وذلك للأسباب التالية:

أ) أحد القيود الرئيسية لدى وضع اللائحة كانت في اختيار ما يمكن القيام به في إطار زمني محدد بالنسبة لجميع الدول الأعضاء. وبالتالي، فإن اللائحة تعكس حلاً وسطاً ولا تمثّل وضعاً مثالياً. وبالتالي يمكن استخدام الدليل كأداة للمضي قدماً نحو حلول مثالية من خلال تحديد أفضل الممارسات والتوصية بها.

ب) يكفل تنفيذ أحكام اللائحة قدراً معيناً من المواءمة بين السجلات الإحصائية للأعمال التجارية في مختلف الدول الأعضاء، ولكن هذا لا يكفي لكي تؤدي عملها بشكل كامل. فيجب على الدول الأعضاء أن تُدرج عناصر أخرى لمراعاة الخصائص الوطنية، مثل المصادر الإدارية المستخدمة ومتطلبات مستخدمي السجلات

بمختلف أطيافهم. ولكل بلد الحرية في تحديد كيفية تجميع السجل الإحصائي للأعمال التجارية وإدارته، بما يتماشى مع مبدأ الانخراط في التوجه العام، ولكن تجعل الامر اكثر أهمية بوجود مبادئ توجيهية ومعلومات موَثَّقة عن تجارب مختلف البلدان.

سجل الأعمال التجارية التابع لهيئة الاحصاء الكندية

سجل الأعمال التجارية التابع لهيئة الإحصاء الكندية هو المستودع المركزي حيث تُحفَظ البيانات الأساسية عن الأعمال والمؤسسات في كندا. ويوفّر هذا السجل الإحصائي قوائم بالوحدات والسمات ذات الصلة اللازمة لوضع أُطُر المعاينة للمسوح، وإدماج البيانات، والتقسيم الطبقي، وديمغرافية الأعمال.

ويوفر سجل الأعمال التجارية أُطُر المعاينة الإحصائية لما يزيد عن مائتي برنامج تديره الهيئة للأعمال التجارية. كما أنه بمثابة محور مركزي لدمج البيانات لدى تجميع الإحصاءات الشاملة التي يتم الحصول عليها من خلال الربط بين السجلات. وأخيراً، يستخدم السجل لتجميع المؤشرات الديموغرافية للأعمال التجارية، بما في ذلك تعداد مفصّل للمؤسسات ضمن القطاعات الصناعية، والمقاطعات التي يتألف منها "*تعداد الأعمال التجارية الكندية*" والذي يصدر بشكل نصف سنوي (وسيرد بمزيد من الشرح أدناه).

أ) سجل الأعمال التجارية التابع لهيئة الاحصاء الكندية – ديمغرافيا المؤسسات

يحتفظ سجل الأعمال التجارية بقائمة كاملة ومحدَّثة وغير مكررة لجميع الأعمال التجارية في كندا التي لديها حساب ضريبة دخل الشركات، أو حساب صاحب العمل لتحويل اقتطاعات الرواتب، أو حساب ضريبة السلع والخدمات، أو حساب شراكة، أو حساب جمعيات خيرية مسجلة. كما يشمل السجل الأشخاص الذين يبلغون عن أيٍّ من أنواع الدخل التجاري باستخدام استمارات الضريبة الشخصية.

يمثل *الجزء المعقد* من سجل شركات الأعمال حوالي 1٪ من إجمالي الأعمال التجارية الفاعلة في قاعدة البيانات، ويستأثر بحوالي 52٪ من إجمالي النشاط الاقتصادي في كندا. ويمثل الجزء البسيط حوالي 99٪ من إجمالي الأعمال التجارية الفاعلة في قاعدة البيانات، ويشكّل حوالي 48٪ من إجمالي النشاط الاقتصادي في كندا. وينصب

تركيز التدخل اليدوي على الجزء المعقد بينما يتم إجراء التحديثات التلقائية من المصـــادر الإدارية على الجزء البسيط.

ب) سجل الأعمال التجارية التابع لهيئة الاحصاء الكندية ـ مصادر البيانات

يتم تحديث سجل الأعمال التجارية بواسطة:

أ) بيانات من وكالة الإيرادات الكندية ؛

ب) توصيف الأعمال التجارية الكبيرة ومتوسطة الحجم (في الجزء المعقد)؛

ت) التغذية الراجعة من المسـوح، حيث تتم إحالة التغييرات والتعديلات الواردة على بيانات إطار سـجل الأعمال بانتظام من قِبَل مناطق جمع المسوح، أثناء جمع بيانات المسوح الاقتصادية؛

ث) أدوات البحث مثل: الإنترنت، والجرائد المحلية، ومنشـورات التجارة و الأعمال التجارية، وقصـاصـات الصحف.

ت) سجل الأعمال التجارية التابع لهيئة الاحصاء الكندية ـ كشف الأخطاء

تخضـع سـجلات سـجل الأعمال التجارية إلى عملية تنقيح مستمرة، يتم تنفيذها يومياً من قبل الموظفين في مختلف الشُعَب وعلى مختلف أدوارهم على مستوى هيئة الإحصـاء الكندية. وتجري شعبة البيانات الإدارية عمليات تدقيق للاتساق بين البيانات الصـادرة عن الوكالة الكندية للدخل ، وتنفذ عمليات المعالجة المسبقة. ومن ثم تستخدم شعبة السـجلات الإحصـائية والجغرافيا، باعتبارها الجهة الرئيسية المسؤولة عن إدارة وحفظ سـجل الأعمال التجارية، هذه البيانات لإنشاء السجل. ويقوم محللو ملفات المؤسسات، والموظفون الإحصـائيون في الشعبة بإجراء عمليات تحقق مستمرة وتحديث للبيانات. ويسـاهم أيضـاً خبراء الاقتصـاد الصـناعيون وغيرهم من الخبراء الاقتصـاديين العاملين في العديد من أقسـام البرامج المسـحية في إدارة هذا الإطار. ونظراً للعدد الكبير من المنقحين، يتم التحكم بتنقيح بيانات السجل من خلال نظام تفاعلي داخلي يضمن الاتساق والتوجيه السليم لمهام المراجعة.

ث) سجل الأعمال التابع لهيئة الاحصاء الكندية ـ مراقبة السر الإحصائي

يحظر القانون على هيئة الإحصـــاء الكندية نشـــر أي بيانات بما في ذلك البيانات المســـتندة إلى ســـجل الأعمال التجارية، التي من شأنها الكشف عن المعلومات التي تم الحصول عليها بموجب قانون الإحصاءات، والتي تتعلق بأي شخص، أو عمل تجاري، أو منظمة يمكن تحديدها دون علمٍ مسبقٍ من ذلك الشخص أو المنشأة أو المنظمة، أو موافقتهم الكتابية. ويمكن الكشف عن بعض البيانات السرية لأغراض إحصائية أو بحثية بعد الحصول على إذْن من كبير الإحصـــائيين. ولا يمكن إلا للهيئات الحكومية أن تحصـــل على إذْن من كبير الإحصـــائيين يخوّلها بتلقي بيانات سرية تحدد الوحدات الفردية (أسماء الشركات، والعناوين، وما إلى ذلك). ولا يسمح للشركات الخاصة بتلقي هذا النوع من البيانات.

ج) سجل الأعمال التجارية التابع لهيئة الاحصاء الكندية ـ البيانات الديموغرافية

يوفر "تعداد الأعمال التجارية الكندية" تعدادات للأعمال التجارية الفاعلة تم تجميعها من ســـجل الأعمال وفقا لمتغيرات مثل الموقع الجغرافي، والنشـــاط التجاري، وحجم العمالة. ولا ينصـــح باســـتخدام هذا المنتج لتحليل السلاسل الزمنية التي تشمل مقارنات عبر الفترات المرجعية بسبب اعتبارات تتعلق بدقة البيانات.

أ) **أخطاء التغطية**. يستند سجل الأعمال التجارية بشكل كبير الرقم التجاري التي تحددها الوكالة الكندية للدخل. يعني ذلك أن جودة البيانات تعتمد على جودة المعلومات المقدمة من قبل مؤسسات الأعمال الكندية عند التقدم بطلب للحصول على رقم تجاري.

ب) **نقص التغطية**. يعني ذلك أن ســـجل الأعمال التجارية هو عرضـــة للتغير الدائم في ســـجلات الأرقام التجارية غير المصنفة، بالإضافة الى تأخر العمل وعدم توزيع كامل المهام داخل هيئة الإحصاء الكندية.

سجل الأعمال التجارية التابع لمكتب الإحصاء الأسترالي

يتألف سجل الأعمال التجارية التابع لمكتب الإحصاء الأسترالي من قائمة من المؤسسات التي تضطلع بالنشاط الاقتصـــادي في أســـتراليا. يتم الحصـــول على بيانات هذا الســـجل في المقام الأول من ســـجل الأعمال الأســـترالي

(ABR)، الذي يشرف عليه مكتب الضرائب الأسترالي ، وعن طريق توصيف الأعمال التجارية الكبيرة و/أو المعقدة الذي يجريه مكتب الإحصاء الأسترالي.

ويشمل سجل الأعمال التجارية التابع لمكتب الإحصاء الأسترالي جميع المنظمات التي لديها رقم تجاري أسترالي فاعل في سجل الأعمال الأسترالي ، والتي تقوم بأنشطة إنتاجية ضمن الأقاليم الاقتصادية الأسترالية. ولا يشمل السجل حسب نطاقه المفاهيمي الأنشطة الاقتصادية الضعيفة نسبياً للمنظمات التي تقع تحت الحد الأدنى للحصول على رقم تجاري (أي رقم أعمال سنوي يقل عن 75000 دولار أو 150000 دولار للمنظمات غير الربحية) والتي اختارت عدم التقدم بطلب للحصول على رقم تجاري.

يتم وصف الخصائص والعلاقات الهيكلية للمنظمات الموجودة في السجل باستخدام نموذج الوحدات الاقتصادية لمكتب الإحصاء الأسترالي. ويحدد النموذج للمنظمات حسب مجموعة المؤسسات، ونوع النشاط، والموقع، والوحدة القانونية. ويمكّن المنظمات من تقديم مستويات ملائمة من البيانات المفصّلة إلى مكتب الإحصاء حسب حجم هذه المنظمات ومدى تعقيدها.

ويوفر السجل إطاراً لجل المسوح الاقتصادية التي يجريها مكتب الإحصاء الأسترالي، مما يتيح رسم صورة متسقة ومتماسكة عن الاقتصاد الأسترالي في نقطة زمنية معينة. يتم استخراج البيانات من السجل على أساس ربع سنوي، حيث تستخدم في وضع *الإطار المشترك*. وفيما بعد، يتم استخراج أُطُر المسوح من الإطار المشترك. ولا يمكن نشر معلومات الوحدة الموجودة في سجل خارج مكتب الإحصاء الأسترالي.

أ) كيف تتم إدارة سجل الأعمال التجارية التابع لمكتب الإحصاء الأسترالي

يمثّل سجل الأعمال التجارية التابع لمكتب الإحصاء الأسترالي قاعدة بيانات ديناميكية يتم تحديثها يومياً عن طريق إجراء عمليات توصيف، وتحديثها شهرياً باستخدام بيانات سجل الأعمال التجارية الأسترالي وغيرها من بيانات مكتب الضرائب الأسترالي.

ويحدد مكتب الإحصاء الأسترالي المنظمات والهياكل الكبيرة، والمعقدة، وذات الأهمية الاقتصادية وذلك حسب النموذج. ويشار إلى هذه المجموعات مجتمعة باسم " المؤسسات الموصوفة". ويتم الافتراض أن بقية الأعمال

التجارية التي تمتلك رقم تجاري هي ذات هيكلية بسيطة، وتتألف من كيان قانوني واحد تمثله مجموعة مؤسسات واحدة. ويشار إلى هذه المجموعات مجتمعة باسم " المؤسسات غير الموصوفة". ولا يتداخل نطاق تغطية هاتين المجموعتين، وتشملان جميع المؤسسات التي تحمل رقماً تجارياً مسجلاً في أستراليا.

ب) المخرجات الرئيسية لسجل الأعمال التجارية التابع لمكتب الإحصاء الأسترالي

تتمثّل المخرجات الرئيسية المشتقَّة من سجل الأعمال التجارية التابع لمكتب الإحصاء الأسترالي فيما يلي:

- أُطُر المسوح المستخدمة في جمع البيانات الاقتصادية الخاصة بمكتب الإحصاء الأسترالي؛
- معلومات لدعم عمليات المسح الاقتصادي التي يجريه مكتب الإحصاء الأسترالي، بما في ذلك تحرير البيانات؛
- مجموعة بيانات تعتبر المُدخَل الرئيسي للمنشور السنوي "تعداد مؤسسات الأعمال الأسترالية"، بما في ذلك عمليات الدخول والخروج (الفئة رقم 8165.0). يقدم هذا المنشور بيانات ذات أهمية للمستخدمين المهتمين بفهم الأعمال التجارية التي تتعلق بنشاط السلع أو الخدمات.
- تقارير حول مجاميع هيكل الأعمال، للتحليل الداخلي والبحث وتلبية طلبات العملاء من قبل الوكالات الحكومية الأسترالية والوكالات في الولايات والمنظمات الصناعية على المستوى الكلي.
- البنية التحتية لدعم استخدام البيانات الاقتصادية الإدارية.

السجل الإحصائي للأعمال التجارية التابع لهيئة الإحصاء الفلبينية

تحتفظ هيئة الإحصاء الفلبينية بقائمة منشآت، حيث تُعرَّف *المنشأة* كالتالي:

وحدة اقتصادية تمارس، تحت ملكية أو سيطرة جهة واحدة، أي تحت كيان واحد، نشاطاً واحداً أو في الغالب نوع واحد من النشاط الاقتصادي في موقع مادي واحد وثابت.

عادة ما يتم وضع *قائمة منشآت ثابتة* خلال فترة كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير تكون قاعدة لاستخراج أُطُر المسوح وفقاً لنطاقها وتغطيتها الخاصة. وتُقدَّم الأُطُر إلى الجهات التالية: المسح السنوي للأعمال التجارية والصناعية في الفلبين، والمسح الفصلي للأعمال التجارية والصناعية في الفلبين، ومسح دخل العمالة، والمسح الخاص بالأجور المهنية، والمسح المندمج عن العمل والعمالة، والمسح الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغير ذلك من المسوح القائمة على أساس المنشآت.

ويتم إنتاج *قائمة منشآت سنوية* بتاريخ 30 حزيران/يونيو من كل سنة حيث تعتبر الأساس لجداول بيانات المنشآت التي يتم توزيعها على المستخدمين.

وتقوم هيئة الإحصاء الفلبينية بتحديث القائمة من خلال إجراء عملية تُسمّى "*تحديث قائمة المنشآت* " Updating of the List of Establishments . وعملية التحديث هي عملية مستمرة تُجرى أساساً لتوفير إطار مُحدَّث ومأمون لإجراء المسوح والتعدادات الخاصة بالمنشآت والمؤسسات.

وتتضمن عملية التحديث ما يلي:

أ) التعرف على المنشآت "الجديدة" وتحديد خصائصها بهدف إدراجها في قائمة المنشآت؛

ب) تحديث خصائص المنشآت التي سبق وأُدرجَت في قائمة المنشآت؛

ت) ترميز سجلات المنشآت بالرمز الصحيح بشكل يعكس الوضع التشغيلي للمنشأة اعتباراً من وقت التحديث.

إن تحديث قائمة المنشآت مشروع وطني يشمل إجراء عمليات استطلاع مباشرة، وإجراء عمليات تحقق بشأن الخصائص الأساسية للمنشآت في البلد. ويتم ذلك خلال السنة المرجعية للتعداد، أي قبل سنة من إجراء "تعداد الأعمال التجارية والصناعة في الفلبين". وتم استخدام استمارة إلكترونية (من خلال حاسوب لوحي) لأول مرة في عملية تحديث قائمة المنشآت الشاملة لعام 2018.

وخلال السنوات الفاصلة بين تعدادين، تغطي عمليات تحديث قائمة المنشآت فقط مناطق مختارة أو مناطق نمو، أو مجموعة من الوحدات ذات الخصائص المشتركة، أو مجموعة من الصناعات التي تركز على شؤون معينة.

وتعتمد التغطية بشكل أساسي على توافر الموارد والاحتياجات. ويُستكمل التحديث عادة بمعلومات مما توفره المنشأة من تقارير إلى المسوح التي تضطلع بها هيئة الإحصاء الفلبينية، بما في ذلك تعداد الزراعة ومصائد الأسماك، الذي يدعمه السجل الإحصائي للأعمال التجارية.

كما يتم تحديث قائمة المنشآت من البيانات الإدارية المشتقَّة من البنك المركزي، ومكتب الإيرادات الداخلية، ومكتب الجمارك، وهيئة المناطق الاقتصادية الفلبينية، ولجنة الأوراق المالية والبورصة. ولا يتم تحديث القائمة بانتظام، بل يتوقف على ما تم تقديمه إلى هيئة الإحصاء الفلبينية، أو ما يتمكن الموظفون من العثور عليه وتنزيله من شبكة الإنترنت.

وتُجرى عملية التوصيف للتمييز بين المؤسسات والمنشآت من جهة، ومجموعات المؤسسات من جهة أخرى، فضلاً عن البحث عن المنشآت المكررة. وهي وسيلة فعالة لتحديد وحدات المؤسسة التي لم تُعكَس بعد في قائمة المنشآت. والوضع الأمثل هو أن يتضمن التوصيف مدخلات من المؤسسة المعنية بعملية التوصيف، لكن من المؤسف أن هذا لا يحدث. وبدلاً من ذلك يستخدم محللو الملفات ما يمكنهم جمعه من معلومات من مواقع المؤسسات على شبكة الإنترنت، وغيرها من المصادر الموثوقة.

سجل الأعمال التجارية التابع للمعهد الإحصائي لجامايكا

أ) المعلومات الأساسية حول سجل شركات الأعمال التجارية التابع للمعهد الإحصائي لجامايكا

سجل الأعمال التجارية التابع للمعهد الإحصائي لجامايكا هو قائمة منظمة للمنشآت العاملة في جامايكا. ويحتوي السجل حالياً على 300 12 مؤسسة، مُرتبّة حسب القطاع، وخصص لكل منها رمز للنشاط الاقتصادي استناداً إلى التصنيف الصناعي لجامايكا لعام 2005. ويرمي السجل إلى:

- تأدية دور إطار معاينة لمسوح المنشآت؛
- تصنيف وحدات الإبلاغ الإحصائي، أي المنشآت، بشكل متسق؛
- العمل كمصدر للبيانات لتجميع المعلومات الديموغرافية حول الأعمال التجارية.

ب) سجل الأعمال التجارية التابع للمعهد الإحصائي لجامايكا - التغطية والنطاق

يشمل سجل الأعمال التجارية مؤسسات الأعمال التي يديرها القطاع الخاص والتي توظف شخصاً واحداً أو أكثر. ولا يشمل نطاقه المنشآت العاملة في مجال الزراعة وكيانات الحكومة المركزية. ويغطي سجل الأعمال التجارية المنظمة وغير المنظمة على حد سواء ويضمّ المتغيرات التالية:

- اسم المنشأة؛ سنة مباشرة العمل؛ نوع المنظمة؛
- الشكل القانوني للمنشأة؛ نوع الملكية؛
- معلومات حول كيفية التواصل مع المنشأة؛ معلومات حول كيفية الاتصال بمسؤول التواصل بالمنشأة؛
- نوع النشاط الاقتصادي؛ إجمالي عدد الموظفين/ات.

ت) إدارة سجل الأعمال التجارية التابع للمعهد الإحصائي لجامايكا

تتم إدارة سجل الأعمال التجارية من خلال برنامج خاص بتحديث سجلات الأعمال التجارية بشكل مستمر. وتتضمن العملية ما يلي:

- تحديد الأعمال المحتمل إدراجها في السجل، وذلك من خلال التقصي عبر الإنترنت، والصحف، ودليل الهاتف، الخ.
- تمرير الاستبيان الخاص بالسجل المركزي للوحدات الاقتصادية عن طريق مسح يهدف إلى توفير معلومات محدثة عن الأعمال التجارية، بالإضافة إلى الأعمال التجارية المحتملة.
- تحديث السجلات من خلال سجل الأعمال التجارية حسب التغذية الراجعة من المسوح (بما في ذلك السجل المركزي للوحدات الاقتصادية وغيره من المسوح الروتينية للمنشآت) ومن السجلات الإدارية.

واعتبارا من عام 2020، يتعاون المعهد الإحصائي لجامايكا مع هيئة الإحصاء الكندية في المشروع الإقليمي لتطوير الإحصاءات في منطقة البحر الكاريبي بهدف تحسين السجل من خلال المراجعة وإعادة التصميم.

سجل الأعمال التجارية (في تنزانيا الاتحادية) التابع للمكتب الوطني التنزاني للإحصاء

سجل الأعمال التجارية التابع للمكتب الوطني التنزاني للإحصاء ـ لمحة عامة

يتألف سجل الأعمال التجارية التابع للمكتب الوطني التنزاني للإحصاء، والمعروف سابقاً باسم السجل المركزي للمنشآت، من قائمة المنشآت التي تعمل في مكان واحد وفي موقع ثابت. وتتمثل المتغيرات المدرجة في سجل الأعمال التجارية فيما يلي:

أ) اسم المنشأة؛ الموقع الفعلي (الإقليم، الضاحية، الحي، الشارع)؛

ب) العنوان البريدي بما في ذلك الهاتف؛ البريد الإلكتروني ورقم الفاكس؛ النشاط الصناعي الرئيسي؛

ت) حجم المجموعة، وملكية المنشأة؛ حالة التسجيل؛ عدد الموظفين حسب الجنس؛

ث) جنسية مالك المنشأة؛ الإيرادات؛ مصدر الاستثمار الرأسمالي الأولي.

سجل الأعمال التجارية التابع للمكتب الوطني التنزاني للإحصاء ـ الغرض

يوفر سجل الأعمال التجارية جردا شاملا للمنشآت في تنزانيا الاتحادية. ويستخدم كأساس لإنشاء أُطُر معاينة أو الحصول عليها لإجراء مسوح تستند إلى المنشآت في البلد.

سجل الأعمال التجارية التابع للمكتب الوطني التنزاني للإحصاء ـ ديمغرافية المؤسسات ونطاق التغطية

يشمل سجل الأعمال التجارية جميع قطاعات الاقتصاد والأنشطة الاقتصادية على النحو المنصوص عليه في التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. ويشمل جميع المنشآت القانونية، والمقرات الإقليمية، والأجزاء الريفية والحضرية لبعض الضواحي، وذلك حيثما يوجد عدد كبير من الأعمال التجارية في جميع مناطق تنزانيا.

سجل الأعمال التجارية التابع للمكتب الوطني التنزاني للإحصاء ـ مصادر البيانات المستخدمة لتحديث سجل الأعمال التجارية

ان تحديث سجل الأعمال التجارية هو عملية مستمرة تقوم بها أساسا الاجهزة الإحصائية الإقليمية تحت الإشراف المباشر لإدارة العمليات الميدانية. ويتم الحصول على البيانات من خلال الزيارات الفعلية إلى المنشآت الجديدة ومن السجلات الإدارية من مصلحة الضرائب ودوائر الترخيص وصندوق المعاشات التقاعدية وغيرها من هيئات التسجيل، بما في ذلك سلطات الإيرادات في تنزانيا، ووكالة تسجيل الأعمال التجارية وإصدار التراخيص، ووزارة الصحة وتنمية المجتمع المحلي والنوع الاجتماعي وكبار السن والأطفال، ووزارة التعليم والتدريب المهني.

كما يتم تحديث السجل باستخدام البيانات التي تم جمعها من المسوح الاقتصادية، بما في ذلك مسح العمالة والاجور، والمسح السنوي للإنتاج الصناعي، ومسح إحصاءات السياحة.

4.11 أُطُر مسوح القطاع غير المنظم

1.4.11 تعريف القطاع غير *المنظم*

يشكل القطاع غير المنظم جزءاً بالغ الأهمية من الاقتصاد في العديد من البلدان. ويوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 باستخدام القرار الثاني الصادر عن المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العملعام 1993 في تحديد القطاع غير *المنظم*. ويتطلب القرار تعريف القطاع غير *المنظم* على أنه مجموعة فرعية من الأعمال التجارية غير المندمجة، والتي تشمل:

a) مؤسسات تنتج على الأقل بعض المخرجات للسوق؛

b) مؤسسات حجمها أقل من حجم محدد من حيث عدد الأشخاص المتعاقد معهم، أو الموظفين، أو الموظفين العاملين على أساس مستمر؛ و/أو

c) مؤسسات غير مسجّلة في إطار محدد من التشريعات الوطنية، مثل المصانع أو القوانين التجارية، أو قوانين الضرائب أو الضمان الاجتماعي، أو القوانين التنظيمية للمجموعات المهنية، أو ما شابه ذلك من القوانين أو التشريعات أو اللوائح التي تضعها الهيئات التشريعية الوطنية.

ويجوز عمليا إدراج أو استبعاد المؤسسات التي تعمل في انشطة الإنتاج الزراعي؛ ومن الناحية التقنية، ينبغي إدراج هذه المؤسسات.

وقد أصبح معيار التسجيل (المعيار الثالث) هو الأكثر استخداماً عملياً.

ومن المهم الاعتراف بأن هذه المعايير مثّلت عملياً حلاً وسطاً يوفر *إطاراً* لتعريف القطاع غير *المنظم* ، بدلاً من اعتماد تعريف وحيد لا يشوبه أي غموض. وهي تعكس الاختلافات بين البلدان في كيفية تعريفها فعلياً للقطاع غير *المنظم*.

فعلى سبيل المثال، تعرف هيئة الإحصاء الفلبينية القطاع غير الرسمي بأنه يشمل الأعمال التجارية من حيث التنظيم القانوني، وتصنّف كمنشأة واحدة من حيث التنظيم الاقتصادي، ويبلغ مجموع العمال فيها أقل من عشرة أشخاص.

ومن ناحية أخرى، تقترح وثيقة "المبادئ التوجيهية لبناء السجلات الإحصائية للأعمال التجارية في أفريقيا" تعريف القطاع غير *المنظم* على أنه مجموعة من المشاريع الأسرية غير الزراعية التي لديها إنتاج سوقي، ولكنها غير مسجّلة لدى المصدر الإداري (أو المصادر الإدارية) الذي تستند إليه تغطية السجل الإحصائي للأعمال التجارية ما ينصّ عليه القرار في هذا الخصوص. وما يميز هذا التعريف أنه يجعل من السهل التفريق ما بين القطاعين *المنظم* وغير *المنظم*، فالحدود التي تفصل بينهما واضحة وسهلة التطبيق. وهذا يعني أن:

a) مجموعة مسوح الأعمال التجارية التي تستند على السجل الإحصائي للأعمال التجارية وعلى البيانات الإدارية تقيس القطاع *المنظم*؛

b) المشاريع السوقية الأسرية غير الزراعية وغير المدرجة في السجل الإحصائي للأعمال التجارية تشكل القطاع غير *المنظم*؛

c) المشاريع السوقية الأسرية الزراعية وغير المدرجة في السجل الإحصائي للأعمال التجارية تشكل القطاع الزراعي غير *المنظم*؛

وفي المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل لعام 2018، حصلت منظمة العمل الدولية على تفويض قوي للبدء في مراجعة القرار الذي صدر عن المؤتمر الخامس عشر بشأن إحصاءات العمالة في القطاع غير *المنظم*، والمبادئ التوجيهية للمؤتمر السابع عشر بشأن تعريف إحصائي للعمالة غير *المنظمة*. وقد أُنشئ فريق عامل، وسيتم إعداد مجموعة جديدة من المعايير استناداً إلى التعاريف والممارسات الوطنية الحالية، لأغراض الدورة المقبلة والمحددة حالياً في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

2.4.11 العلاقة بين القطاع غير الرسمي والسجل الإحصائي للأعمال التجارية

كما ورد في الفصل 3.11 "*السجل الاحصائي للأعمال التجارية*"، فإن السجل الإحصائي للأعمال التجارية العصري يستند إلى البيانات الإدارية ولا يشمل إلا الأعمال المسجّلة لدى المصادر الإدارية، وبالتالي يستبعد معظم القطاع غير *المنظم* أو كله (حسب تعريف هذا القطاع). *وينبغي تجنب محاولة توسيع نطاق تغطية السجل ليشمل القطاع غير المنظم بأكمله، حيث لا توجد طريقة مستدامة للقيام بذلك.*

ولهذا، ينبغي اشتقاق أُطُر مسوح القطاع غير *المنظم*، أو لإجراء تعداد اقتصادي يشمل القطاع غير *المنظم*، عبر وسائل أخرى. وتتطرق الأقسام الفرعية أدناه إلى هذا الأمر، حيث تتناول ثلاث حالات هي :(1) إطار لإجراء مسح للأعمال غير *المنظمة* القائمة في أماكن ظاهرة للعيان، استناداً إلى تعداد المناطق؛ (2) إطار لإجراء مسح للأعمال التجارية غير *المنظمة* التي تقوم بها الأسر المعيشية، استناداً إلى إطار أسري، و (3) إطار لإجراء تعداد اقتصادي يشمل مكوناً من القطاع غير *المنظم*.

كما تعالج الأقسام الفرعية التالية بشكل غير مباشر بعض المشاكل التي تواجهها البلدان التي ليس لديها سجل إحصائي عصري للأعمال التجارية في توفير أطر المسوح، إما لعدم وجود مصادر إدارية مناسبة، أو لأن جهاز الإحصاء الوطني لا يمكنه الوصول إليها.

3.4.11 قياس القطاع غير *المنظم*

توفّر المطبوعة الصـــادرة عن منظمة العمل الدولية تحت عنوان "قياس حجم الطابع غير المنظم: دليل إحصـــائي عن القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة" دليلاً تقنياً للأجهزة الإحصـــائية الوطنية. ويركز الدليل على المســـائل التقنية المتعلقة بإنتاج إحصـــاءات العمالة غير *المنظمة* والقطاع غير *المنظم*. ويعرض المعايير الدولية الحالية المتعلقة بالعمالة في القطاع غير *المنظم* التي اعتمدها المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل عام 1993، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالعمالة غير الرسـمية التي اعتمدها المؤتمر في دورته السـابعة عشـرة عام 2003. ويقدم الدليل كذلك إرشادات عملية بشأن تنفيذ هذه المعايير، ويعرض ثلاثة نُهُج أساسية حسب نوع المسح ويمكن استخدامها في جمع بيانات القطاع غير الرسمي، محدداً مواطن القوة والقصور لكلٍّ منها. وهذه النُهُج هي:

a) مسوح الأسر المعيشية التي تضم مكوّناً يتعلق بالقوة العاملة، ولا سيما مسوح القوة العاملة؛

b) مسوح وتعدادات المنشآت المتعلقة بعملية الإنتاج؛

c) مسوح مختلطة، حيث تخص المرحلة الأولى مسح للأسر المعيشية، والمرحلة الثانية تتعلق بمسح للمنشآت حول مؤســســـات الأعمال التي تم الحصـــول على معلوماتها في المرحلة الأولى؛ ويمكن للمرحلة الأولى أن تكون مسحاً مستقلاً أو جزءا من مسح أسري قائم.

وعلى الرغم من أن الدليل يصف هذه النُهُج بالتفصيل، لا يجوز اعتباره دليلاً شاملاً للمسوح المتعلقة بالقوة العاملة أو غيرها من مسوح الأسر المعيشية، أو دليلاً لمسوح المنشآت، لدى توافر أدلة مخصصـة لها. وتجدر الإشارة أيضـاً إلى أن تعداد السكان أو مسح الأسر المعيشية قد يجمع بيانات ذات صلة بالقطاع غير الرسمي (مثل المهنة، والصـــناعة، والفئة التي ينتمي إليها العامل، ومكان عمل أفراد الأســرة) دون أن يكون في التعداد أو المســح على وجه التحديد جزء متعلق بالقطاع غير الرسمي.

وتصـف الفقرات التالية عملية تخصـيص الأُطُر لثلاثة أنواع من المسوح التي تشمل القطاع غير الرسمي، ونهج المسوح المختلطة.

مسح للأعمال التجارية غير الرسمية القائمة في أماكن ظاهرة للعيان

كما ورد في الدليل، لا يمكن إنشاء إطار شامل لمسوح الأعمال التجارية غير الرسمية إلا من خلال تعداد المناطق. ومن الممكن أن تأتي المعلومات التي حُصِل عليها في تعداد سابق بالفائدة على هذا المسح، على سبيل المثال من تعداد اقتصادي لم يمضي على إجرائه وقت طويل. وفي كل الاحوال، يُقسَّم البلد إلى مناطق عد، ويتم الحصول على قائمة بجميع مؤسسات الأعمال التجارية التي تم التعرف عليها من عينة من هذه المناطق، وتستخدم كأساس لإطار للمسح. وبما أن الأعمال التجارية غير المتواجدة في مواقع معروفة مستبعدة، فإن مجموعة المؤسسات التي تم تحديدها على هذا النحو لا توفر تعريفاً للقطاع غير الرسمي يتماشى مع إطار عمل المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل لعام 1993.

وبما أن هذه القائمة من المرجح أن يتجاوزها الزمن بشكل سريع، فلا جدوى من الاحتفاظ بالقائمة للدورة المقبلة ما لم يتم تكرار المسح سنوياً. ولا يوجد بالتأكيد أي جدوى من محاولة استخدامها لإعداد سجل إحصائي للأعمال التجارية أو لتحديثه.

إطار لمسح للأعمال التجارية غير الرسمية التي تقوم بها الأسر المعيشية

يمكن وضع هذا الإطار من خلال تعداد المناطق للأسر المعيشية، أو على الأرجح، باستخدام إطار أسري سبق إعداده لغرض آخر على غرار مسح القوى العاملة أو تعداد السكان. وتُسأل كل أسرة في إطار الأسرة المعيشية عما إذا كانت تقوم بأعمال ، وتلك التي تردّ بالإيجاب تشكل إطاراً لمسح القطاع غير الرسمي للأعمال التجارية. وخلال المسح، يتم استبعاد الشركات التي يتبين وجودها في السجل الإحصائي للأعمال ، وذلك في حال كان السجل يستخدم لتعريف القطاع الرسمي.

ويعطي هذا الإطار تغطية أوسع للقطاع غير الرسمي مقارنة بالمسح القائم على تعداد مناطق لأماكن العمل المعروفة، حيث يشمل الأعمال التي تقوم بها الأسر في منازلها دون وجود مقر عمل ظاهر.

إطار لإجراء تعداد اقتصادي يشمل مكوناً من القطاع غير الرسمي

تعتمد الطريقة المناسبة لإنشاء إطار للتعداد الاقتصادي على التغطية المستهدفة للتعداد. إذا كانت التغطية المستهدفة للتعداد تشمل جميع الأعمال التجارية في القطاع الرسمي ، فيمكن أن يوفر السجل الإحصائي للأعمال التجارية هذا الإطار، ويمكن استخدام النتائج لتحديث السجل، وهنا لا توجد تغطية للقطاع غير الرسمي.

وإذا كانت التغطية المستهدفة للتعداد الاقتصادي تشمل جميع الأعمال الموجودة في أماكن معروفة، فإن تعداد المناطق كما هو موضح أعلاه يلزم لتغطية الأعمال التجارية غير الرسمية المتواجدة في أماكن ظاهرة للعيان. وفي نهج *الإطار المزدوج*، يتم استخدام الإطار الناتج إلى جانب إطار من السجل الإحصائي للأعمال التجارية يغطي الأعمال التجارية في القطاع الرسمي. ولتجنب التكرار، يتم تحديد الأعمال التي توجد في إطار السجل الإحصائي للأعمال التجارية وكذلك في الإطار القائم على المناطق، وتصنّف على أنها مكررة، وتُدرَج فقط في إطار السجل الإحصائي للأعمال التجارية.

وتُستخدم التغذية الراجعة من التعداد في ما يتعلق بالأعمال التجارية المسجّلة في السجل الإحصائي للأعمال التجارية لتحديث السجل. وبما أنه من غير الممكن الاستمرار في استخدام الإطار القائم على المنطقة الذي ومن المرجح أن يتجاوزه الزمن بسرعة، فما من جدوى محاولة حفظه أو استخدامه لتوسيع نطاق تغطية السجل الإحصائي للأعمال.

وإذا كانت التغطية المستهدفة للتعداد الاقتصادي هي جميع الأعمال الاعتبارية وجميع أعمال الأسر المعيشية، فإن الإطار القائم على الأسر المعيشية كما هو موضح أعلاه مطلوب لتغطية أعمال الأسر المعيشية. ويتم استخدام الإطار بالاقتران مع السجل الإحصائي للأعمال التجارية ضمن نهج إطار مزدوج (كما هو موضح أعلاه). ومرة أخرى، يتم استخدام التغذية الراجعة من التعداد فيما يتعلق بالأعمال التجارية الواردة في السجل الإحصائي للمؤسسات لتحديث السجل، ولكن لا ينبغي استخدام البيانات حول الأعمال التجارية للقطاع غير الرسمي لتوسيع نطاق تغطية هذا السجل.

المسوح المختلطة بما في ذلك نهج المسح 3-2-1

"المسح 3-2-1" هو مسح تجميعي مختلط، ويتألف من ثلاثة مسوح متشابكة كما هو مبين في الشكل 12. وفي بعض الأحيان، لا تطبق سوى المرحلتين الأوليين، ويشار إليهما على أنهما مسح 2-1.

وتتمثل المرحلة الأولى في وضع الإطار من خلال مسح للأسر المعيشية، مثل مسح القوى العاملة. ويشكل الأشخاص الذين تم تحديدهم على أنهم مالكون ومشغلون للمشاريع السوقية الأسرية غير الرسمية إطار المرحلة الثانية. وفي المرحلة الثانية يتم جمع المزيد من المعلومات التفصيلية بشأن الانشطة التي يقومون بها. ويمكن تنفيذ المرحلة الثانية بالتزامن مع المرحلة الأولى أو في وقت لاحق (ولكن ينبغي تجنب التأخير). وإذا تم التنفيذ في وقت لاحق، يمكن استخدام عينة فرعية. وإذا أجريت المرحلة الثالثة، فتشمل جمع البيانات عن ظروف الاستهلاك والمعيشة.

الشكل 12 "المسح 3-2-1"

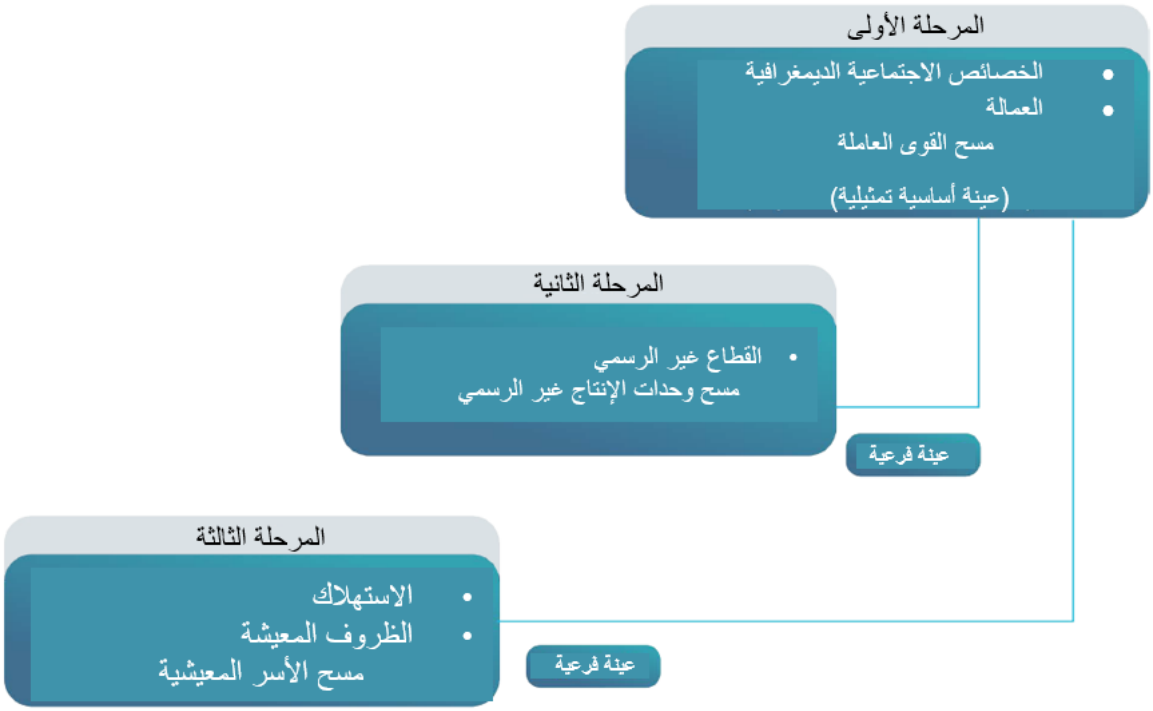

وقد استخدم نهج "المسح 3-2-1" لأول مرة في المكسيك في نهاية الثمانينات. وتم توسيع نطاق هذا النهج تدريجياً، بعد أن كان مصمماً في الأصل لدراسة القطاع غير الرسمي، بحيث أصبح يشمل قياس الفقر والحوكمة

ورصـدهما. وخلال السـنوات القليلة الماضـية، انتشـر هذا النهج في العديد من البلدان في أفريقيا وآسـيا وأمريكا اللاتينية. وتتمثل المرحلتان الأوليتان من "المسح 1-2-3" في مسح القوى العاملة ومسح القطاع غير الرسمي. أما المرحلة الثالثة، فتتعلق بمسـح الدخل والإنفاق على عينة فرعية من الأسـر التي تم تحديدها في المرحلة الأولى، وذلك بهدف تقدير وزن القطاعين الرسمي وغير الرسمي في استهلاك الأسرة، حسب المنتج ونوع الأسرة. ويمكن أن تضـاف مسوح مخصصـة إلى أي من المراحل الثلاث للحصول على معلومات إضـافية على سبيل المثال حول القروض الصغيرة، والتأمينات الاجتماعية، والضرائب.

4.4.11 أمثلة على الممارسات الوطنية

1 أفغانستان - المسح المتكامل لمؤسسات الأعمال التجارية، 2009

كان المسح المتكامل لمؤسسات الأعمال التجارية الذي تم انجازه في أفغانستان أول مسح من نوعه في البلد. وشمل جميع الوحدات الاقتصـــادية غير الزراعية في جميع المناطق الحضـــرية ومعظم المناطق الريفية بحوالي 81 في المائة من مجموع سكان الريف. ونظراً لأن المسح افتقر إلى إطار معاينة كامل محدّث لجميع الوحدات في البلد، فقد استخدم إطار معاينة مزدوج. واستُخدم الإطار الذي يستند إلى قوائم في المنشآت الكبيرة (التي تضم عموماً 20 عاملاً أو أكثر) وإطاراً يســتند إلى القرى في المناطق الريفية وإلى مناطق وحدات التحكم أو مناطق التعداد في المناطق الحضـرية. وقد تم بناء إطار المنطقة باستخدام قائمة تعداد السكان لعام 2004 للقرى ومناطق "وحدات التحكم". ولم توفر تعدادات السكان معلومات عن تمركز المؤسسات أو نشاط صناعاتها، وبالتالي لم يتسن استخدام هذه المعلومات لإنشاء طبقات. ولذلك، تمت تجزئة المناطق الحضرية والريفية إلى طبقات فقط حسب المقاطعات؛ وفي المناطق الحضـرية، تم أيضـاً تصـنيف مناطق "وحدات المراقبة" طبقياً وفقاً لتمركز المنشـآت، حيث تشكل المناطق ذات الأسواق أو التمركز العالي للمؤسسات طبقة واحدة منفصلة عن المناطق الأخرى.

وقد أدرجت في العينة جميع المؤسسات الكبيرة في الإطار المُستَنِد إلى القوائم.

وتم اختيار العينة المســتندة إلى إطار المنطقة على مرحلتين، حيث تم في المرحلة الأولى اختيار 150 قرية في المناطق الريفية باســتخدام أســلوب أخذ العينات منهجياً مع احتمالات متناســبة مع عدد الســكان. وفي المناطق

الحضرية، تم أيضاً اختبار 150 *منطقة وحدات تحكم* باستخدام أسلوب أخذ العينات، ولكن مع تساوي الاحتمالات. تم تقسيم كل منطقة من مناطق وحدات التحكم إلى حوالي خمسة قطاعات أصغر حجماً، ومن ثم تم اختيار قطاعين اثنين منها، أحداهما القطاع ذات التمركز الأكبر للوحدات والآخر قطاع اختير بشكل عشوائي.

وفي المرحلة الثانية، تم إدراج جميع الوحدات الاقتصادية ضمن القرى والقطاعات المختارة. وشملت القائمة جميع الوحدات العاملة في أماكن ثابتة، مع استبعاد الوحدات الموجودة بالفعل في الإطار المستند إلى القائمة، فضلاً عن استبعاد جميع الأنشطة القائمة في إطار الأسر المعيشية والأنشطة غير الثابتة. وقد تحقق ذلك من خلال الاستفسار في كل مسكن ما إذا كانت بعض الأنشطة الاقتصادية تتم في إطار الأسرة المعيشية أو تتخذ المسكن مقرّاً لها. وأُدرجت الأنشطة التي تتم داخل المسكن في القائمة، فضلاً عن أنشطة أفراد الأسرة التي تتم في أماكن عمل غير ثابتة. ولم تُدرَج الأنشطة التي يقوم بها أفراد الأسرة في أماكن ثابتة خارج المسكن في إطار المنطقة، نظراً لأنها مُدرجة ضمن إطار القرية أو منطقة وحدة التحكم حيث تتم الأنشطة.

إثيوبيا - تعداد المنشآت الاقتصادية لعام 2004

أجرت الوكالة المركزية للإحصاء أول تعداد للمنشآت الاقتصادية في إثيوبيا في الفترة ما بين شباط/فبراير وآذار/مارس من عام 2004. وشمل التعداد جميع المنشآت الحضرية التي أُنشئت بهدف تحقيق الأرباح بما في ذلك المنشآت العامة والخاصة على حد سواء. وشمل التعداد كذلك الوحدات التي تبيع المنتجات أو تنتج بضاعتها في أسواق مفتوحة، أو في مكان ثابت، والأعمال المتنقلة التابعة لجميع القطاعات، دون تحديد عدد الأشخاص العاملين في هذه الوحدات أو الأعمال ومقدار الدخل. واستبعد التعداد مؤسسات الخدمة المدنية والدفاع وغيرها من المنظمات غير الربحية الحكومية وغير الحكومية.

ولم تواجه العمليات الميدانية المرتبطة بالتعداد الكثير من الصعوبات. غير أن عملية الإبلاغ عن بعض بنود البيانات، ولاسيما تلك المتعلقة برأس المال والإيرادات، اعتُبرت ذات جودة لا يمكن التعويل عليها، ولم يتمكن جهاز الإحصاء الوطني من وضع سجل إحصائي للأعمال التجارية يمكن الاعتماد عليه استناداً إلى البيانات التي تم جمعها. وعليه، قررت الوكالة المركزية للإحصاءات وضع سجل إحصائي للأعمال التجارية يمكن الاعتماد

عليه، من خلال إجراء تعدادات للمنشآت والمؤسسات الاقتصادية تتميز بحسن التصميم، واستخدام البيانات الإدارية لتكملة هذه التعدادات وإدارتها.

المسح الوطني للمؤسسات الصغرى، المكسيك

خلال الفترة من 1992 إلى 2012، أجرى المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك المسح الوطني للمؤسسات الصغرى بصورة منتظمة. وشمل المسح جميع الأنشطة غير الزراعية دون البحث مسبقاً على ما إذا كانت تنتمي للقطاع الرسمي أو غير الرسمي. بالنسبة لقطاعات التجارة والنقل والبناء والخدمات، شمل المسح الوحدات التي تضم ستة عمال أو أقل (بما في ذلك المالك أو المدير). وفي مجال الصناعة، شمل المسح الوحدات التي تضم ستة عشر عاملاً أو أقل (بما في ذلك المالك أو المدير). واعتمدت المكسيك المرحلتين الأوليين فحسب من المسح 1-2-3 نظراً لأن مسحاً حول الدخل والانفاق قد سبق لنجازه بشكل جيد.

وقد تمثّلت المرحلة الأولى في مسح القوى العاملة الذي تضمّن استبياناً شمل بالفعل العناصر اللازمة لتحديد أصحاب الأعمال في القطاع غير الرسمي، فضلاً عن الموظفين وأفراد الأسرة المساهمين. وفي المرحلة الثانية، استهدف المسح رؤساء الوحدات الاقتصادية الصغيرة غير الزراعية (بما في ذلك الخبراء) العاملون إما في أماكن مخصصة للعمل أو خارجها، سواء كان النشاط التجاري المعني هو النشاط الرئيسي أو النشاط الثانوي.

5.11 السجل الإحصائي للمَزارع ومصادر الأُطُر الأخرى للتعدادات والمسوح الزراعية

كان برنامج الإحصاء الاقتصادي يتضمن في الماضي عادة تعداداً اقتصادياً دورياً يستند إلى تعداد المناطق لجميع المنشآت، ويوفر بيانات وأطر مرجعية للإنتاج وغيرها من المسوح الاقتصادية الأخرى التي تُجرى بين التعدادات. وكما لوحظ في الفصل 1.3.11- *ما هو السجل الإحصائي للأعمال التجارية*، فقد تطور هذا الوضع بحيث أن عدداً قليل من البلدان يجري الآن تعدادات اقتصادية. وبدلاً من ذلك، يتم الحصول على البيانات من المصادر الإدارية ومن مجموعة موسّعة من المسوح الاقتصادية، وتُشتَق أُطُر هذه المسوح من سجل إحصائي للأعمال التجارية، ويستند في حد ذاته إلى البيانات الإدارية ويتم تحديثه بناء عليها.

وكان من المتوقع أن تتطور التعدادات والمسوح الزراعية بنفس الطريقة، أي أن يجري عدد قليل من البلدان تعدادات زراعية، وأن يتم الحصول على البيانات من المصادر الإدارية ومن مجموعة موسعة من المسوح الزراعية، وأن تُشتَق أُطُر هذه المسوح من ***سجل إحصائي للمزارع*** يستند إلى مصادر البيانات الإدارية ويُستكمَل بالاعتماد عليها. ولكن على الرغم من وجود بعض التوجهات في هذا السياق، فقد تعرقلت هذه المساعي بسبب عقبتين كبيرتين.

a) أولاً، هناك طلب مستمر على البيانات التي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال التعدادات الزراعية، أو على الأقل، من عينة كبيرة جداً؛

b) ثانياً، لا يمكن بناء سجل إحصائي للمزارع يتضمن قائمة شاملة *بالمزارع* (أو *الحيازات الزراعية*، كما يطلق على الوحدة الأساسية للتعداد الزراعي ومسوح الإنتاج) من مصادر إدارية بذات الطريقة التي يمكن أن يُبنى بها سجل إحصائي للأعمال التجارية باعتبار ان المصادر الإدارية الموجودة غير كافية. ولذلك، لا مناص من بناء بعض الأُطُر الزراعية، على الأقل جزئياً، من خلال تعداد المناطق.

ورغم عدم وجود مبادئ توجيهية دولية بشأن السجلات الإحصائية للمزارع، فإن هناك مبادئ توجيهية دولية حول إجراء التعدادات الزراعية تشمل كيفية وضع إطار للتعداد، على النحو الذي يُناقش في الفصل 2.5.11- *أُطُر التعدادات الزراعية*. وهناك أيضاً استراتيجية عالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية تحتوي على معلومات عن وضع المسوح الزراعية، مثلما تمت مناقشته في الفصل 4.5.11- *أمثلة على الممارسات الوطنية* ، الذي يقدم أمثلة على الممارسات الوطنية في هذا السياق.

1.5.11 مصادر الأُطُر

يمكن الحصول على أُطُر التعدادات والمسوح الزراعية بالطرق التالية:

أ) التعداد الشامل لجميع الحيازات الزراعية في البلد كجزء من عمليات التعداد الزراعي بهدف تنفيذ التعدادات الزراعية؛

ب) عد وحصر الحيازات الزراعية في عينة ممثلة للمناطق ويتم تخصيصه لتنفيذ المسوح الزراعية؛

ت) التعداد الشامل للحيازات الزراعية والأنشطة الزراعية المنفذة لصالح الحساب الخاص من خلال عملية تعداد السكان والمساكن؛

ث) تعداد الحيازات الزراعية والأنشطة الزراعية المنفذة لصالح الحساب الخاص في عينة ممثلة للمناطق أثناء إجراء مسح للأسر المعيشية؛

أو يمكن الحصول عليها من المصادر التالية:

أ) السجلات المساحية أو غيرها من سجلات الأراضي التي تحدد قطع الأراضي؛

ب) سجل إحصائي للمزارع استناداً على البيانات التي تُجمَع أثناء التعدادات الزراعية، والتي يعمل جهاز الإحصاء الوطني بعد ذلك على تحديثها باستخدام عدد من الوسائل الواردة أعلاه، من أساليب التعداد، و/أو المصادر الإدارية، و/أو التغذية الراجعة من المسوح الزراعية؛

ت) *إطار معاينة زراعي رئيسي*، يتضمن قائمة ممثلة للوحدات، يتم وضعه استناداً إلى تعداد زراعي و/أو تعداد للسكان والمساكن، ويديره جهاز الإحصاء الوطني، ويُستخدَم كإطار معاينة عام لاختيار عينات للمسوح الزراعية؛

ث) سجل إحصائي الأعمال التجارية يديره جهاز الإحصاء الوطني، ويمكن أن يوفر إطاراً من الأعمال (في القطاع الرسمي)التي تمثل اعمالا زراعية.

وفي حالة عدم وجود إطار واحد يوفر تغطية كافية، يمكن استخدام نهج *الإطار المزدوج*. فيتم اختيار العينات من خلال إطارين، عادةً ما يكون أحدهما من النوع الذي يستند على القوائم والآخر يستند على (تعداد) المناطق. يتم الجمع بين النتائج لتوفير تغطية شاملة أفضل مما يمكن الحصول عليه فقط من اطار واحد وذلك مع الحرص على تجنب العد المزدوج للوحدات الموجودة في كلا الإطارين. ويمكن توسيع النهج ليشمل ثلاثة أُطُر (أو أكثر).

وباختصـار، على الرغم من أن بعض البلدان تحتفظ بسـجل إحصـائي للمزارع، فإن هذه السـجلات لا تؤدي نفس الدور الرئيسي في برامج المسح الزراعي مقارنة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية في برامج الإحصاءات الاقتصادية. وكما سيرد أدناه، فإن العديد من الأجهزة الإحصائية الوطنية المتقدمة، مثل مكتب الإحصاء الأسترالي وهيئة الإحصـاء الكندية، لم تعد تحتفظ بسـجل إحصـائي منفصـل للمزارع. وبدلاً من ذلك، قد تعتمد على إطار قائم على الأعمال الزراعية يوفّره السـجل الإحصـائي للأعمال التجارية ، مقرون بإطار معاينة رئيسـي للحيازات الزراعية التي تم الحصـول عليها عن طريق التعداد في عينة مناطق نموذجية. وهذا يفسـر عدم وجود مبادئ توجيهية ومبادئ وتوصـيات حالية معترف بها دولياً بشـأن السـجلات الإحصـائية للمزارع، ويبين سـبب تسـمية عنوان هذا الفرع *"السـجل الإحصـائي للمَزارع ومصـادر الأُطُر الأخرى للتعدادات والمسوح الزراعية"* بدلاً من مجرد عنونته *"السجل الإحصائي للمزارع"* .

2.5.11 أُطُر التعدادات الزراعية

نطاق التعدادات الزراعية والنُهُج المتّبعة

كما هو مذكور في البرنامج العالمي للإحصـاء الزراعي لعام 2020 (2020 WCA) لمنظمة الأغذية والزراعة، يختلف نطـاق التعداد الزراعي تبعاً للموارد المتـاحة داخل البلد، وأهميـة الزراعـة، والعـادات المتبعـة في تنظيم التعدادات، والأولويات الوطنية. ولهذا السبب، ينبغي اعتبار التعداد جزءاً من *نظام متكامل للإحصاءات الزراعية*. إن الهدف الرئيسـي من التعداد الزراعي هو عادة توفير البيانات الأسـاسـية عن هيكل القطاع الزراعي، مثل حجم الحيازات الزراعية، واسـتخدام الأراضـي، وحيازة الأراضـي، وما إلى ذلك. وهذه البيانات لا تتغير بسـرعة مع مرور الوقت.

ولا يملك الكثير من البلدان الموارد الكافية لإجراء تعداد زراعي كامل، أو مجموعة من المسوح الزراعية عوضـا عن التعداد. ولهذا، تجمع هذه البلدان البيانات من عينة كبيرة جداً، لا يزال يشـار إليها باسـم التعداد الزراعي، أو تجمع فقط مجموعة اساسية من البيانات من جميع الحيازات وتجمع البيانات التكميلية من عينة.

ويوصـــي تقرير البرنامج العالمي للإحصـــاء الزراعي لعام 2020 باتباع نهج يعتمد على الوحدات (modular approach) في التخطيط للتعداد الزراعي والمسـوح الزراعية، مع وحدة أسـاسـية تسـتند إلى تعداد كامل يجمع مجموعة محدودة من البنود الرئيسية، مقرونة بمسوح مواضـيعية تكميلية قائمة على العينات. ويتماشـى هذا النهج مع الاسـتراتيجية العالمية لتحسـين الإحصـاءات الزراعية والريفية (الوارد وصـفها كذلك في الفصـل 3.3.11- مصـــادر البيانات الإدارية اللازمة لإعداد الســجل الإحصـــائي للأعمال التجارية وتحقيق التغطية) ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشـأن تعدادات السـكان والمسـاكن. ويقدم التقرير للبلدان الإرشـادات لتيسـير إجراء التعدادات الزراعية، في الفترة ما بين عامي 2016 و2025. ويبرز التقرير الفوائد التقنية والتشـغيلية للتنسـيق ما بين تعداد السـكان والتعداد الزراعي. وكما هو مناقش أدناه، يحتوي المجلد الأول من التقرير بعنوان المبادئ التوجيهية المتعلقة بالبرنامج والمفاهيم والتعريفات والمتكون من جزئين، على معلومات عملية حول كيفية إعداد الأُطُر.

الوحدات الإحصائية للتعدادات الزراعية

الحيازة الزراعية هي وحدة اقتصادية للإنتاج الزراعي تحت إدارة واحدة وتشمل جميع رؤوس الماشية الموجودة بها وكل الأراضي المستخدمة لأغراض الإنتاج الزراعي سواء بصورة كلية أو جزئية، وذلك بصرف النظر عن المُسمَّى أو الشكل القانوني أو الحجم. ويمكن ممارسة الإدارة الواحدة بواسطة فرد واحد أو عائلة أو بصورة مشتركة بواسطة فردين أو أكثر أو عائلتين أو أكثر، أو بواسطة جماعة أو قبيلة، أو بواسطة شخص قانوني مثل شركة أو وكالة حكومية أو تعاونية. ويمكن أن تتكون أرض الحيازة من رقعة أرض أو أكثر، تقع في منطقة واحدة أو أكثر من منطقة منفصلة في تقسيم أراضي أو إداري واحد أو عدة تقسيمات، على أن تشترك قطع الأرض في نفس وسائل الإنتاج، مثل العمالة، والمباني، والماكينات أو حيوانات الجر.

هناك نوعان من الحيازات الزراعية:

أ) حيازات في قطاع الاسر المعيشية، أي تلك التي يتم تشغليها من قِبَل اعضاء الأسرة؛

ب) حيازات في قطاع غير الأسر المعيشية، مثل الشركات والمؤسسات الحكومية.

وبالنسبة لقطاع غير الأسر المعيشية، غالباً ما تقترن الحيازة الزراعية مع منشأة (كما هو محدد بالنسبة للسجل الإحصائي للأعمال التجارية وإحصاءات الأعمال التجارية)، وذلك حسب التعاريف المحددة لكل منها.

وفي أغلب البلدان النامية، يوجد معظم الإنتاج الزراعي في قطاع الأسر المعيشية، لذلك يرتبط مفهوم *الحيازة الزراعية* ارتباطاً وثيقاً بمفهوم *الأسرة*. وقد وضعت الأمم المتحدة معايير لتعريف الأسرة المعيشية في مبادئها التوجيهية المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن على النحو التالي:

*"يقوم مفهوم **الأسرة المعيشية** على أساس الترتيبات التي وضعها أشخاص، سواء بصورة فردية أو في جماعات، لحصولهم على الغذاء أو الأساسيات المعيشية الأخرى. وقد تكون الأسرة المعيشية إما (أ) أسرة معيشية من شخص واحد، أي مكونة من شخص واحد يقوم بتدبير غذائه أو غير ذلك من الأساسيات المعيشية الأخرى اللازمة دون الاشتراك مع أي شخص آخر في تشكيل جزء من أسرة متعددة الأشخاص، أو (ب) أسرة معيشية متعددة الأشخاص، أي مجموعة من شخصين أو أكثر، يعيشان معاً ويتدبران معاً الغذاء أو غيره من الأساسيات المعيشية الأخرى. وقد يجمع هؤلاء الأشخاص مواردهم ويشتركون في ميزانية واحدة؛ كما يمكن أن تجمعهم أو لا تجمعهم علاقة قرابة، أو يشكلون تركيبة من أشخاص من الأقرباء وغير الأقرباء."*

وبالنسبة لقطاع الأسر المعيشية، عادة ما يكون هناك تطابق تام ما بين الأنشطة الخاصة بالحيازة الزراعية من جهة وتلك التي تقوم بها أسرة *ذات أنشطة إنتاج زراعي لحسابها الخاص* من جهة أخرى (إما للبيع أو للاستخدام الخاص)؛ وبعبارة أخرى، عادة ما يتم القيام بجميع أنشطة الإنتاج الزراعي لحساب أفراد أسرة معينة في إطار إدارة واحدة. وهناك حالتان خاصتان قد يختلف فيهما مفهوم الحيازة الزراعية عن مفهوم الأسرة التي لديها إنتاج زراعي لحسابها الخاص.

أ) في حال كانت الأسرة مؤلفة من وحدتين أو أكثر، على سبيل المثال حين يعيش الزوجان في نفس المسكن الذي يعيش فيه والديهما، من الممكن أن تدير كل وحدة حيازة الأرض الخاصة بها بشكل مستقل، ولكن الوحدتان، وبحكم انتمائهما إلى نفس الأسرة، تتخذان ترتيبات مشتركة للحصول على الغذاء، وتجمعان دخليهما.

ب) بالإضافة إلى أنشطة الإنتاج الزراعي الخاصة بأسرة معيشية من فرد واحد، يمكن للأسرة أن تشتغل في الأرض أو تحتفظ بالماشية بالاشتراك مع أسرة أخرى أو مجموعة من الأسر. وفي هذه الحالة، هناك وحدتا حيازة زراعية مرتبطتان بالأسرة فضلاً عن مجموعتي أنشطة: '1' أنشطة الإنتاج الزراعي الخاصة بالأسرة ذاتها؛ (2) والعمليات الزراعية المشتركة مع أسرةٍ أو أسرٍ أخرى.

ولذلك، قد تفضل بعض البلدان تحديد الحيازة الزراعية في قطاع الأسر المعيشية بحيث تقترن مع وجود أسرة لديها إنتاج زراعي لحسابها الخاص. وتتمثل فوائدذلك في:

أ) تبسيط تعريف الحيازة في التعداد الزراعي، فلم يعد من الضروري الكشف عن الحيازات المتعددة داخل نفس الأسرة؛

ب) التوافق مع الممارسة المتبعة بالفعل في التعدادات الزراعية السابقة في العديد من البلدان؛

ت) استخدام وحدة إحصائية مشتركة -أي الأسرة المعيشية- يتيح الربط بين التعداد الزراعي والتعداد السكاني؛

ث) تسهيل عملية تحليل خصائص الأسرة المعيشية؛

ج) وجود وحدة مشتركة بين وحدات الإنتاج الزراعي والأسر الأخرى في حال اتسع نطاق التعداد الزراعي ليشمل الأسر المعيشية التي لا تعمل في الإنتاج الزراعي لحسابها الخاص.

وفي تحديد الوحدة الإحصائية لقطاع غير الأسر المعيشية (الشركات والمؤسسات الحكومية)، يذكر المجلد الأول أنه ينبغي استخدام مفهوم المؤسسة (بوصفها وحدة اقتصادية تعمل في نشاط إنتاجي رئيسي واحد، وفي موقع واحد).

إعداد إطار التعداد الزراعي

أ) أنواع أُطُر التعداد الزراعي الرئيسية

هناك نوعان رئيسيان من الأُطُر لجمع الإحصاءات الزراعية، إطار القائمة وإطار المنطقة. ويتضمن إطار القائمة لائحة بالحيازات الزراعية، بينما يضم إطار المنطقة قطع الأراضي. وفي بعض الحالات، يستخدم نَهج يقوم على تعدد الأُطُر، حيث يُدرَج جزء من المستهدفين (مثل الحيازات التعاونية والحكومية) ضمن إطار القائمة، والباقي، أي الحيازات الأسرية، ضمن إطار المنطقة. والإطار الأكثر شيوعاً على صعيد التعدادات الزراعية هو إطار المنطقة، حسب ما يرد أدناه.

إن الإطار المثالي هو قائمة بجميع الحيازات الزراعية يستند إلى التعريف التشغيلي الذي يعتمده البلد للحيازات الزراعية، حيث يحدد كل وحدة دون إغفال أو تكرار ودون إدراج أي وحدات أخرى غير الحيازات الزراعية. ويمكن الحصول على هذه القائمة من خلال تعداد للسكان والمساكن لقطاع الأسر المعيشية، أو من خلال سجل إحصائي للمزارع، أو عملية حصر، أو من مصادر أخرى. كما يمكن أن يكون مصدر إطار القطاع غير الأسري سجل إحصائي للمزارع، أو سجل إحصائي للأعمال التجارية، أو سجلات إدارية أو غير ذلك من مصادر البيانات.

يجب توخي الحذر لضمان إدراج جميع الحيازات الزراعية في الإطار مهما كانت الطريقة المستخدمة. فعدم وجود حيازات يعني عدم إمكانية تعدادها في التعداد الزراعي، وذلك يقوّض صحة نتائج التعداد. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في سياق نظام إحصائي زراعي متكامل، حيث تنعكس أي نقاط ضعف في إطار التعداد الزراعي على جميع ما يتبعه من مسوح.

ب) إطار التعداد الزراعي المستمَد من سجل إحصائي للمزارع

يشكل السجل الإحصائي للمزارع في حال وجوده إطاراً جيداً لإجراء تعداد زراعي شريطة:

أ) أن يشمل جميع الحيازات الزراعية وفقاً للتعريف الذي تم وضعه؛

ب) أن يتم تحديثه بانتظام، لإزالة الوحدات التي تتوقف عن النشاط، وإضافة حيازات جديدة.

وإلى جانب معايير التحديد المعتادة، يتضمن عادة السجل الإحصائي للمزارع على بعض المعلومات الأساسية عن كل وحدة، مثل مساحة الأرض، وأنواع الماشية التي تتم تربيتها، وأنواع المحاصيل المزروعة. وتُحدَّث هذه المعلومات بشكل دوري، وتُستخدم في تحديد الطبقات عند استخدام أسلوب العينات.

ويمكن إعداد سجل إحصائي للمزارع بطرق مختلفة حيث يمكن بداية إعداد سجل عند انجاز تعداد زراعي، ويتم بعد ذلك تحديثه بانتظام باستخدام معلومات من مصادر مختلفة. وفي حالات أخرى، يمكن أن يتم وضعه بموجب القانون كجزء من عملية إدارية، ويتم تحديثه سنوياً. وتكمن المشكلة في هذا النوع من السجلات في احتمال عدم توافق المعلومات المطلوبة أصلاً لأغراض إدارية مع الاحتياجات الإحصائية، وقد لا تطابق الوحدة في السجل تعريف الحيازة الزراعية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يستند السجل إلى سجلات الأراضي المساحية أو غيرها من سجلات الأراضي التي يتم فيها تحديد كل قطعة أرض عوضاً عن وحدة الحيازة. ولا يصلح السجل القائم على ملكية الأراضي تماماً للتعداد الزراعي لأن عدة أشخاص ضمن الأسرة الواحدة قد يديرون الأراضي بشكل منفصل، وبالتالي فإن الملكية والإدارة ليستا دائماً مترادفتين. وعلاوة على ذلك، فإن مالك الأرض ليس هو من يديرها في حال تأجير الأرض. أما الأُطُر القائمة على إجراءات تسجيل الأعمال أو الترخيص فليست دائماً مناسبة لأنها تمثل ما هو مرخص للوحدة للقيام به، وليس بالضرورة ما تقوم به فعلاً.

وبالنسبة للقطاع غير الأسري، قد يستند السجل الإحصائي للمزارع إلى سجلات الوكالات التنظيمية الحكومية. ولدى معظم البلدان نُظُم لتسجيل الأعمال التجارية وترخيصها. كما أن معلومات العضوية في الرابطات الصناعية قد تكون أيضاً ذات فائدة في هذا السياق.

ت) إطار التعداد الزراعي المستمد من تعداد السكان والمساكن

يمثل الإطار الذي يتم وضعه لمرة واحدة بناءً على تعداد السكان والمساكن نوعا آخر من الأُطُر التي تغطي قطاع الأسرة المعيشية في التعداد الزراعي، ولكن لا يتم تحديثه أو الاحتفاظ به بعد ذلك كسجل إحصائي للمؤسسات. ويمكن اللجوء إلى هذا الأسلوب إذا تضمن تعداد السكان والمساكن أسئلة تحدد الأسر التي *تعمل في الزراعة*

لحسابها الخاص. وعلى الرغم من أن ذلك ليس مطابقاً للحيازات الزراعية، فإنه يمثل نقطة انطلاق. واستناداً إلى القائمة، بإمكان جهاز الإحصاء الوطني القيام بالتالي:

أ) الوصول الى كل أسرة ترِدْ في التعداد الزراعي؛

ب) سؤال كل أسرة عن أنشطة الإنتاج الزراعي التي تجري لحسابها الخاص، وعن إدارة الأنشطة الزراعية في الأسرة، لتحديد كل حيازة زراعية؛

ت) تعداد جميع الحيازات الزراعية.

ويجب دائما الرجوع إلى تعريف الحيازة الزراعية. فعندما يستند ذلك إلى معايير الحد الأدنى من الحجم مثل مساحة الأرض، وأعداد المواشي، وأعداد الأشجار المثمرة، وما إلى ذلك، يتوجب كذلك تحديد هذه المعايير الدنيا للحجم في مرحلة ما.

ولكي يكون هذا الإطار مفيداً، يلزم إجراء التعداد الزراعي في أقرب وقت ممكن بعد تعداد السكان والمساكن لضمان صلاحية قائمة الأسر المعيشية التي تمارس الزراعة لحسابها الخاص.

ث) بناء إطار للتعداد الزراعي من الصفر

إذا كان من الضروري بناء إطار، يتم تقسيم البلد إلى وحدات جغرافية مناسبة، يشار إليها بمناطق العد، وتشمل كامل الأراضي الوطنية. ثم تتم زيارة كل منطقة عد وتُجرى مقابلات مع السلطات المحلية، أو تتم زيارة الأسر لتحديد جميع الحيازات الزراعية في منطقة العد. وعادة ما يتم اللجوء إلى مناطق العد لإجراء تعدادات السكان والمساكن، باعتبارها اللبنة الأساسية للأبنية، وغالباً ما يستعين التعداد الزراعي بالنظام الميداني لتعداد السكان والمساكن باستخدام نفس مناطق العد، والاستفادة من الخرائط والمواد الميدانية الأخرى.

ج) النهج القائم على تعدد الأُطُر

يتم عادة استخدام تركيبة من الأُطُر لدى إجراء تعداد زراعي. وكثيراً ما يتم تعداد قطاع الأسر المعيشية استناداً إلى إطار تعداد السكان والمساكن، في حين يتم الحصول على إطار الحيازات الزراعية في القطاع غير الأسري

من مصـــادر إدارية. ويوضـــح "المجلد الثاني من WCA 2020: المبادئ التوجيهية العملية" الجوانب العملية لإجراء تعداد زراعي، حيث يقدم الفصل 13 -وضع الأُطر معلومات مفصلة عن اعداد الاطر.

3.5.11 إنتاج أُطُر المسوح الزراعية

الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، 2010، منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

تتمثل الركيزة الثالثة للاسـتراتيجية العالمية لتحسـين الإحصـاءات الزراعية والريفية في إدماج الزراعة بشـكل متكامل في النُظُم الإحصـائية الوطنية، ويعتبر هذا التكامل ضـروريا لعدة أسباب. فتباين أُطُر جمع البيانات حسب القطاعات هو من أوجه القصـور الشـائعة في كل من البلدان الصـناعية والبلدان النامية على حد سواء. وبالإضـافة إلى جهاز الإحصـاء الوطني، قد يكون هناك عدة أجهزة إحصـائية وطنية أخرى تشـارك في جمع البيانات المتعلقة بالزراعة، ومصـــائد الأســماك، والغابات، وتحليل هذه البيانات ولكنها تفتقر إلى التنســيق الكافي. ويمكن إجراء المسوح كلما دعت الحاجة دون ربطها بإطار مشترك أو استخدام وحدات مرجعية جغرافية. وبالتالي، قد يكون من الصـــعب الجمع بين البيانات المســتمدة من مســوح مختلفة لإجراء تحليل معمق، على غرار تلك المتعلقة بإنتاج المحاصيل والماشية. ويمكن أن يساعد تكامل النظم الإحصائية في حل العديد من هذه المشاكل.

وأحد الجوانب البالغة الأهمية للتكامل تتمثل في وضـع إطار معاينة زراعي رئيسـي واسـتخدامه في برنامج منسَّق لجمع البيانات، مما يضـمن تغطية جيدة وإحصـاءات متماسـكة. ويوفر إطار المعاينة الرئيسـي الأسـاس لاختيار عينات للمزارع والأسـر المعيشـية تسـتند على الاحتمالات، كما أنها تتيح ربط خصـائص المزارع بخصـائص الأسـر، وغطاء الأرض وحجم اسـتخدام الأراضـي. ويتمثل التحدي عند إعداد إطار معاينة رئيسـي في ضـرورة تلبيته احتياجات ثلاث وحدات إحصـائية: الحيازة الزراعية، والأسـرة المعيشـية، و قطعة الأرض. بالإضـافة إلى ذلك، يجب ربط هذه الوحدات الثلاث بحيث يمكن، على سـبيل المثال، مقارنة دخل الأسـرة والصـحة وغيرها من العوامل بالوضـــع الاقتصـــادي للمزرعة، ومقارنة كل هذه العوامل مجتمعة بتأثيرها على البيئة بشـكل عام. في صـورة وجود علاقة مباشـرة بين أنواع الوحدات الثلاث، يمكن جمع المعلومات الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية من خلال وحدة بمفردها. وتنشأ الصـعوبة الرئيسية في إعداد أُطُر المعاينة الرئيسية عند عدم وجود صـلة مباشرة بين الحيازة الزراعية والأسرة المعيشية.

اللائحة التنظيمية للاتحاد الأوروبي رقم 2018/1091، 2018 بشأن الإحصاءات المندمجة للمزارع

توفر لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن الإحصاءات المندمجة للمزارع، التي تستند إلى الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، التوجيه والإرشاد لبلدان الاتحاد الأوروبي ولغيرها. وتشير اللائحة أنه بهدف تجنب الاعباء على الحيازات الزراعية والإدارات الوطنية، ينبغي تحديد عتبات للتغطية، وتشير أيضاً إلى أن التطيل السليم لهيكل الزراعة *الأوروبية* يستدعي تغطية 98 في المائة من المساحة الزراعية المستغلة و98 في المائة من وحدات الثروة الحيوانية في المزارع. وبالنسبة لبعض الدول الأعضاء، فإن هذه العتبات مرتفعة للغاية بالنسبة للأغراض الوطنية. غير أن الحيازات الزراعية التي تقل عن تلك العتبات صغيرة جداً لدرجة أن المسح بالعينات مرة كل عقد يكفي لتقدير هيكلها وتأثيرها على الإنتاج. ويرتبط اعتماد هذا النهج بخفض التكاليف والأعباء وبذات الوقت تيسير عملية صياغة إجراءات السياسات العامة الفعالة لدعم الهياكل الزراعية الصغيرة والحفاظ عليها.

الدليل الخاص بأُطُر المعاينة الرئيسية للإحصاءات الزراعية

وفقاً للركيزة الثانية من الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، يقدم دليل أُطُر المعاينة الرئيسية للإحصاءات الزراعية مبادئ توجيهية مفصلة وأمثلة قطرية لتطوير وإنشاء إطار معاينة رئيسي. ويهدف هذا الدليل إلى توفير وثيقة مرجعية تقدم التوجيه التقني والعملي بشأن مختلف جوانب تطوير إطار معاينة رئيسي واستخدامه في مختلف الظروف الوطنية، مع التركيز على البلدان النامية. ويقرُّ الدليل بتنوع الظروف والموارد في البلدان المختلفة، ويقترح بالتالي خيارات مختلفة.

محتوى إطار المعاينة الرئيسي وعملية بنائه

لدى إجراء مسح زراعي، ينبغي تحديد المستهدفين من حيث واحدة من الوحدات الإحصائية المعيارية الثلاث - حيازة زراعية، أو أسرية، أو قطعة أرض. ويتألف إطار المعاينة الرئيسي من قائمة وحدات المعاينة التي توفر تغطية شاملة للمستهدفين المعنيين عند ارتباطها بوحدات الإبلاغ، فضلاً عن ربط الحيازات الزراعية بالأسر المعيشية وحجم الأراضي.

وقد يتألف إطار المعاينة الرئيسي من:

أ) قائمة بأسماء مشغلي المزارع يتم الحصول عليها من خلال التعداد الزراعي،

ب) أو قائمة بالأسر المعيشية مُشتقَّة من تعداد السكان والمساكن،

ت) أو قائمة بالمؤسسات الزراعية التجارية التي لا ترتبط بأسرة معيشية،

ث) أو قائمة بوحدات المساحة المحددة جغرافياً؛

ج) أو مزيج مما سبق.

وإذا كانت القائمة مكونة من مشغّلي المزارع، تكون وحدة الإبلاغ هي الحيازة المرتبطة بالاسم، والعناصر ذات الأهمية هي الأرض التي تشغّلها، وما على الأرض من محاصيل وماشية، والأسر المرتبطة بتلك الأرض، والأراضي المصنفة تصنيفاً مرجعياً جغرافياً. وقد تشمل القائمة أيضاً المنشآت الزراعية التجارية التي لا ترتبط بأُسر، و/أو الأسر التي تربي الماشية من غير امتلاكها لقطع أراضي. وتُستبعَد الأسر التي توفر العمالة الزراعية ولكنها لا تعمل على تشغيل مزرعة، والأسر التي تُشغّل قطع أراضي صغيرة لا يصل إنتاجها إلى عتبة معينة. هذا النوع من القوائم يؤمن الترابط بين الحيازة الزراعية والأسرة المرتبطة بها. غير أنها لا تمثّل إطار معاينة رئيسي مكتمل بسبب استبعادها للأسر الريفية.

وإذا كانت القائمة مؤلفة من الأسر، فإن وحدة الإبلاغ هي الحيازة الزراعية، والبنود ذات الأهمية تشمل الأرض التي ترتبط بها، والمحاصيل والماشية في تلك الأرض، والأراضي المصنفة تصنيفاً مرجعياً جغرافياً. وإذا اشتُقَّت القائمة من تعداد للسكان، فتشمل جميع الأسر الريفية، فضلاً عن الأسر التي لا ترتبط بالأرض ولكنها تمتلك ثروة حيوانية والتي تساهم في العمالة الزراعية، أو مجرد الأسر الريفية غير الزراعية. ولن تضمن القائمة الكفاءة الإحصائية في المرحلة الأولى من المعاينة في حال لم يترابط عدد الأسر المستخدمة كمؤشر للحجم عند اختيار وحدات المستوى الأول من مستويات المعاينة بشكل جيد مع البنود ذات الأهمية، مثل مناطق المحاصيل أو قوائم حصر الماشية. وبالإمكان تعزيز فائدة إطار المعاينة الرئيسي إذا أُدرجَت قائمة بالمؤسسات الزراعية التجارية. ويمكن كحلٍ بديل استخدام المؤسسات الزراعية كإطار معاينة منفصل في سياق المعاينة المتعدد الأُطُر.

وإذا كانت القائمة تضم أجزاء أرض أو قطع أراض، يمكن أن تتألف وحدة الإبلاغ من الحيازة أو الأسرة المرتبطة بالأرض ذات البنود المهمة (المحاصيل والماشية). كما أن الأسر الريفية غير الزراعية المتواجدة ضمن قطعة الأرض تشكل أيضاً وحدات إبلاغ. والمؤسسات الزراعية التجارية هي أيضاً وحدات إبلاغ، وهي بمثابة إطار منطقة بالإضافة إلى كونها إطار معاينة رئيسي.

4.5.11 أمثلة على الممارسات الوطنية

مسح هياكل المزارع في الاتحاد الأوروبي

تُجري جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المسح الأساسي لهيكلية المزارع في الاتحاد الأوروبي باستخدام منهجية مشتركة كل ثلاث أو أربع سنوات، ومرة واحدة كل عشر سنوات في شكل تعداد. والوحدة الأساسية هي الحيازة الزراعية. وتشمل هذه التغطية جميع الحيازات الزراعية التي تستوفي الحد الأدنى من المتطلبات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. وتشمل المعلومات التي يتم جمعها استخدامات الأراضي، وأعداد الثروة الحيوانية، والتنمية الريفية، والإدارة، والمعطيات ذات العلاقة بالعمالة الزراعية (بما في ذلك السن، والنوع الاجتماعي، والعلاقة مع مالك الحيازة الزراعية).

ويتيح مسح هيكلية المزارع الحصول على إحصاءات ممثلة وقابلة للمقارنة حسب البلدان والزمن. ويمكن تجميع البيانات حسب المستويات الجغرافية المختلفة (البلدان، والمناطق، وعلى مستوى المقاطعات أيضاً فيما يخص المسوح الأساسية). ويمكن أيضاً ترتيبها حسب حجم الفئة، ووضع المنطقة، والوضع القانوني للحيازة، والمنطقة المستهدفة، ونوع المزرعة.

مسح إدارة المزارع، هيئة الإحصاء الكندية، 2017

يشير الوصف التالي لمسح إدارة المزارع لهيئة الإحصاء الكندية، 2017 إلى أن الهيئة لا تحتفظ بسجل إحصائي للمزارع. وبالنسبة إلى المسوح مثل مسح إدارة المزارع، تستمد هيئة الإحصاء الكندية إطار المسح من السجل الإحصائي للأعمال التجارية. أما بالنسبة للمسوح الزراعية الأخرى، مثل مسح أسعار منتجات المزارع (والذي سيرد وصفه في الفقرات التالية) يُستمَد الإطار من تعدادات الزراعة الأحدث عهداً.

ويتم إجراء مسح إدارة المزارع مرة كل خمس سنوات. ويساهم المسح في ابراز ما تضطلع به وزارة الزراعة والأغذية الزراعية الكندية من قياس للممارسات الإدارية في المزارع الكندية. وتساعد المعلومات التي تُجمَع من هذا المسح في قياس ممارسات الإدارة في الصناعة الزراعية الكندية، وتلبية احتياجات السياسات العامة على المستوى الفدرالي ومستوى المقاطعات، ودعم إعداد البرامج الزراعية الفعالة. ويركز هذا المسح الإلزامي على العمليات ذات الصلة بالثروة الحيوانية وبالمحاصيل على حد سواء، وتحديداً إنتاج الألبان، ولحوم البقر، والدواجن، ولحم الخنزير، والمحاصيل الحقلية، ومحاصيل العلف، والخضروات، والفواكه، ومحاصيل ثمار التوت وأصناف الجوز.

وتألف النطاق المفاهيمي لمسح إدارة المزارع الكندية لعام 2017 من جميع المزارع الفاعلة في سجل شركات الأعمال التابع لهيئة الإحصاء الكندية. واستبعدت المجموعات التالية:

أ) المزارع الفاعلة التي لم تتجاوز مبيعاتها الزراعية في عام 2016 مبلغ 10,000 دولار.

ب) المزارع المؤسسية (التابعة للسجون، ومراكز البحوث، والكليات).

ت) المزارع الواقعة في المحميات الهندية.

ث) المزارع التي كان مصدر أكثر من 50٪ من دخلها الإجمالي في عام 2016 من مبيعات منتجات البيوت الزجاجية، والمروج، والمشاتل.

ج) المزارع المدرجة في إطار مسح البيوت الزجاجية والمنتجات المرجية والمشاتل لعام 2017.

ح) المزارع التي لا تحتفظ بقوائم جرد الثروة الحيوانية، أو مساحة المنطقة المزروعة لدى إجراء التعداد الزراعي لعام 2016.

خ) المزارع الواقعة في إقليم يوكون والأقاليم الشمالية الغربية وإقليم نونافوت.

مسح أسعار منتجات المزارع التابع لهيئة الإحصاءات الكندية

مسح أسعار منتجات المزارع التابع لهيئة الإحصاءات الكندية هو مسح شهري تنتج عنه بيانات من المقاطعات الكندية حول متوسط الأسعار التي يتلقاها المزارعون مقابل المنتجات الزراعية المنتجة والمباعة. والغرض الرئيسي من المسح هو توفير عنصر التسعير في سلسلة إيرادات الأموال الزراعية، التي تقيّم مساهمة قطاعات الزراعة في الاقتصاد الكندي. وتُستَخدَم الأسعار أيضاً لحساب سلسلة مؤشر أسعار المنتجات الزراعية. وتَستخدِم وزارة الزراعة والأغذية الزراعية الكندية وغيرها من الإدارات الفدرالية هذه البيانات لوضع السياسات والبرامج الزراعية وإدارتها وتقييمها. وتستخدم الادارات والوكالات التابعة للمقاطعات هذه الأسعار في تحليل العملية الإنتاجية والأسعار لدعم برامج تحقيق الاستقرار في المقاطعات.

وتشمل الفئة المستهدفة جميع العمليات الزراعية الكندية على النحو المحدد في التعداد الزراعي، فضلاً عن جميع مجالس التسويق، والهيئات، واللجان، والإدارات الحكومية الفدرالية التابعة للمقاطعات التي تجمع بيانات عن أسعار المنتجين، أو البيانات التي يمكن الاستناد إليها لحساب الأسعار.

6.11 *سجل عناوين الأُسَر المعيشية*

1.6.11 وظائف سجل العناوين وفوائده

يحتوي السجل الإحصائي لعناوين الأسر المعيشية على معلومات منظمة حول كيفية التواصل بكل أسرة. ويمكن توليد هذه المعلومات من التعداد أو من المعلومات الإدارية، ولكن يتم غالباً توليدها عن طريق الجمع بين التعداد ومعلومات العناوين الإدارية.

وعادة ما تكون معلومات العناوين الإدارية، التي تتضمن أسماء الشوارع الرسمية، في نطاق اختصاص الحكومة المحلية، ولا تخضع لتدخل الحكومة المركزية إلا في حالات نادرة. وعلى الرغم من أن أسماء الشوارع/الأحياء وأرقامها هي معلومات إدارية، فإن مدى توحيدها قياسياً وترميزها يتباين تبايناً كبيراً بين البلدان. فبعض البلدان ليس لديها قاعدة بيانات بأسماء الشوارع، بينما في بلدان أخرى يتم تدوين الوحدات المكانية (بما في ذلك المسكن) بأقصى قدر من التفصيل وتُحدَّث بانتظام.

ويعتمد تدوين الوحدات المكانية عموماً على الممارسات الوطنية والتقاليد الإدارية. وقد جرت مؤخراً محاولات للتوحيد الدولي من خلال مبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي ، من خلال وضع الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية الذي يهدف إلى إدخال عنصر مكاني في كل طبقة بيانات خاصة بالحكومة. ويؤكد الفرع الرابع من الفصل 4.8 *البيانات الجغرافية المكانية* على أهمية نظم المعلومات المكانية ونظم المعلومات الجغرافية للإحصاءات الرسمية، مورداً إياها بمزيد من التفصيل.

وللأجهزة الإحصائية الوطنية، لا سيما تلك المسؤولة عن التعدادات، مصلحة مباشرة بنوعية المعلومات المتعلقة بالعناوين، ولهذا السبب عملت على التأثير على الهيئات الإدارية لتحسين وتوحيد نظم معلومات العناوين، الا ان النتائج كانت متفاوتة في هذا الخصوص. ولكي يتم الاحتفاظ بسجل إحصائي عالي الجودة للعناوين، يجب الوصول إلى البيانات الإدارية التي يجري تحديثها بانتظام. ولكن لسوء الحظ، غالباً ما يمثّل تسجيل المباني عملية إدارية معقدة، تشمل مؤسسات متعددة وتنطوي على إجراءات مختلفة (إجراءات السلامة، والأمور الإدارية، والمساحية، والضرائب، إلخ) وقد يكون من الصعب التأثير عليها. وقد تمثل عملية تحضير التعداد فرصة ممتازة لبدء عملية توحيد المقاييس بين المؤسسات المختلفة. وعادة ما تتطلب كل عملية توحيد مقاييس الكثير من الحوار ، ولكن يكمن تحقيق هذا الهدف من خلال النجاح في الحصول على الموافقة لاستخدام رقم تعريف مشترك. وتوفر الوثيقة لمكتب الإحصاء الاتحادي السويسري، بعنوان "سجل تشييد المباني والمساكن كقاعدة لإنتاج البيانات الجغرافية الإحصائية" لمحة توضيحية عن المسار الذي يجب أن يسلكه جهاز الإحصاء الوطني إن رغب في اعتماد نهج موحد من خلال الإدارة الحكومية.

يتم في معظم البلدان المتقدمة ترميز سجل العناوين جغرافياً، ولكل خانةٍ معرف وحيد، وتنتمي إلى تسلسلات هرمية مكانية متعددة (رقم الشارع والمنزل، منطقة العد، منطقة المدارس، منطقة المحاكم، مناطق اختصاص المستشفيات، إلخ). وعلاوة على ذلك، يحتوي سجل العناوين في بعض البلدان على معلومات ليس فقط عن كل مبنى ولكن أيضاً عن كل مسكن (شقة) داخل كل مبنى. وفي بعض البلدان على غرار أيرلندا تُخصَّص رموز بريدية خاصة بكل مسكن. ويشار إلى ذلك عادة باسم *سجل المباني والمساكن*. وكثيراً ما تحتوي سجلات المساكن على خصائص أخرى مثل المساحة، والطابق، وعدد الغرف، وإمكانية الوصول إلى المرافق، وعدد المقيمين، وغيرها من خصائص.

إن وجود سجل عناوين يعوّل عليه يحسن جودة بيانات المسح، ويقلل من تكاليف جمع البيانات، لأنه يلغي الحاجة إلى تعداد المناطق وقوائم الأسر المعيشية (التي عادة ما يتم إجراؤها قبل التعداد أو غيرها من المسوح الرئيسية).

وقد سعت البلدان التي لا تتوفر لها إمكانية الحصول على معلومات إدارية عالية الجودة عن المساكن وسكانها، إلى استكمال المعلومات المتعلقة بالعناوين بمصادر إضافية. وكثيراً ما يشار إلى هذا النهج باسم *سجل عناوين الأسر المعيشية المتعدد المصادر*، (حيث تُستكمَل المعلومات الإدارية المتعلقة بالعناوين، التي قد تشمل أو لا تشمل أرقام المساكن (الشقق))، بمعلومات من شركات المرافق العامة، أو الإقرارات الضريبية، أو مصادر أخرى للمعلومات. وتوفر سجلات عناوين الأسر إطار قائمة زمني يمكن استخدامه في مسوح الأسر وتعدادات السكان، مما يقلل من تكاليف التعداد لأنه يلغي الحاجة إلى فرز العناوين، ويحسن من نوعية البيانات من خلال زيادة التغطية، لا سيما إذا أجري التعداد عن طريق البريد.

واستعداداً لدورة تعداد 2020، بدأت بعض البلدان في استخدام أسلوب البيانات الضخمة لجمع المعلومات اللازمة لتحديث سجل عناوين الأسر المعيشية، وبدأت تجهيز معلومات العناوين البريدية لتحديث سجلات عناوينها من خلال اتفاقات مع مكاتب البريد. وعلاوة على ذلك، تقوم معظم أجهزة الإحصاء الوطنية بإجراء عمليات فرز في المكاتب باستخدام الصور الملتقَطة عبر الأقمار الصناعية، مما يقلل إلى حد كبير عدد العناوين التي يتعين فحصها ميدانياً قبل التعداد. ويمكن الاطلاع من خلال هذا الرابط على لمحة عامة عن النهج الذي يستخدمه مكتب الإحصاء الأسترالي في حفظ سجل العناوين وتحديثه، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالحفاظ على السر الاحصائي.

وعلاوة على ذلك، تشير إحدى التوصيات الرئيسية للبرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن 2020، الذي بدأ العمل به عام 2015، إلى مزايا تصنيف الوحدات السكنية الفردية تصنيفاً مرجعياً جغرافياً، ما ينتج عنه سجل للوحدات السكنية يمكن التوفيق بينه وبين سجل العناوين في وقت لاحق، وإن كان اكتمال سجل العناوين في عدد من البلدان النامية لا يتجاوز عادة المناطق الحضرية الرئيسية. ومن ثم يُستخدَم سجل الوحدات السكنية كإطار معاينة رئيسي لإجراء المسوح والعمليات الأخرى المخصصة لجمع البيانات الإحصائية.

2.6.11 إطار مفاهيمي

على الرغم من عدم وجود إطار مفاهيمي متناسق ولا معيار دولي لسجلات العناوين، يمكن العثور على المفاهيم ذات الصلة في أماكن مختلفة. ويوفر دليل البنية الأساسية الجغرافية المكانية لدعم أنشطة التعداد توجيهات بشأن تنظيم معلومات العناوين لأغراض التعداد، في حين أن الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية ونظيره الأوروبي الأكثر تفصيلاً بعنوان توجيهات البنية الأساسية للمعلومات الجغرافية في المجموعة الأوروبية، وغير ذلك من التقارير بصيغتها الوطنية توفر أُطُر عمل أوسع نطاقاً.

3.6.11 المصادر وإجراءات الإدارة

تحدد البلدان التي وضعت سجلات إدارية للمساكن الإجراءات المتعلقة بإعداد هذه السجلات وصيانتها من خلال التدابير التشريعية. وعادة ما تستند إجراءات الإعداد إلى المعلومات المسحية التي يتم تحديثها من خلال عملية إدارية محددة أو تسجيل ميداني للمساكن. كما أن إجراءات التحديث محددة أيضاً بموجب القانون، وتشمل إضافة وشطب العناصر المحددة للهوية مع إضافة/إزالة كل مسكن من السجل. والبلدان التي لا تملك سجلات مساكن إدارية و/أو سجلات سكانية عادة ما تقوم بإعداد سجلات عناوين الأسر قبل التعداد عن طريق استكمال القائمة الإدارية والبريدية للعناوين بمعلومات التواصل من مصادر أخرى، ولكن هناك أمثلة لحالات يتم فيها إجراء هذه العملية باستمرار.

ومصادر المعلومات المعتادة للتحديث هي معلومات شركات المرافق والهاتف، والنماذج الضريبية، وخدمات الطوارئ، وتراخيص التلفزيون، وقواعد البيانات المنظمة المماثلة. وتنطوي العملية عادة على مراحل متعددة، حيث يتم الربط بين البيانات المستمدة من مصادر متعددة، وتنظيفها، وترميزها جغرافياً باستخدام أدوات حسابية، ومن ثم مراقبتها وتصحيحها ميدانياً، إما من جانب السلطات المحلية أو الاجهزة الإحصائية، أو المتعاقدين الخارجيين. ويتمثّل النهج الحديث لهذه العملية في إنشاء واجهة عناوين على شبكة الإنترنت تتيح مراقبة العناوين وتصحيحها.

لا تعتمد جودة سجل عناوين الأسر المعيشية على جودة معلومات العناوين الإدارية فحسب، بل تعتمد أيضاً على جودة عملية استكمال المعلومات. وتتوقف جودة البيانات على جودة عملية التسجيل، ولكنها كثيراً ما تتأثر بالممارسات القانونية، ومدى الامتثال، والثقة في المؤسسات.

4.6.11 إنتاج أُطُر مسوح الأسر المعيشية

يمكن استخدام سجلات عناوين الأسر كأُطُر مسح مباشرة أو يمكن استخدامها لإنتاج أُطُر لمسوح محددة. ويعتبر سجل عنوان الأسرة في الأساس إطار قائمة يُدرج جميع الوحدات من المستهدفين في المسح. كما يحتوي على معلومات من إطار منطقة، أي معلومات عن التسلسل الهرمي للمناطق الجغرافية كوحدات. وتسمح هذه الميزة لسجل عنوان الأسر بتحديد العينات على مرحلتين، حيث يتم أولاً تحديد الوحدات من إطار المنطقة ومن ثم من إطار القائمة فقط للمناطق المحددة مسبقاً.

ويمكن استخدام سجلات عناوين الأسر كأُطُر للتعدادات السكانية لأنها تتضمن بيانات تعريفية لجميع وحدات التعداد. وعلاوة على ذلك، يمكن لسجلات عناوين الأسر أن تكون ذات فائدة ممتازة في تحضير التعداد، لأنها تتيح تخطيط العمل الميداني بشكل فعال.

ولكن لسوء الحظ، فإن السجلات العادية لعناوين الأسر لا تحتوي عموماً على معلومات عن ساكنيها، وبالتالي نادراً ما يمكن استخدامها في تحديد طبقات العينات. غير أن سجلات السكان يمكن أن تخدم هذا الغرض أيضاً، إذ يمكنها تقديم الدعم في المجالات التالية:

أ) تحديد مواصفات المستهدفين بالمسح؛

ب) اشتقاق أُطُر المسح؛

ت) اختيار عينات المسح؛

وفيما يلي روابط الإرشادات ، وأفضل الممارسات، والأمثلة:

- فريتز شورين - السجلات الإدارية والتعداد السكاني، منهجية المسح، المجلد 25، كانون الأول/ديسمبر 1999g
- إنشاء سجل عنوان السكني لتحسين التغطية في التعداد الكندي لعام 1991؛
- جهاز الإحصاء الوطني - تجميع سجل العناوين لتعداد 2011؛
- جهاز الإحصاء الوطني - دليل برنامج شراكة السلطة المحلية؛
- بناء فهرس عنوان للتعداد وما بعده - أليستير كالدر، جهاز الإحصاء الوطني؛
- بناء سجل عناوين تعداد عام 2011 - مبادئ توجيهية لإنكلترا وويلز بشأن استخدام السجلات والبيانات الإدارية لتعدادات السكان والمساكن - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا؛
- دليل عن المعلومات الجغرافية المكانية في سياق أنشطة التعداد - الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة.

7.11 العينة الرئيسية للأُسَر المعيشية، وسجلات الأحوال المدنية، والإحصاءات الحيوية، وسجلات السكان

إن وجود إطار مسح يعوَّل عليه ضروري لأي مسح. وعلى الرغم من أن أجهزة الإحصاء الوطنية بمقدورها استخدام معلومات التعداد في وضع أُطُر مسوح الأسر المعيشية، فإن تحديث إطار المسح غالباً ما يكون مكلفاً ومعقداً. ويمكن، حسب الموارد المتاحة والبيئات الإدارية، تحديد ثلاثة نُهُج عامة لإعداد أطر مسوح الأسر المعيشية:

1. **استخدام العينة الرئيسية للأسرة**، والتي تستخدمها عادة أجهزة الإحصاء الوطنية التي لديها عدد كاف من المسوح المستقلة، أو تُجري نفس المسح بشكل دوري لضمان استخدامها بشكل مستدام؛
2. **استخدام التعدادات السكانية**، والتي تستخدمها عادة أجهزة الإحصاء الوطنية التي لديها خبراء في أخذ العينات، ولكن ليس لديها الموارد أو المصادر الإدارية الضرورية لتحديث إطار المسح بشكل منتظم وكامل؛

3. **استخدام سجلات السكان**، التي تستخدمها أجهزة الإحصاء الوطنية التي تقوم بتحديث إطار المسح الكامل بانتظام من خلال إجراءات محددة من مصادر إدارية.

وإلى جانب النُهُج المذكورة أعلاه، سيناقش هذا الفرع نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، باعتباره مصدراً للإحصاءات الرسمية ووسيلة لتحديث إطار العينة.

1.7.11 العينة الرئيسية للأسر المعيشية

يُستخدَم *إطار العينة الرئيسي* لاختيار العينات في مسح الأسرة المعيشية، ويغطي المجموعة المستهدفة بأكملها، ويستخدم في مسوح متعددة أو دورات متعددة من نفس المسح. وتضع الأجهزة الإحصائية الوطنية عادةً إطار عينة رئيسي بعد الانتهاء من معالجة التعداد عن طريق إزالة المعلومات غير اللازمة لأغراض أخذ العينات، وإتاحتها لخبراء أخذ العينات. ووفقاً لسياسات أمن البيانات والولوج اليها، يتم اتّباع نُهُج مختلفة إزاء التدفق التقني للمعلومات الفردية ومعلومات التواصل معها، ولكن التوصية العامة هي أن الحصول على المعلومات ينبغي أن يكون محدوداً وسريا.

والميزة الرئيسية لتصميم العينات الرئيسية هي أنه يسمح بدمج مرحلة أو أكثر أو تقاسمها بين مختلف مسوح الأسر المعيشية. ويقلّص هذا النهج من تكاليف إعداد وحفظ أُطُر أخذ العينات، حيث أن المزيد من مسوح الأسر المعيشية تشترك في نفس إطار العينة الرئيسي وتصميم الإطار. كما أنه يبسّط العملية التقنية لتصميم عينات فردية، ويسهّل الروابط التشغيلية بين مختلف المسوح. ولا يختلف إطار المعاينة، بوصفه إطار عينة رئيسية، من مسح إلى آخر أو من دورة إلى أخرى في نفس المسح. فقد تم تصميم إطار العينة الرئيسي وإعداده بمثابة قاعدة مستقرة وثابتة لاختيار العينات الفرعية اللازمة لإجراء المسوح أو دورات المسح على مدى فترة طويلة من الزمن، وهذه هي ميزته الخاصة.

وتواجه بلدان كثيرة قيوداً في الميزانية وتعتمد على المساعدة التقنية من الوكالات الإنمائية الدولية. ولتعزيز استدامة أنشطة جمع البيانات الإحصائية، اقتُرحَت استراتيجيات مختلفة لترشيد تكلفة الموارد التقنية والمالية اللازمة لإجراء مسوح الأسر المعيشية. وتتمثل احدى هذه الاستراتيجيات في وضع *تصميم عينة رئيسية*.

إن استخدام *تصميم عينة رئيسية* لاختيار عينات للمسوح المتعددة للأسر المعيشية يوفر فرصة لتقليل الموارد اللازمة لجمع بيانات مسح الأسر المعيشية بانتظام. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يؤدي استخدام نفس تصميم وإطار العينات لاختيار عينات معينة لإجراء مسوح متعددة أو يختلف محتواها، أو كذلك لإجراء دورات مختلفة من نفس المسح، إلى ترشيد التكاليف بشكل كبير مقارنة بإعداد تصميم مستقل في كل مرة يتم فيها إجراء مسح للأسر المعيشية. وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية لا تقلل العبء على المجيبين بشكل عام، فإن المجيبين الذين يعيشون في منطقة جغرافية التي تم اختيارها خلال المرحلة الأولى قد يشعرون بعبء استجابة غير متناسب، خاصة بالنسبة للمسوح التي لن تُنجز في مناطق أخرى.

والعينة الرئيسية هي عينة مستمدة من إطار يغطي المستهدفين، بهدف استخدامها لعدد من المرات في المستقبل، وذلك لتجنب أخذ عينات خاصة كلما دعت الحاجة. وفي بعض الأحيان، تكون العينة الرئيسية كبيرة وتستند الدراسات والتحاليل اللاحقة إلى عينة فرعية مأخوذة منها. والميزة الرئيسية لاستخدام العينة الرئيسية هي أنها تخفض تكلفة المعاينة لأنها توفر مجموعة وحدات إحصائية جيدة التحديد، والتي قد تكون مناسبة لغايات المسوح الجدولية (Panel surveys) على سبيل المثال. من ناحية أخرى، العينة الرئيسية هي مجموعة من الوحدات التي تم اختيارها مسبقاً وقد تسبب التحيز عند استخدامها كمصدر للمسح بالعينات. وقد بدأت البلدان التي تمتلك سجلات جيدة بالانتقال بشكل متزايد إلى استخدام عينات من الأفراد، وتستخدم المقابلات الهاتفية أو من خلال شبكة الإنترنت أو مزيجاً منها. وفي هذه الحالة، لا تتسم فوائد العينة الرئيسية بالوضوح إذا كان يتم تحديث المصادر بانتظام، مع وجود موظفين يتمتعون بالخبرة في المعاينة.

ويمكن الخلط بين مصطلحي 'إطار العينة الرئيسي ' و 'العينة الرئيسية '، خاصة في حال اعتماد تصميم معاينة متعددة المراحل. والسمة المميزة لإطار العينة الرئيسي هي أنها بمثابة عينة ويتم أخذ عينات فرعية منها (لمسوح مختلفة أو جولات مسح مختلفة). ومن المهم الأخذ بالعلم أن ليس كل عينة مستمدة من إطار عينة رئيسي هي عينة رئيسية.

بشكل عام، تتكون العينة الرئيسية من مجموعة مبدئية مختارة لوحدات معاينة أولية تبقى ثابتة لكل عينة فرعية. ويجدر التنبه إلى أن المراحل الأخيرة عادة ما تتسم بالتباين. فعلى سبيل المثال، في المرحلة النهائية من الاختيار،

تختلف الأُسَـر التي يتم اختيارها لإجراء مقابلات عن تلك المشـاركِة في مسـوح مسـتقلة، في حين أنها قد تكون متماثلة أو متداخلة جزئياً في المسوح المتكررة.

ويمكن الاطلاع على لمحة عامة عن الإطار المفاهيمية من خلال:

- البرنامج الوطني للقدرة الوطنية للأسر المعيشية - أطر المعاينة وتصميم العينات لبرامج المسح الأسري المتكاملة؛
- وهانز بيترسون - تصميم أطر العينات الرئيسية والعينات الرئيسية لمسوح الاسر المعيشية في البلدان النامية.

الإجراءات المتعلقة بالمصادر، والإعداد، والإدارة

كما لوحظ في الفصل 4.2.8- *تصميم المسح* وفي فصل 3.11- *السجل الإحصائي للأعمال التجارية* والفصل 4.11- *أُطُر مسوح القطاع غير المنظم*، فإن إطار مسح قطاع الأعمال يُستمَد من السجل الإحصائي لأعمال التجارية، أو في حالة عدم وجود سجل، يُستمد الإطار من تعدادٍ اقتصادي، وينطبق ذات الأمر على أُطُر العينات الرئيسية لمسوح الأسر المعيشية. ويوصى باستخدام إطار مسح متسق لإجراء مسوح تتعلق بنفس المجموعة المستهدفة أو مجموعة فرعية من مجموعة مستهدفة.

واستناداً إلى إطار عينة رئيسي، يمكن اختيار العينات اللازمة لإجراء مسوح مختلفة بشكل مستقل تماماً. ولكن في كثير من الحالات، ثمة فوائد كبيرة ناتجة عن اختيار عينة كبيرة واحدة تكون عينة رئيسية، ومن ثم اختيار عينات فرعية منها لخدمة المسوح المختلفة (ولكن ذات الصلة). وقد قرر عدد من الأجهزة الإحصائية الوطنية إعداد عينة رئيسية تلبي احتياجات ما لديها من مسوح للأسر المعيشية.

وخلال الفترة الزمنية التي يتم فيها استخدام إطار عينة رئيسي، تحدث تغييرات تؤثر على كل من عدد وحدات الإطار وتعريفها. وإن إطار المعاينة الرئيسي هو بشكل أساسي عبارة عن قائمة بوحدات المنطقة تغطي البلد بأكمله. وبالنسبة لكل وحدة، قد تكون هناك معلومات عن التصنيف الحضري/الريفي، وتحديد الوحدات ذات

المستوى الأعلى (التقسيمات الإدارية الفرعية، أي المنطقة والمقاطعة التي تنتمي إليها الوحدة)، وعدد السكان، وغير ذلك من الخصائص. وبالنسبة لكل وحدة من وحدات المناطق، يجب أن تتوفر كذلك معلومات عن حدودها الفاصلة. ويعتمد مقدار العمل المطلوب لحفظ إطار معاينة رئيسي في المقام الأول على استقرار وحدات الإطار. وهناك نوعان من التغييرات التي قد تطرأ على وحدات الإطار: التغييرات على الحدود الفاصلة لوحدة الإطار، والتغيرات على خصائص وحدة الإطار. ويجب تسجيل التغييرات التي تؤثر على الحدود الفاصلة لوحدات الإطار في إطار العينة الرئيسية، كما يتعين إنشاء نظام لجمع المعلومات حول التغييرات الإدارية لتتبعها. ولا تشمل التغييرات في خصائص وحدات الأُطُر التغييرات البسيطة مثل تغييرات الأسماء فحسب، بل تشمل أيضاً تغييرات أكبر مثل التغيرات في قيمة الحجم (عدد السكان أو عدد الأسر المعيشية/الوحدات السكنية) أو التغيرات في التصنيف الحضري/الريفي. وليس بالضرورة أن تُدرَج هذه التغييرات في إطار العينة الرئيسي. غير أن المعلومات عن قيم الحجم التي تجاوزها الزمن تؤدي، كما ورد أعلاه، إلى فقدان الكفاءة في العينات المختارة من الإطار. ويتسم تحديث قيم الحجم للإطار بكامله بتكلفة عالية ولا يتسم عموماً بالكفاءة من حيث التكلفة؛ ولكن بالنسبة للمناطق شبه الحضرية سريعة النمو بشكل خاص، فمن الجيد تحديث قيم الحجم بانتظام.

وهناك أمثلة يتم فيها تحديث إطار العينة الرئيسي جزئياً بشكل دوري أو بشكل مستمر من خلال أنظمة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (إذا كانت العينة الرئيسية تحتوي على معلومات فردية) ومن مصادر إدارية أخرى (مثل سجلات الحكومات المحلية، وقوائم الناخبين، وقوائم المهاجرين من الداخل وإلى الخارج) لتعكس الوفيات والولادات والهجرة. كما توجد أمثلة يتم فيها تحديث العينة الرئيسية من خلال تحديث معلومات العنوان بالاستناد إلى البيانات الإدارية، أو عن طريق فرز المناطق، وهذا مكلف إلى حد ما، وبالتالي نادراً ما يُستخدم. وتوجد أمثلة على الأماكن التي ترتكز فيها عمليات الفرز على المباني التي شيدت حديثاً والتي تم تحديدها من خلال المعلومات الجغرافية المكانية (أو غيرها). وعلى الرغم من أن التحديثات الدورية مفيدة، ينبغي إجراء تحديث كامل للإطار الرئيسي للعينة بمجرد توافر البيانات الجزئية للتعداد.

إنتاج أُطُر المسح والعينات

كما ورد سـابقاً، فإن العينة الرئيسـية هي عينة كبيرة تُسـحب منها عينات فرعية مختلفة لإجراء مسـوح مختلفة. ويمكن إجراء المعاينة الفرعية بطرق مختلفة. فالمعاينة الفرعية على المسـتوى الأولي (لوحدات المعاينة الأولية) من شأنها أن تعطي عينة فرعية لوحدات المعاينة الرئيسية الخاصة بالعينة الرئيسية لكل مسح، حيث أن كل مسح سيكون له عينة مناطق عد مختلفة. وفيما يتعلق بالمعاينة الفرعية على المستوى الثانوي، من شأنها أن تنتج عينة فرعية للوحدات السكنية من كل عينة رئيسية من وحدات المعاينة الأولية، حيث أن كل مسح سيكون له نفس العينة من مناطق العد ولكن عينات مختلفة من الوحدات السكنية داخل هذه المناطق.

ويمكن إجراء المعاينة الفرعية بشكل مستقل، أو يمكن استخدام نوع من عملية الاختيار الخاضعة للرقابة لضمان المسـتوى المطلوب من التداخل بين العينات. وتتمثل طريقة أخرى لتحديد عينات من العينة الرئيسـية في اختيار نسخ مكررة مستقلة من العينة، ويمكن اختيار نسـخة مكررة واحدة أو عدة من النسـخ المكررة كعينة فرعية لكل مسح. ويتطلب ذلك أن يتم بناء العينة الرئيسية من البداية من مجموعة من النسخ المكررة المستقلة تماماً.

روابط الإرشادات، وأفضل الممارسات، والأمثلة:

- ST/ESA/STAT/SER.F/98 - تصميم نماذج مسح الاسر المعيشية: إرشادات عملية
- Maligalig, D. S., & Martinez, A. Jr (2013). تطوير تصميم نموذج رئيسي لمسوح الأسر المعيشية في البلدان النامية: دراسة حالة في بنغلاديش؛
- ESA/STAT/AC.93/3- أخذ إطارات العينات والعينات الرئيسية - أنتوني جي تيرنر؛
- شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة – مسوح عينات الأسر المعيشية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.
- ESSnet KOMUSO - إرشادات الجودة للإطارات في الإحصاءات الاجتماعية الإصدار 1.51

2.7.11 نُظُم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

من ناحية مثالية، يُعتبَر التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على أنه التسجيل المستمر، والدائم، والإلزامي، والشامل للأحداث الحيوية للسكان وخصائصها. وعادة ما تشمل الجهات الفاعلة في نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الجهات التالية: سلطات التسجيل المدني، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة الصحة، وجهاز الإحصاء الوطني.

ويضطلع التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بوظيفة إدارية هامة لأنه يسجل الأدلة الوثائقية لأحداث الحياة والعلاقات الأسرية. فنُظُم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية تسجّل كل ولادة، وعملية تبني، وزواج، وطلاق ووفاة، إلى جانب معلومات إضافية مثل سبب الوفاة.

كما أن تسجيل كل حدث حيوي هو فرصة لإعداد أدق الإحصاءات وأكثرها اكتمالاً وبسرعة كافية عن صحة السكان وتركيبتهم الديمغرافية، بالإضافة الى انه فرصة أيضاً للاحتفاظ بسجل مدني وطني أو قاعدة بيانات سكانية. ورغم أن إنتاج الإحصاءات الحيوية من خلال المسوح بالعينات يؤدي وظيفة قيمة في إبراز الأوضاع الديمغرافية والسكانية المحتملة ولفت الانتباه إليها، فإن هذه الإحصاءات يمكن أن تكون مكلفة وغير مؤكدة، وقد لا تشمل أكثر قطاعات السكان ضعفاً، كما لا يمكن تحديدها محلياً. وهي ليست بديلاً طويل الأجل للإحصاءات الحيوية المستمَدة من نظام شامل للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وعلى الرغم من أن نُظُم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يجري العمل بها في معظم أنحاء العالم، فإن أجزاء كبيرة من سكان العالم لم يتم تسجيلها عند الولادة في نظام للتسجيل المدني. وقد عملت شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة على تشكيل الفريق العالمي المعني بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وهو فريق من المنظمات الدولية والإقليمية يهدف إلى تعزيز ودعم إنشاء نظم وطنية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتحديثها. وعلى ذات المنوال، أطلقت شعبة الإحصاء التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حملة ترويج للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بعنوان "Get into the picture" للتشجيع على اعتماد نُظُم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ.

وفي نهاية أيار/مايو 2019، أُطلِقت خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية في روما، بمناسبة انعقاد المؤتمر التحضيري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى: المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة -السبيل نحو تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة من دون استثناء أحد. وتشير خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية إلى المقاربة الشاملة للتسجيل المدني لجميع الوقائع الحيوية، وإنتاج الإحصاءات الحيوية، وإعداد وإدارة السجلات السكانية، وجهاز إدارة شؤون الهوية من الولادة الى الوفاة. وينبغي وجود قدرة كاملة على التشغيل البيني[2] لهذه الوظائف وبطريقة متزامنة، وفقا للمعايير والتوصيات الدولية، ومع الامتثال لحقوق الإنسان لجميع الأشخاص المعنيين، بما في ذلك الحق في الخصوصية. وينبغي أن تعتمد جميع الدول الأعضاء هذه الخطة، وأن تنفذها بوصفها آلية منهجية ودائمة لضمان الهوية القانونية للجميع. واعتمدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية في دورتها الحادية والخمسين في آذار/مارس 2020.

وفضلاً عن استخدام نُظُم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية كمصدر للإحصاءات المتعلقة بالوقائع الديمغرافية (بالاقتران مع التعدادات وغيرها من المصادر)، يمكن الاستفادة من هذه النظم لإنتاج تقديرات سكانية في الفترات الفاصلة بين التعدادات وكذلك لإنتاج الإسقاطات السكانية. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام المعلومات الفردية من نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لتحديث معلومات إطار العينة الرئيسي. ويوصى بتحديث إطار العينة الرئيسي (وكذلك العينة الرئيسية) من خلال نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ولا سيما لإزالة الأشخاص المتوفين من إطار المسح لأن ذلك يقلل بشكل كبير مما قد يشعر به القائمون من حرج على إجراء المقابلات، وبالتالي يقلل من الحرج بالنسبة لأجهزة الإحصاء الوطنية.

روابط الإرشادات، وأفضل الممارسات، والأمثلة:

[2] يشير التشغيل البيني في هذا السياق بشكل أساسي إلى ضمان استخدام النظم لنفس مجموعة التعاريف والتصنيفات والمنهجية، فضلاً عن المنصات المتوافقة من الناحية التكنولوجية والتي تسمح بالمواءمة التامة للواجهات البينية وبروتوكولات الوصول. ولا يُستخلَص من التشغيل المتبادل السماح بالاطلاع بشكل كامل على السجلات والمحتوى الخاص بأي نظام بعينه، أو القدرة على التحكم بها

- مبادئ وتوصيات لنظام إحصائي حيوي، الأمم المتحدة، 2015؛
- دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: الإدارة والتشغيل والصيانة، التنقيح 1، الأمم المتحدة، 2018؛
- مبادئ توجيهية بشأن الإطار التشريعي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وإدارة الهوية، الأمم المتحدة، 2019.

إن وجود نظام للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يُعوَّل عليه بشكل كامل، واستخدام ما به من معلومات فردية لتحديث إطار المعاينة لا يكفي لاتساق إطار العينة تماماً مع مجمل السكان. وعلى الرغم من وجود معلومات عن وقائع الحياة، فإن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لا تتبع عموماً المعلومات المتعلقة بمكان إقامة الأفراد. وحتى إذا كانت هذه المعلومات موجودة في قاعدة بيانات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، أو في قاعدة بيانات إدارية مختلفة، فغالباً لا يتم تحديثها بانتظام، أو قد لا تحتوي على روابط بين الشخص والمسكن، مما يجعل من الصعب استخدامها لتحديث المعلومات الفردية عن الأسر الواردة في إطار المعاينة.

وفي بعض البلدان، (وبشكل أساسي بلدان شمال أوروبا، وسلوفينيا، والنمسا) يُلزَم الأفراد بموجب القانون بتسجيل أنفسهم إدارياً في مسكن محدد، وتُخزَّن هذه المعلومات في سجل سكاني إداري، إلى جانب بنود أخرى مثل التحصيل العلمي والنشاط الاقتصادي الحالي. وعادة ما يكون سجل السكان الإداري متصلاً بسجل المساكن والمباني (الوارد في الفصل 6.11 *'سجل عناوين الأسر المعيشية'*) على المستوى الفردي، حيث يتعين ربط كل شخص بحد ذاته (لديه هوية شخصية فريدة) بمسكن بحد ذاته (له هوية مسكن فريدة).

إن وجود سجل إداري موثوق به للسكان يقلل كثيراً من التكاليف الإجمالية للإحصاءات الرسمية لأنه يلغي الحاجة إلى جمع المعلومات من الميدان لدى توفرها من مصادر إدارية موثوق بها. ففي البلدان التي لديها سجلات إدارية للسكان، لا تقوم بجمع بيانات التعداد الميدانية ولكنها تربط قواعد بيانات إدارية مختلفة، وقد تجري مسحاً لجمع المعلومات مما يتيح تنسيب البيانات المفقودة. وعلى الرغم من أن هذا النهج فعال من حيث التكلفة ويتيح الإنتاج السنوي للمؤشرات التي لولاه لتوفرت كل خمس أو عشر سنوات، فإن أصحاب البيانات الإدارية يشعرون بالقلق

عموماً إزاء عبء الاستجابة، مما يؤدي في الغالب إلى جمع عدد محدود من المتغيرات المتاحة. وعلاوة على ذلك، فإن الانتقال إلى التعداد السجلي يثير مشكلة إمكانية المقارنة بين التعدادات السابقة.

وفي سياق خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية (المذكورة أعلاه)، يمتد دور سجلات السكان إلى ما هو أبعد من المهام الحكومية والوظائف الإحصائية، فيتحول إلى آلية لضمان الهوية القانونية للجميع منذ الولادة وحتى الوفاة، بإصدار شهادات قانونية تستند إلى التسجيل المدني طوال حياة الفرد. ويمثل السجل السكاني، في حال كونه دقيقاً ومستكملاً بانتظام، مصدراً موثوقاً للمعلومات عن هجرة السكان. وفي سياق توليد إحصاءات حول المناطق الصغيرة، يمثل إنشاء سجل سكاني شامل وحفظه وتشغيله، بالاقتران مع معلومات مستمدة من سجلات وظيفية أخرى، بديلاً هاماً وفعالاً عن عد البلد بأسره بتكلفة باهظة.

وبالتالي، فإنه من الأهمية بمكان أن تشارك الأجهزة الإحصائية الوطنية من البداية مشاركة فعالة في العملية التشريعية، وفي العمليات، والبروتوكولات الهادفة للوصول إلى المعلومات لأغراض إحصائية من خلال السجلات السكانية. وبالرغم من أن تحديد استغلال السجلات السكانية لأغراض إحصائية في مرحلة لاحقة لن يكون مستحيلاً، فإنه سيتطلب بالتأكيد المزيد من التعديلات عما لو تم تحديد تلك العلاقات منذ البداية.

8.11 الخدمات المنهجية

يتضمن هذا الفرع معلومات عن *الخدمات المنهجية* التي تشكل جزءاً من البنية الأساسية الإحصائية المشتركة، وتدعم تصميم الاستبيانات، وتصميم العينات والتقديرات، والتحرير والترميز، وتحديد القيم المفقودة ومعالجتها، والتغيرات الموسمية، وتحليل السلاسل الزمنية، والعمليات ذات العلاقة بالسرية والسيطرة على الكشف الإحصائي المرتبطة بإجراء مسوح أو عمليات إحصائية أخرى.

وتشمل الخدمات المنهجية استخدام *الأدوات والنظم المتخصصة*، *والموظفين المتخصصين* (عادة *خبراء المنهجيات*) وهم خبراء في تصميم هذه الأدوات والنظم، أو تطويرها، أو اقتنائها. وفي هذا السياق، تشير *الأداة* إلى تطبيق حاسوبي يدعم إنجاز النشاط الإحصائي، *والنظام* هو مجموعة متكاملة من الأدوات التي تدعم مجموعة من الأنشطة الإحصائية.

وتوفر المعايير الدولية الأســـاس لتطوير الخدمات المنهجية، وتقدم المنظمات الإحصـــائية الدولية الدعم اللازم لتطبيقها.

1.8.11 تصميم الاستبيان

مبادئ تصميم الاستبيان

تقع المسؤولية عن تصميم وإعداد استبيان المسح على عاتق موظفي الجهة المعنية بموضوع المسح. ويجب على المتخصـصـين في تصـميم الاسـتبيانات الموجودين عادة في وحدات المنهجيات تقديم الدعم بخصـوص تصـميم الاستبيان وتطويره. وقد يشمل الدعم ما يلي:

أ) تحديد واحد أو أكثر من أدوات تصميم وإعداد الاستبيانات والحصول عليها؛

ب) تدريب موظفي جهاز الإحصاء الوطني على مبادئ تصميم الاستبيان والممارسات واستخدام الأدوات؛

ت) مساعدة الموظفين المتخصصين في تصميم واختبار الاستبيانات؛

ث) مراجعة الاستبيانات بخصوص الفهم وتدفق الأسئلة واقتراحات التحسين.

وقد ورد وصف المبادئ التي تستند إليها الخدمات في الفصل 4.5.2.8 - *تصميم الاستبيان*.

المبادئ التوجيهية والأدوات والنظم المتعلقة بتصميم الاستبيان

طورت العديد من أجهزة الإحصـاء الوطنية أدلة إرشـادية لتصـميم الاسـتبيانات لمسـاعدة موظفيها. على سـبيل المثال، تصـميم الاسـتبيانات هو قسم في الدليل حول تصـميم المسـوح الاسـاسـية الذي وضـعه مكتب الإحصـاء الأسترالي.

و هناك العديد من أدوات تصـميم الاسـتبيانات المتاحة من المنظمات الإحصـائية الدولية، والأجهزة الإحصـائية الوطنية، وتلك المتاحة تجارياً. وتنتمي معظم هذه الأدوات إلى نُظُم أكبر شـمول وتشـمل، بالإضـافة إلى تصـميم الاستبيانات، جمع البيانات والحصول عليها، وقيدها، وتحريرها، ومعالجة القيم الناقصة، وجدولتها.

وتتمثل اثنتان من أفضل النظم المعروفة من الأجهزة الإحصائية الوطنية فيما يلي:

أ) برنامج BLAISE، هيئة الإحصاءات الهولندية. ويدعم على وجه الخصوص تصميم الاستبيانات وجميع أنواع جمع البيانات بمساعدة الحاسوب.

ب) نظام معالجة التعداد والمسوح (CSPro) ttps://www.census.gov/data/software/cspro.html الذي طوره مكتب الإحصاء الأمريكي وهو عبارة عن حزمة برمجيات للمجال العام تستخدمها مئات المنظمات لإدخال بيانات التعداد والمسح وتحريرها وتبويبها ونشرها.

تتمثل أفضل النظم المعروفة التي طورتها المنظمات الإحصائية الدولية في: Survey Solutions، وهي برمجيات مجانية طورتها مجموعة البيانات التابعة للبنك الدولي، و EUSurvey وهو نظام إدارة مسح على الانترنت لإنشاء الاستبيانات وغيرها من الاستمارات، واستخدامها لجمع البيانات من خلال شبكة الإنترنت.

كما تشمل الأنظمة من العالم التجاري ما يلي:

- مسح 1، 2، 3 التابع لمنصة ArcGIS وهو حل لجمع البيانات يتمحور حول دمج استخدام تكنولوجيا رسم الخرائط وعمليات المسح.
- نماذج جوجل- Google Forms، وهي مجانية وتدعم عدداً غير محدود من المسوح التي تضم عدداً غير محدود من المجيبين.
- **Survey Monkey.** SurveyMonkey يشبه Google Forms في أنه يدعم أي نوع من الاستطلاعات على شبكة الإنترنت، الا أن النسخة المجانية لا تدعم سوى عدد قليل جداً من المجيبين.

سيتم مناقشة جميع هذه الأنظمة بمزيد من التفصيل في الفصل 8.14- *أدوات تصميم الاستبيان*.

2.8.11 تصميم العينات والتقديرات

نظرة عامة على تصميم العينات والتقديرات

نظرا للعلاقة الوثيقة بين مخطط التقدير وتصميم العينة، غالباً ما تصممان معاً على الرغم من أن التقدير يحدث فعلياً في وقت متأخر من المسح مقارنة باختيار العينات.

ومن المتعارف عليه أنه يجب تفويض تصميم العينة وتقديرها بالكامل للمتخصصين في هذه العمليات الفرعية لأنها تتطلب معرفة رياضية أكثر من عمليات المسح الفرعية الأخرى. وعادة، ولكن ليس دائماً، يوجد المتخصصون في وحدة المنهجية، وفي بعض الأحيان يوجد هؤلاء المتخصصون في الوحدات المتخصصة في مجالات محددة موضوع المسح. وتقع مسؤولية تصميم وإعداد أو اقتناء ودعم استخدام أدوات تصميم العينات والتقديرات على عاتق المختصين العاملين في وحدة المنهجيات. وبالنسبة لأي مسح معين، يكون الموظفون المعنيون بموضوع المسح مسؤولين عن تحديد المتطلبات والقيود من حيث حجم العينة، وجداول المخرجات المخطط لها، وأخطاء أخذ العينات المقبولة، وميزانية جمع البيانات والتكاليف، وما إلى ذلك، بالإضافة الى التحقق من أن طرق أخذ العينات والتقديرات الناتجة تستجيب لهذه المتطلبات والقيود. كما تشمل خدمات الدعم عادةً ما يلي:

أ) تحديد إجراءات أخذ العينات والتقديرات المناسبة؛

ب) تحديد و (إذا لزم الأمر) اقتناء أدوات أخذ العينات والتقديرات المناسبة؛

ت) القيام بأخذ العينات مع ضرورة التحقق من العينة النهائية في موضوع المسح؛

ث) الدعم في إجراء تقدير وتفسير أخطاء أخذ العينات المتعلقة بموضوع المسح.

لقد تم وصف المبادئ التي تستند إليها الخدمات في الفصل 1.4.2.8 - *تصميم الاستبيان* والفصل 6.6.2.8 - *التقدير*.

المبادئ التوجيهية لتصميم العينة وتقديرها

وضعت العديد من الأجهزة الإحصائية الوطنية مبادئ توجيهية لتصميم العينات والتقديرات لكي يستخدمها موظفوها. ومن الأمثلة على ذلك وثيقة تصميم العينات لمكتب الإحصاء الأسترالي، وهي جزءٌ من مجموعة وثائق تصميم المسح الأساسي الخاص بالمكتب. ويتناول الدليل ما يلي:

a) تحديد المجموعة المستهدفة، والإطار، والوحدات؛

b) حساب حجم العينة؛

c) تحديد منهجية المعاينة؛

d) وتحديد طريقة التقدير التي سيتم استخدامها.

وتتضمن الوثيقة استعراضاً لوسائل المعاينة غير الاحتمالية، بما في ذلك المعاينة بطريقة الحصص، والمعاينة المنتظمة والمعاينة العشوائية، والمعاينة بالاعتماد على الاختيار المعقل (أو العقلاني)، والظروف التي قد تُستخدم فيها. وهي تصف المعاينة العشوائية البسيطة بإرجاع وبدون إرجاع، والمعاينة المنتظمة، والمعاينة الطبقية، وتوزيع العينات، والمعاينة العنقودية، والمعاينة المتعددة المراحل، ومرحلة ما بعد تقسيم الطبقات، والظروف التي قد تلائم كل من هذه الوسائل.

وبالإضافة إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأجهزة الإحصائية الوطنية، هناك العديد من الكتب المرجعية والمقالات البحثية المتعلقة بالتصميم والتقدير. أحد هذه الكتب النموذجية هو كتاب "تقنية المعاينة الإحصائية" من تأليف وليام كوكران (Sampling Techniques, Cochran, Third Edition, 1977, Wiley)؛ وأحد المقالات النموذجية هو أخذ العينات والتقدير لمسوح المنشآت (Sampling and Estimation for Establishment Surveys, 1994, M A Hidiroglou).

وتزخر بعض المجلات بالمقالات على غرار تلك التي يصدرها المعهد الإحصائي الدولي، بما في ذلك تحديداً مجلة الإحصاءات الرسمية Journal of Official Statistics ، ومختلف الجمعيات الوطنية مثل الرابطة

الإحصـــائية الأمريكية American Statistical Association، والجمعية الإحصـــائية الملكية Royal Statistical Society.

أدوات ونُظُم تصميم العينات والتقديرات

كان جهاز الإحصـــاء الوطني في الماضـــي يضـــع بنفســـه أدوات للتقســـيم الطبقي، وتحديد حجم العينة، واختيار العينات، والتقدير ، وغالباً ما كان ذلك يتم لكل مسح على حدة. ولم تعد هذه ممارسة شائعة لأن الأدوات الخاصة بكل جانب من جوانب تصـــميم العينات والتقديرات باتت متاحة تجارياً بســـهولة، ومتوفرة من خلال المنظمات الدولية وغيرها من أجهزة الإحصاءات الوطنية. وعادةً ما يتم دمج هذه الأدوات في نظام واحد.

وتعتبر الأنظمة التجارية الثلاث المذكورة أدناه من أشهرها، ويجب أن يكون اقتناء أي من هذه الأنظمة مصـحوبًا بالتدريب. وتحتوي جميعها على مجموعة واسعة من الميزات، يمكن ان يكون بعضـها معقدًا وقد لا تكون جميعها ذات صلة بجهاز الإحصاء الوطني.

a) SAS هو مجموعة برامج يمكنها اكتشاف البيانات، وتغييرها، وإدارتها، واستيرادها من مجموعة متنوعة من المصادر، وإجراء تحليل إحصائي عليها. وتوفر مجموعة SAS واجهة مستخدم رسومية تعتمد أسلوب التحديد والنقر للمستخدمين غير الفنيين، وخيارات أكثر تقدماً من خلال لغة SAS. ".

b) احصاءات SPSS هو برنامج من البرمجيات الإحصائية طورته شركة IBM، ويحتوي تقريباً نفس خصائص برنامج SAS.

c) **Stata** هو برنامج إحصائي لديه نفس خصائص برنامجي SAS وSPSS.

ويوجد العديد من الأنظمة المتوفرة والمجانية تغطي جزءا كبيرا من الخصـــائص، ويعتبر برنامج *R (Project for Statistical Computing)* من ابرزها. وبالرغم من أن هذه البرامج مجانية، الا ان موظفي الجهاز الاحصائي في حاجة الى تدريب حول كيفية استعمالها، وهذا يكون عادة بتكلفة.

وهناك العديد من الأنظمة المتاحة من خلال GitHub.

وتجدر الإشارة الى ان الأنظمة المشار إليها أعلاه موصوفة في الفصل 7.14 - *المعالجة الإحصائية المتخصصة/البرمجيات التحليلية*

3.8.11 التحرير، والترميز، ومعالجة القيم المفقودة وتحديد قيمتها

لمحة عامة عن أدوات التحرير، والترميز، ومعالجة القيم المفقودة وتحديد قيمتها

تقع المسؤولية النهائية عن تنفيذ هذه الأنشطة لأي عملية إنتاج إحصائي معينة عادةً على عاتق المسؤول عن موضوع المسح. ومع ذلك، يتم في أغلب أجهزة الإحصاء الوطنية تنفيذ عملية التحرير الأولي و (في بعض الأحيان) الترميز من قبل الموظفين الذين يقومون بجمع البيانات والموجودون عادة في المكاتب الإقليمية. ويمكن إجراء عملية التحرير الثانية ومعالجة القيم المفقودة وتحديد قيمتها بواسطة متخصصين في هذه الأنشطة الموجودين في وحدة المنهجية أو في الإدارة المسؤولة عن موضوع المسح.

تقع مسؤولية تصميم وتطوير/اقتناء ودعم استخدام أدوات وأنظمة التحرير العام والترميز ومعالجة القيم المفقودة وتحديد قيمتها عادةً على عاتق المتخصصين الموجودين في وحدات المنهجية و/أو وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وباختصار، يمكن أن يشمل دعم التحرير، والترميز، ومعالجة القيم المفقودة وتحديد قيمتها ما يلي:

(أ) تحديد و/أو وضع الإجراءات والأدوات المناسبة؛

ب) تدريب الموظفين على إجراءات وأدوات التحرير والترميز، ومعالجة القيم المفقودة وتحديد قيمتها؛

ج) تقديم المساعدة إلى الموظفين في إدارة هذه الأنشطة.

وقد ورد وصفا للمبادئ التي تستند إليها الخدمات في الفصول 1.6.2.8 إلى 4.6.2.8.

نُظُم وأدوات التحرير، والترميز، والتنسيب، ومعالجة القيم المفقودة وتحديد قيمتها

لقد طورت العديد من الأجهزة الإحصائية الوطنية أدلة توجيهية لتصميم الاستبيانات لهذه الأنشطة لمساعدة موظفيها. فعلى سبيل المثال، يعد تجهيز البيانات جزءا من دليل تصميم المسح الأساسي الذي طوره مكتب الإحصاء الأسترالي. كما تم تطوير نماذج تحرير البيانات الإحصائية العامة من قبل فريق عمل متعدد الجنسيات في إطار المجموعة رفيعة المستوى لتحديث الإحصاءات الرسمية.

وفي كثير من الأجهزة الإحصائية الوطنية، يتم بناء أدوات التحرير، والترميز، ومعالجة القيم المفقودة وتحديد قيمتها بشكل منفصل (لكل مسح أو عملية جمع بيانات إدارية)، و لكل دورة في حالة المسوح/جمع البيانات السنوية أو الأقل تواتراً، مع الإشارة الى انه لا يوصى بهذه الممارسة. بل أن أفضل طريقة هي استخدام أدوات عامة قدر الإمكان يمكن تخصيصها للمسح بعينه أو لعملية الجمع. ويمكن تطوير الأدوات داخل المؤسسة أو يفضل الحصول عليها من جهاز الإحصاء الوطني أو منظمة إحصائية دولية أخرى. وفي بعض الحالات، قد يتم دمج الأدوات التي تؤدي أكثر من وظيفة واحدة من وظائف في نظام ما. وتشمل الأنظمة المتاحة حالياً نظام معالجة التعداد والمسوح (CSPro) ونظام Survey Solutions و برنامج Blaise ، كما هو مبين أعلاه في الفصل 7.14 - *المعالجة الإحصائية المتخصصة/البرمجيات التحليلية*.

4.8.11 التغيرات الموسمية وتحليل السلاسل الزمنية

مبادئ وأهداف التكييف الموسمي

مثلما نوقش في الفصل 2.1.3.9- التغيرات *الموسمية*، فإن التغيرات الموسمية هي أسلوب تحليل يُستخدَم على نطاق واسع في الإحصاءات الرسمية لإزالة المكوّن الموسمي لسلسلة زمنية فرعية (عادةً شهرية أو فصلية). ويشمل *المعالجة المسبقة*، والتي تتضمن *الكشف عن القيم المفقودة وتصحيحها وتعديل التقويم*، أي إزالة التغيرات التي تحدث يوم التداول وآثار العطل. وفي بعض الحالات، قد يتم اشتقاق سلسلة جديدة من السلسلة الأصلية تشمل الاختلافات بين النقاط المتجاورة في السلسلة الزمنية الأصلية. ويشار إلى مجموعة الخيارات المختلفة التي يتم اتخاذها لدى صياغة التغيرات الموسمية (بما في ذلك المعالجة المسبقة) لسلسلة معينة على أنها *اختيار نموذج*.

وتقع مسؤولية التعديل الموسمي على عاتق الادارة المسؤولة عن هذه السلسلة. ويعد اختيار النموذج وخوارزميات التعديل الموسمي معقدة وتعتمد على المعرفة واستخدام هذا النظام التعديلي الموسمي. لذلك، عادةً ما يتم مساعدة الموظفين المعنيين من قبل متخصصين في التغير الموسمي، والذين عادة ما يكونون داخل وحدة المنهجية أو وحدة تحليل، وذلك حسب الهيكل التنظيمي للجهاز الإحصاء الوطني. ويتمثل دورها فيما يلي:

أ) اتخاذ قرار بشأن نظام (أنظمة) التعديل الموسمي الذي سيستخدم على نطاق الجهاز الإحصاء الوطني ككل؛

ب) اقتناء وتركيب نظام (أنظمة) التعديل الموسمي، لاختباره وتعديله لكل سلسلة زمنية؛

ت) تحديد النهج والنظام المناسبين (في حالة توفر أكثر من واحد)؛

ث) إنشاء نموذج التعديل الموسمي الأولي والمتغيرات للسلسلة؛

ج) التحقق من أن النموذج والإعدادات تعمل بشكل مناسب في السلسلة قبل تسليم النظام إلى الجهة المعنية؛

ح) استعراض النواتج بصورة دورية، والتحقق من قابلية التطبيق المستمر للنموذج والإعدادات، وإجراء تعديلات إذا لزم الأمر.

يمكن أيضا تقديم الدعم من خارج جهاز الإحصاء الوطني. على سبيل المثال، يوفر المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي مكتب مساعدة عن بعد مجاني للتعديل الموسمي.

أدوات ومبادئ التوجهية وأنظمة التعديل الموسمي

تقدم المبادئ التوجيهية للنظام الإحصائي الأوروبي بشأن التغير الموسمي، 2015، للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي وصفاً شاملاً لجميع جوانب التغير الموسمي بما في ذلك المعالجة المسبقة واختيار النموذج.

هناك العديد من أنظمة التعديل الموسمية المتاحة، وأكثرها استخداماً مذكورة أدناه ومبينة في الفصل 7.14 - *المعالجة الإحصائية المتخصصة/البرمجيات التطبيلية*.

أ) X-12 ARIMA، الذي أعده مكتب الإحصاء الأمريكي.

ب) TRAMO-SEATS، الذي وضعته إدارة الإحصاءات في مصرف إسبانيا الوطني.

ت) نظام X-13 ARIMA-SEATS، يجمع بين X-12 ARIMA و TRAMO-SEATS، الذي تم تطويره ودعمه من قبل مكتب الإحصاء الأمريكي.

ث) Jdemetra+، يجمع أيضاً بين X-12 ARIMA و TRAMO-SEATS، وضعته إدارة الإحصاءات التابعة المصرف الوطني لبلجيكا لمجموعة التغير الموسمي التابعة للنظام الإحصائي الأوروبي.

ويوصى بشدة أن تستخدم أجهزة الإحصاء الوطنية نفس نظام التغير الموسمي لجميع السلاسل التي تمت معالجة تغييرها الموسمي، مما يسمح للموظفين بالإلمام بالنظام. وعلى أية حال، قد يسمح نظام واحد بأكثر من نهج في التعديل الموسمي. وينبغي أن يُستخدَم قدر الإمكان نفس النهج في جميع السلاسل. ولكن قد يكون هناك أسباب لاستخدام نهج مختلفة في مجالات مختلفة.

5.8.11 سرية الإحصاءات والتحكم في الابلاغ عنها

لمحة عامة عن سرية الإحصاءات والتحكم في الابلاغ عنها

وكما ورد في الفصل 6.2.3- المبدأ السادس - السرية، تعتبر سرية الإحصاءات أحد *المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية*. وينص المبدأ السادس على ما يلي:

"يتعين إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بالأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين استخدامها قصرًا في الأغراض الإحصائية."

فإن السرية مكفولة من خلال تدابير من قبيل:

a) حماية الاستبيانات أثناء جمع البيانات وأثناء نقلها، كما ورد في الفصل 17.4.14-*أمن البيانات*؛

b) اشتراط أن يُقسِم جميع الموظفين على عدم الكشف عن معلومات سرية؛

c) تقييد الوصـــول إلى المباني والخوادم التي تحتوي على معلومات ســـرية، كما ورد في الفصـــل 3.15 *أمن المباني*؛

d) و تنفيذ إجراءات فحص السرية وضـبط الإبلاغ، كما ورد في الفصـل 3.1.3.9 - *قواعد السرية والتحكم في الكشف الإحصائي*.

وتعد العناصـــر الثلاثة الأولى أعلاه قضـــايا أمنية. ويركز هذا القسـم على البند الرابع، وهو دعم فحص السـرية ومراقبة الابلاغ.

ويضمن الموظفون المسؤولون عن عملية الإنتاج الإحصائي عدم الافصاح عن البيانات السرية في جداول المخرجات. ومع ذلك، قد لا يتمتع هؤلاء الموظفين بالمهارات المتخصصة اللازمة للتحقق من السرية وحفظها، وقد يعتمدون على الدعم المتخصص في اختيار واستخدام الأدوات المناسبة. وعادة ما يقوم بذلك المختصون في وحدة المنهجيات أو في وحدة التحليل، اعتماداً على الهيكل التنظيمي للجهاز الاحصاء الوطني. وتشمل خدمات الدعم عادة ما يلي:

أ) تحديد الإجراءات المناسبة للتحقق من السرية والابلاغ عن البيانات وتحديد الهوية، (إذا اقتضى الأمر) الحصول على أداة مقابلة للتحقق من السرية والتحكم في الإبلاغ، لاستخدامها في جميع مكونات جهاز الإحصاء الوطني؛

ب) ولكل مجموعة من جداول المخرجات من عملية الإنتاج الإحصائي؛

ت) تقديم الدعم إلى الإدارة المعنية بالموضوع في إجراء التحقق من السرية ومراقبة الابلاغ عنها؛

ث) والتحقق الدوري من فعالية الحفاظ على السرية.

أدوات التحقق من السرية والحفاظ عليها

إن تجنب افشاء السر الإحصائي وحدوثه ليست عملية يمكن القيام بها يدوياً بسهولة، أو لا ينبغي القيام بها يدوياً. أولاً، لأن الجداول عادةً ما تكون معقدة للغاية و/أو ضخمة. ثانياً، لأن المعالجة اليدوية غير فعالة مقارنة مع القيام بالمهمة من خلال المعالجة الآلية نظرا لسهولتها بشكل كبير. ولهذا، ينبغي أن يحصل جهاز الإحصاء الوطني على أداة للتحقق من السرية والوقاية كعنصر من عناصر بنيته الأساسية الإحصائية المشتركة، أو أن يطور أداة خاصة به. ويوصى بالاقتناء حيثما أمكن توفير تكلفة إنشاء هذه الأداة، وللتيقن من قيام الأداة بالمهمة بشكل صحيح. وبما أن أدوات التحقق من السرية والحفاظ عليها ليست متاحة تجارياً بسهولة (هناك طلب ضئيل جداً على هذه الأدوات خارج النُظُم الإحصائية الوطنية)، من المرجح أن يتم الاقتناء من جهاز إحصاء وطني آخر. ومن الأمثلة المعروفة جيدا ما يلي:

أ) ARGUS، هيئة الإحصاء الهولندية

كما هو موضح في الإصدار 3.3 من دليل مستخدمي ARGUS ، فإن الغرض من Γ-ARGUS هو حماية الجداول من مخاطر افشاء السر الاحصائي. ويتحقق ذلك عن طريق تعديل الجداول بحيث تحتوي على معلومات أقل تفصيلاً. ويمكن إجراء العديد من التعديلات على الجدول - ويمكن إعادة تصميم الجدول، مما يعني أنه يمكن دمج الصفوف والأعمدة و/أو حذف الخلايا الحساسة، بالإضافة إلى أي خلايا إضافية تتطلب حماية من حيث الابلاغ عليها. كما يمكن العثور على خلايا لحماية هؤلاء بطريقة مثلى (حذف الخلية الثانوية). يحمي التطبيق المزدوج، μ-ARGUS ملفات البيانات الجزئية. وقد تمت إعادة كتابة كلا التطبيقين في مصدر مفتوح.

ب) G-Confid، هيئة الإحصاء الكندية

كما هو موضح في G-Confid: Turning the tables on disclosure risk, 2013, Peter Wright, Statistics Canada: بموجب قانون الإحصاءات الكندية، يجب على هيئة الإحصاء الكندية حماية البيانات السرية للمجيبين. ويمثل الأسلوب المتَّبَع لحماية البيانات الاقتصادية الجدولية في حذف الخلايا من خلال

استخدام برنامج مراقبة الكشف الآلي *G-Confid*، الذي تم تطويره في هيئة الإحصاء الكندية. وهو نظام عام يمكنه أن يتعامل مع جداول متعددة الأبعاد ويمكن أن تكون ضخمة، ويتضمن مناهج جديدة. ويتمثل هدفه الرئيسي في توفير المستوى المناسب من الحماية للخلايا السرية، مع تقليل فقدان المعلومات الناجمة عن هذه العملية إلى أدنى حد.

يحتوي G-Confid على ثلاثة مكونات SAS للاستخدام مع بيانات اقتصادية جدولية على مستويات مختلفة من التجميع. ويحدد برنامج PROC SENSITIVITY الخلايا التي تتطلب حذفاً أولياً، كما يحمي الماكرو SUPPRESS الخلايا التي تم تحديدها بواسطة PROC SENSITIVITY عن طريق تحديد مجموعة مُثلى من الخلايا للحذف التكميلي باستخدام خوارزمية برمجة خطية. ويتحقق الماكرو AUDIT من صحة نمط الحذف التي لم يوفّرها الماكرو SUPPRESS أو التي غيَّرها مُستَخدِم G-Confid بعد تشغيل الماكرو SUPPRESS.

ويوفّر الماكرو المساعد AGGREGATE معلومات إضافية حول حساسية حالات دمج بعض الخلايا، ويوفر ماكرو مساعد آخر هو REPORTCELLS لوحة مرئية عن نمط الحذف لتسهيل إنشاء جداول الإخراج من البيانات الاقتصادية قيد الدراسة.

9.11 السياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية الإحصائية

يتمثل الجانب الأخير من البنية الأساسية الإحصائية الذي تم طرحه في هذا الفصل في السياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية الإحصائية، والمحددة على النحو التالي:

أ) **السياسات** – مبدأ أو اتجاه استراتيجي يحدده ويعتمده ويصدره جهاز الاحصاء الوطني؛

ب) **المعيار** - مجموعة من المفاهيم أو المتغيرات القياسية، أو التصنيفات القياسية، أو الطريقة القياسية التي تدعم المواءمة و/أو التكامل، وتدعم عادة تنفيذ السياسات؛

ت) **المبدأ التوجيهي** - توصية و/أو عنصر حول أفضل الممارسات التي تدعم عادة تنفيذ سياسات أو معيار؛ ويستخدم هذا المفهوم عادة بصيغة الجمع، في اشارة الى مجموعة من المبادئ التوجيهية حول موضوع معين.

1.9.11 السياسات الإحصائية

تتمثل المبادئ في بيان التزام أو ربما قاعدة يجب الالتزام بها، في حين تحدد السياسات مسار العمل الذي يمكن استخدامه لتنفيذ هذه المبادئ، وبالتالي يمكن للأجهزة الإحصائية الوطنية اعتماد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وتضع سياسة واحدة أو أكثر مثل سياسة النشر لضمان اتباعها. يركز هذا القسم على السياسات الإحصائية الوطنية التي تستخدم بشكل واسع لوضع وتقديم توجيهات استراتيجية لتنفيذ المبادئ أو القواعد المحددة في الوثائق القانونية والتوصيات الدولية.

وينبغي أن تكون السياسات بمثابة مرتكزات البناء، أي أنها شُـيِّدت لِتَدوم، وقادرة على مقاومة التغيير والتآكل، بالإضافة الى ضرورة أن يتيسر للقارئ المسُتَهدَف الاطلاع على السياسات وفهمها. وعادة ما توضع السياسات لتساعد على تحديد الاتجاه في مجال هام من الناحية الاستراتيجية. وينبغي أن توضع السياسات بغرض أن تكون سارية المفعول لفترة طويلة، وأن تُستعرَض في الوقت نفسه دورياً لتقييم مدى ملاءمتِها.

ويمكن تقسيم السياسات إلى ثلاثة أنواع: على مستوى المؤسسة، وقضايا محددة، ونظام محدد.

وتمتلك الأجهزة الإحصائية الوطنية عموماً على سياسات حول نشر البيانات ومراجعتها والوصول إليها، والوصول إلى البيانات الجزئية، والارشيف، والخصوصية، وتسعير الخدمات الاحصائية للغير، بالإضافة الى جملة عمليات أخرى.

وتردُ مجموعة من التوصيات بشأن كيفية تنظيم السياسات الإحصائية ورصدها وإنفاذها في الفصل 2.4.5- *وضع السياسات والقرارات الداخلية والتبليغ عنها*. وتتمثل إحدى التوصيات العامة بضرورة وضع السياسات من خلال هيئة داخلية معيَّنة لصنع القرار (مثل لجنة أو فريق عمل)، ويستعرضها كبار الخبراء والإدارة، ويصادق عليها كبير الإحصائيين.

وينبغي أن تولي الإدارة العليا اهتماماً خاصـاً لتنفيذ السـياسـات العامة، وأن تُذكِّر الإدارة أيضـاً الموظفين بشـكل متواصل بأهمية السياسات العامة وسبب اعتمادها. كما يجب أن تكون متابعة أداء السياسات نشاطًا مستمرًا حيث يمكن أن تؤدي هذه المتابعة إلى نتائج غير متوقعة.

ويمكن تنظيم تنفيذ السـياسـات الإحصـائية على الصـعيد العالمي من خلال الاسـتعراض العالمي لتنفيذ المبادئ الأساسية للإحصـاءات الرسمية، أو على الصـعيد الإقليمي من خلال مبادرات مثل استعراض النظراء بشأن تنفيذ المدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الراغبة في ذلك.

ينبغي على إدارة السياسات الإحصائية أن تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الثماني التالية: سيادة القانون؛ والشفافية؛ والقدرة على الاستجابة؛ والتوافقية؛ والإنصاف والشمولية؛ والفعالية والكفاءة؛ والمساءلة؛ والمشاركة.

ويمكن اعتبار وضع السياسات الإحصائية في النظام الإحصائي في المملكة المتحدة مثالا على الممارسة السليمة ، حيث تتسم عملية وضع السياسات بالشفافية، ويتم تدوينها وتنظيمها من خلال عملية محددة بخصوص السياسات والمعايير والإرشـادات والاسـتراتيجيات. ويتم توفير جميع السـياسـات على مركز التوجيه وسـياسـات الخدمات الإحصائية لحكومة المملكة المتحدة، التي تحتوي على الأهداف التالية:

أ) مساعدة الناس في العثور على ما يبحثون عنه؛

ب) زيادة الوعي بالسياسات القائمة؛

ت) منع استخدام السياسات القديمة؛

ث) تجنب السياسات الجديدة غير الضرورية/إعادة اختراع العجلة؛

ج) وتحديد الثغرات في مجالات السياسات.

وفي هيئة الاحصاء بالفلبين، أُنشئت لجان مشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات لتبادل الآراء والخبرات في المجال الاحصائي، وتشمل:

أ) حل المسائل والمشاكل التقنية الناشئة عن إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها،...؛

ب) تطوير المعايير الإحصائية ونُظُم التصنيف، وإدارتها، والامتثال لها.

أما القضايا الإحصائية التي لا تجد حلاً على مستوى اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات، فتُرفَع إلى مجلس إدارة هيئة الإحصاء الفلبينية، وهي أعلى هيئة في الفلبين لصنع السياسات بشأن المسائل الإحصائية، لاتخاذ قرار بشأنها، حيث تنفِّذ جميع الوكالات المعنية السياسات التي يصدرها مجلس إدارة الهيئة.

روابط الإرشادات وأفضل الممارسات والأمثلة:

- مكتب الإحصاء المركزي بأيرلندا - المعايير والمبادئ التوجيهية؛
- مكتب الإدارة والميزانية الأمريكي - المعايير والمبادئ التوجيهية للمسوح الإحصائية.

2.9.11 المفاهيم والمتغيرات والتصنيفات

إن عالم اليوم يتطلب إحصاءات قابلة للمقارنة، إذ أن جميع التكتلات السياسية، والاتحادات الجمركية، ومناطق التجارة الحرة، والطابع العالمي للاستثمار الأجنبي، تتطلب توفير الإحصاءات (وخاصة الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية) بنفس الصيغة. وينبغي اعتبار عدم القدرة على استخدام معايير قابلة للمقارنة على المستوى الدولي نقطة ضعف في تشكيل دائرة إحصائية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يضم التنظيم الهيكلي للجهاز وحدة للتنسيق الفعال للتصنيفات، والمصطلحات، والمفاهيم لكي تضمن إمكانية مقارنة ما تم اعتماده على الصعيد الوطني مع ما اعتمدته البلدان الأخرى.

ويبرز عدم استخدام المعايير القابلة للمقارنة دوليا عف جهاز الإحصاء الوطني. ومن أجل التنسيق الفعال للتصنيفات والمصطلحات والمفاهيم، يجب أن تكون الوحدة التنظيمية المعينة مسؤولة عن ضمان أن تكون التدابير المعتمدة على الصعيد الوطني مماثلة لتلك التي اعتمدتها بلدان أخرى.

ويتيح استخدام التصنيفات الدولية والنظم المحاسبية الموحدة، مثل نظام الحسابات القومية أو نظام الحسابات البيئية، إجراء المقارنات. وفي إطار الجهود الرامية إلى تحسين قابلية المقارنة، تقوم الأوساط الإحصائية أيضاً

بوضـع معايير مثل النموذج العام لإجراءات العمل الإحصـائية، والنموذج العام للمعلومات الإحصـائية، والهيكل الموحد لإنتاج الإحصـاءات، أو غيرها من المعايير التي تهدف إلى توحيد إنتاج الإحصـاءات (المبينة في الفصـل 4.14 - استخدام المعايير والنماذج العامة في جهاز الإحصاء الوطني).

وتجمع التصـنيفات المعلومات وتنظمها بأسلوب هادف ومنهجي ضمن صـيغة معيارية تساعد على تحديد تشابه الأفكار، أو الوقائع، أو الأشياء، أو الأشخاص. وينطوي إعداد التصـانيف على إنشاء مجموعة شاملة ومنظمة من الفئات غير المتداخلة والمنظمة بشكل جيد، وكثيراً ما يُعرَض التصنيف على شكل سلسلة هرمية تتجلى من خلال الرموز الرقمية أو الأبجدية التي تُسند إليها.

أما التصنيفات الإحصائية الدولية، فهي نتاج اتفاقات دولية مبرمة بين السلطات الوطنية المسؤولة عن الإحصاءات كل حسب مجال اختصـاصـها. ووفقاً للممارسـات المتَّبَعة في توزيع المسـؤوليات بين الوكالات الدولية في مجال الإحصـاءات، تتطلب التصـنيفات الإحصـائية الدولية الحصـول على موافقة اللجنة الإحصـائية للأمم المتحدة أو أي هيئة حكومية دولية مختصـة أخرى، مثل منظمة الجمارك العالمية، أو منظمة الصـحة العالمية، أو صـندوق النقد الدولي، أو منظمة العمل الدولية، حسب مجال الاختصـاص. وقد تصـلح التصـنيفات الإحصـائية الدولية كنماذج لإعداد تصـنيفات إحصـائية وطنية، ومتعددة الجنسـيات، وإقليمية، وينبغي لها، قدر الإمكان، أن تعكس ما يُعتَبر "أفضل ممارسة" في المجالات المواضيعية التي تغطيها.

وعلى الرغم من عدم اعتبار التوحيد الدولي للمتغيرات أولوية إلا مؤخراً، فإن منظمات دولية مثل صـــندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والرابطات الدولية والإقليمية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي، والاتحاد الأوروبي كانت قد بدأت بالفعل بالترويج لعملية توحيد البيانات والبيانات الوصفية. فجميع هذه المنظمات تتلقى البيانات في قواعد البيانات الخاصـــة بها من خلال لغة الترميز الموســعة (إكس إم إل / XML)، وتتطلب توحيد المتغيرات والبيانات الوصفية. ومن شأن هذا تبسيط استخدام البيانات وتسهيل تكاملها.

وفي إطار النظام الإحصـــائي الأوروبي، يُعرَّف معيار النظام الإحصـــائي الأوروبي على أنه وثيقة معيارية، يتم إعدادها بتوافق الآراء بين أعضـــاء النظام الإحصـــائي الأوروبي، واعتمادها من قبل هيئة معترف بها حســـب الإجراءات المتبعة لتوحيد النظام، والتي تنص على الاســـتخدام المشـــترك والمكرر من قبل العديد من أطرافه.

ويمكن أن يشمل قواعد، أو مبادئ توجيهية، أو خصائص لتطوير الإحصاءات الأوروبية، وإنتاجها، ونشرها، بهدف تحقيق الدرجة المثلى من الانتظام في سياق تحقيق رؤية النظام الإحصائي الأوروبي ومهامه.

إن تكييف التصنيفات الإحصائية مع الظروف والأوضاع المحلية، وتشجيع الوكالات العامة والحكومية على استخدامها يمثّل أحد الوظائف المهمة التي يضطلع بها كل جهاز إحصاء وطني.

روابط الإرشادات وأفضل الممارسات والأمثلة:

- كتالوج معايير ESS؛
- التصنيفات الإحصائية الموحدة: المبادئ الأساسية؛
- التعاريف ومصادر البيانات والأساليب - هيئة الإحصاء الكندية؛
- إرشادات أفضل الممارسات لتطوير التصنيفات الإحصائية الدولية - فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية.

3.9.11 المبادئ التوجيهية الإحصائية

في عالم الإحصاءات الرسمية، لا تُستخدم المبادئ التوجيهية لتوثيق أفضل الممارسات والعمليات الحالية فحسب، بل كذلك لاستكشاف ما يستجد من تطورات والنهوض بها. وعلى الرغم من أن المبادئ التوجيهية، بطبيعتها، قابلة للتأويل فلا يمكن اعتمادها بشكل حرفي، ولكن يجدر أخذها بالاعتبار.

وبما أن كل مجال إحصائي تقريباً مشمول في وقتنا الحالي بنوع من المبادئ التوجيهية، فقد باتت هذه المبادئ تضمن وجود أساس مثالي للتدريب والدعم. وعادةً، عند استلام موظف جديد عمله في جهاز للإحصاء الوطني، يستلم نسخة ورقية من المبادئ التوجيهية، ويُطلَب منه متابعة عمل زملائه من أصحاب الأقدمية، وكتابة الملاحظات والأسئلة. ويمكن استخدام المبادئ التوجيهية كأداة دعم لاستكشاف الأخطاء وتحديدها، حيث عادةً ما تتم كتابتها بطريقة منهجية تتبع العملية الفعلية، ولكن قد تُستخدَم أيضاً في تبسيط العمليات الحالية وتحسينها.

وتتشـابه عملية وضـع المبادئ التوجيهية في جهاز الإحصـاء الوطني إلى حدٍ ما مع عملية صـياغة السـياسـات الداخلية المشـار إليها أعلاه.. وإحدى التوصـيات العامة هي ضـرورة وضـع المبادئ التوجيهية من خلال لجنة مؤلفة من خبراء، وتُعلِّق عليها هيئة داخلية لصـنع القرار (مثل لجنة أو فريق عمل)، وتسـتعرضـها مجموعة من كبار الخبراء وأعضـاء الإدارة، ثم يصـادق عليها كبير الإحصـائيين، أو في حالة التوصـيات المقدمة من منظمة دولية، تصادق عليها لجنة أو هيئة حكومية دولية مختصة أخرى.

وبما أن المبادئ التوجيهية ليست إلزامية، فلا يمكن رصد الامتثال لها على نحو مفصَّل. ومع ذلك، فغالباً ما تجري المنظمات الدولية رصـداً عاماً للامتثال، ولا سـيما بالنسـبة لبلدان الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال فترة الانضمام.

روابط الإرشادات وأفضل الممارسات والأمثلة:

- أيرلندا (CSO)- المعايير والمبادئ التوجيهية
- مكتب الولايات المتحدة للإدارة والميزانية - المعايير والمبادئ التوجيهية للمسوح الإحصائية.
- ISTAT -إرشادات لجودة العمليات الإحصائية التي تستخدم البيانات الإدارية.